الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية
قسم علم الإجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع موسومة بـ:

تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر

من إعداد الطالب:
خالدي محمد

إشراف:
أ.د. بلخضر مزوار

لجنة المناقشة المقترحة:

أ.د. شريف مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بلخضر مزوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د.مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران2	عضوا مناقشا
أ.د. حجيج الجنيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا مناقشا
د. ميلود طواهري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. لبعير بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015 -2016م

الاهـــــداء

اهدي هذا العمل الى كل الذين وقفوا بجانبي في

إخراجه الى النور .

والى كل من يستحق الاهداء .

كلمة شكر

اتقدم بالشكر والتقدير والاحترام الكبير الى استاذي ﴿ **بلخضر مزوار** ﴾ الذي رافقني طوال سنوات تحضير هذا العمل من خلال نصائحه وتوجيهاته القيمة .

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر

مقدمة.....1

الفصل الاول : المقاربة المنهجية للبحث 4

اولا : اهمية الدراسة 5

ثانيا : اشكالية البحث وفرضياته.....6

ثالثا : تحديد مفاهيم البحث ومصطلحاته 12

1- تعريف المواطنة 12
2- تعريف المثقف 15
3- تعريف التمثلات 17
4- تعريف الثقافة السياسية 19

رابعا : العينة وطرق اختيارها 21

خامسا : منهج البحث وتقنياته 23

سادسا : المقاربة النظرية للبحث 25

الفصل الثاني : الخلفية النظرية لمفاهيم البحث 27

تمهيد 28

اولا : دراسة حول مفهوم المواطنة 29

1- علاقة المواطنة بالديمقراطية 30
2- المواطنة وحقوق الانسان 33
3- اسس ممارسة المواطنة 35

ا- الوعي 36

ب- التنظيم 36

ج- المجال العام.....36

4- ازمة المواطنة 37

ثانيا : اشكالية المثقف 39

1- قضية **دريفوس** الميلاد الحقيقي للمثقف 40
2- المثقفون بين الوحدة والتشتت 41
3- اشكاليات لابد من اثارتها 43

ثالثا : سوسيولوجيا التمثلات 45

خلاصة 51

الفصل الثالث : التطور التاريخي لمفهوم المواطنة.....52

تمهيد :.....53

اولا: النموذج الاثيني للمواطنة 54

1- مفهوم المواطنة في الفكر الافلاطوني 55
2- مفهوم المواطنة عند أرسطو 57

ثانيا : المواطنة في العهد الروماني 58

ثالثا : المواطنة في العصور الحديثة 61

1- المواطنة وحداثة الفكر السياسي 63
2- نظرية العقد الاجتماعي 65
أ- توماس هوبز 66
ب- جون لوك 67
ت- جان جاك روسو.....68
ث- الثورة الفرنسية والاسس الجديدة للمواطنة 69

خلاصة 73

الفصل الر ابع : اشكالية المواطنة في الجزائر.....74

تمهيد 75

اولا : الدولة والمجتمع في الجزائر 76

1- طبيعة الدولة و النظام السياس في الجزائر.....77
أ - اطروحة جان لوكا jean leca وفاتان j.c vatin.....79
ب - اطروحة عمور واخرون 80

ت - اطروحة ناير سمير.....80
ث - اطروحة زرتمان W. zartman.....81
2- اشكالية الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري.....83

ثانيا : التجربة الديمقراطية في الجزائر.....85

ثالثا عوائق المواطنة في الجزائر 89

1- العوائق الاجتماعية 89
2- العوائق السياسية.....92
3- العوائق الاقتصادية.....94
4- العوائق الفكرية 97

خلاصة 99

الفصل الخامس : تمثلات المثقف الجزائري لقيم لمواطنة.....100

تمهيد 101

اولا : تمثلات المثقف الجزائري لمفهوم الحرية.....102

ثانيا : نظرة المثقف لحرية المواطن في الجزائر.....106

ثالثا : : حرية المثقف الجزائري.....108

رابعا : مفهوم العدالة لدى المثقف الجزائري وطرق تحقيقها 114

خامسا : تحقيق المساواة بين المواطنين واهم العوائق 117

سادسا : تمثلات المواطنة في الدستور الجزائري.....124

سابعا : نظرة المثقف الى بعض المواد الدستورية.....127

خلاصة.....130

الفصل السادس : تمثلات المثقف الجزائري لممارسة المواطنة.....131

تمهيد 132

اولا : نظرة المثقف الى الفائدة من الانتماء السياسي للمواطن.....133

ثانيا : العلاقة الموجودة بين الحزب والمواطن.....136

ثالثا : المثقف والانتماء السياسي 138

رابعا : تمثلات المثقف إلى منظمات المجتمع المدني.....140

خامسا : مصلحة المواطن من المشاركة في الحركات الجمعوية.....147

سادسا : تمثلات المثقف لمفهوم الانتخاب.....148

1- نظرة المثقف الى الفعل الانتخابي في الجزائر.....151
2- نظرة المثقف الى ظاهرة العزوف عن الانتخابات.....154

خلاصة.....156

خاتمة 157

نتائج البحث 159

المراجع 162

الملاحق

مقدمة :

يحاول علم الاجتماع منذ سنوات طويلة اثبات فعاليته العلمية في معالجة الظواهر الاجتماعية المختلفة الناتجة عن العلاقات و التغيرات التي تعرفها المجتمعات الحديثة على مدى عدة عقود ، من خلال تطويره لنظريات ومناهج وتقنيات ساهمت في تفسير وفهم العديد من المواضيع. ويعتبر علم الاجتماع السياسي احد فروع علم الاجتماع العام ، حيث يركز بالدراسة على الظواهر والنظم السياسية التي اصبحت تميز بقوة التجمعات الانسانية المعاصرة، من خلال الاثار التي تخلفها في حياة الناس، فكما يقال ان المشاكل السياسية هي مشاكل الجميع ، ومشاكل الجميع هي مشاكل سياسية.

تعد قضية المواطنة من المواضيع السياسية البارزة في المجتمعات الديمقراطية او الطامحة اليها فهي موضة تتباها بواسطتها الشعوب والحكومات والمنظمات الحقوقية والنخب المثقفة وغيرها من الفئات. هذا وقد اهتم العديد من المفكرين القدامى و المعاصرين بمفهوم المواطنة نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى ترقية الفرد والمجتمع ، خاصة وانها تساهم في تحقيق التوازن بين الحقوق و الواجبات وكذلك الدور الذي تلعبه على مستوى تقوية الرابط الاجتماعي بالإضافة الى ترقية الحس المدني لدى الافراد من خلال احترام العيش المشترك واحترام القانون.

لكن في بعض المجتمعات النامية لازال مفهوم المواطنة محل نقاش كبير، خاصة في مجتمعاتنا العربية التي تعرف اليوم واقعا مضطربا يتميز بالصراع، مما جعل البعض يغتنم الفرصة للمطالبة بحقوق المواطنة خاصة لدى بعض النخب وبعض المنظمات في عدة مناسبات وفي منابر مختلفة. ففي الكثير من الدول العربية التي عرفت حراكا اجتماعيا ابتداء من سنة2011 ظهرت تساؤلات كثيرة ومطالب متعلقة بالحرية وحقوق الانسان والمواطنة والإصلاح من اهم هذه التساؤلات :

هل الحراك الاجتماعي للمجتمعات العربية هو حراك واعي يعبر عن صحوة لهذه الشعوب؟ وهل تلعب النخب المثقفة دورا بارزا فيه ؟ وهل هذه المجتمعات لديها القابلية لكي تكون ديمقراطية ؟ كلها اسئلة تحتاج الى نقاشات عميقة.

فكما هو معروف في التقليد السوسيولوجي لا يمكن فهم الواقع الا في اطار طرح نظري يوجه عملية البحث نحو الاسباب العميقة للظواهر، من هنا يمكن القول ان دراسة موضوع المواطنة في المجتمعات العربية وخاصة الجزائر يمكنه الاستفادة من التراث النظري الذي ساهم في تطور المفهوم.

فقد ساهم العديد من المفكرين على مدى عصور طويلة من بلورة المفهوم ومحاولة تكييفه مع متطلبات التغيرات التي عرفتها مجتمعاتهم فمنذ **أرسطو** الى **هوبز** الى **دومينيك شنوبر** عرف المفهوم اضافات على معانيه، الشي الذي يضفي صفة الديناميكية على المفهوم، وهو ما سنشير اليه لاحقا.

يعتبر المجتمع الجزائري من المجتمعات التي عرفت تغيرات على الاقل في العقود الاخيرة على مستوى التجربة السياسية من خلال عملية الانتقال من النظام الاحادي الى التعددية السياسية ، من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الشبه حر من مجتمع مغلق الى مجتمع منفتح على العالم عن طريق وسائل تكنولوجيا الاتصال. وبالتالي تعتبر معطيات التحولات داخل المجتمع شيء ضروري لفهم الظواهر ومن بينها ظاهرة المواطنة التي اردنا قياسها من خلال هذا البحث في محاولة تفسير تمثلات فئة المثقفين لها ولمختلف ابعادها ، ويتجسد ذلك في ستة فصول موجودة في هذه الدراسة .

نتطرق في الفصل الاول الى المقاربة المنهجية وللبحث حيث يتم التركيز على اشكالية الموضوع، وتحديد مفاهيم البحث الرئيسية المتمثلة في المواطنة والمثقف ومفهوم التمثلات ،والثقافة السياسية اضافة الى عرض اهم الإجراءات المنهجية . ، اما في الفصل الثاني نتطرق الى تحليل نظري للمفاهيم الرئيسية للبحث بداية بمفهوم المواطنة والعلاقة الموجودة بينه وغيره من المفاهيم كمثال الديمقراطية وحقوق الانسان ، بعد ذلك نتطرق الى اشكالية المثقف ثم نحاول ابراز الخاصية السوسيولوجية لمفهوم

التمثلات. اما في الفصل الثالث نتتبع التطور التاريخي لمفهوم المواطنة عبر اهم مراحله من الفترة الاغريقية الى الامبراطورية الرومانية وصولا الى عصر النهضة والحداثة الاوربية ثم نعرج في الفصل الرابع الى معالجة اشكالية المواطنة في الجزائر من خلال التركيز على طبيعة النظام السياسي في الجزائر، والخصوصية الثقافية للمجتمع ومحاولة فهم التجربة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر اضافة الى التطرق لمختلف العوائق التي تقف في وجه ممارسة المواطنة.

لنصل الى الفصل الخامس و المؤشرات الميدانية لمحاولة فهم مختلف التمثلات لدى عينة البحث اتجاه المثل والقيم المتعلقة بالمواطنة مثل قضية الحرية والعدالة والمساواة، اضافة الى محاولة الاشارة الى الجانب القانوني بالاعتماد على تحليل تمثلات المثقف ومواقفه من الدستور الجزائري كمصدر تشريعي. واخيرا في الفصل السادس المتعلق بالجانب الممارساتي للمواطنة في الجزائر نركز على تحليل تمثلات المثقف لبعض المؤشرات مثل الانتماء الحزبي ، والمجتمع المدني ، والفعل الانتخابي في الجزائر . ليتم في الاخير عرض نتائج هاذه الدراسة.

الفصل الأول

المقاربة المنهجية للدراسة

اولا : أهمية الدراسة

ثانيا : إشكالية البحث وفرضياته

ثالثا : مفاهيم البحث ومصطلحا ته

رابعا : العينة وطرق اختيارها

خامسا : منهج البحث وتقنياته

سادسا : المقاربة النظرية للبحث

أولا – أهمية الدراسة :

مفهوم المواطنة من المفاهيم الرائجة في المجال السياسي عموما ومرتبط بقوة بمفهوم الديمقراطية حيث عرف عبر التاريخ تطورات وتغيرات ملحوظة ، واكتسبت اهمية كبيرة منذ الثورة الفرنسية ، وما انبثق عنها من اسس و تشريعات للدولة الحديثة وبالخصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن.

للمواطنة اهمية كبيرة في حياة المجتمعات والأفراد لأنها ترتبط بقيم ترتقي بالفرد من مستوى التبعية الى التحرر الى المساواة الى العدالة الى العيش المشترك الى تقبل الاخر ضمن الجماعة ، الشيء الذي ذهبت اليه **حنة ارنت** في تعريفها للمواطن **"هو ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه."**[1]

فالموضوع عرف نقاشا واسعا في ادبيات التحليل السياسي الغربي. من جهة اخرى تلعب المواطنة دورا فعالا في احياء المشاركة السياسية للمواطن مما يعطيه هو و للدولة سيادتها ، ومن اهم الادوار التي تلعبها المواطنة اقامة التوازن بين حقوق المواطن وواجباته ،زيادة على ذلك ترسيخ فكرة الثقافة السياسية المدنية لدى افرد المجتمع.

وانتقل النقاش حول المواطنة الى الدول الاخرى و خصوصا الدول العربية حيث اصبحت موضوعا ذو صيت عند فئات عريضة من المثقفين والمفكرين الحداثيين وغيرهم ، واتضحت اهمية المواطنة في هذه الدول خاصة وان اغلب مواطنيها عايشوا الاقصاء سواء من الاستعمار او من انظمتها الدكتاتورية.

[1] كوينتين دو لافيكتورا، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة ارنت وهابرماس** ،ترجمة نورالدين علوش، مجلة اضافات ، العدد 22 ربيع 2013 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.ص51.

تعتبر دراسة مفهوم المواطنة في الجزائر مثيرة للاهتمام باعتبارها بلد عرف قفزة نوعية نحو التجربة الديمقراطية على الاقل في فترة الثلاث عقود الاخيرة اذ نص دستور عام 89 على تشريعات تساهم في التحول الديمقراطي والتعددية ومزيد من الانفتاح السياسي ، وتقديمها لخطاب قانوني يعمق الانفتاح نحو تحقيق بعض القيم المرتبطة بالمواطنة مثل الحرية والمساواة والمشاركة السياسية وغيرها وهو ما سنختبره لاحقا. من هنا تبدو دراسة المفهوم من خلال ربطه بمفهوم اخر هو المثقف بهدف قياس تمثل هاذ الاخير للمواطنة جدير بالاهتمام ، لما لهذه الفئة من اهمية كذلك في المجتمع، بحيث من المفروض ان يكون لديها دورا رياديا في المجتمع وفهم قضاياه ومن اهمها قضية المواطنة.

ثانيا – إشكالية البحث و فرضياته:

من المؤكد أن مفهوم المواطنة كفكرة فلسفية، وكممارسة، اجتماعية، وسياسية واقتصادية وقانونية تبلورت في ظل نشأة الحضارة الغربية الضاربة في التاريخ ، وبالخصوص مع ظهور مؤشرات الحداثة والتغيرات الجوهرية التي عرفتها أوربا خلال القرنين 18و19، حيث ارتكزت على تأصيل فلسفي وفكري لدى العديد من المفكرين الغربيين.

فمنذ ترجمة كتاب السياسة **لأرسطو**، وبداية تدريس القانون الروماني في الجامعات ومع التطور الاقتصادي استدعى ظهور ونمو نوع من النزعة التحررية الجديدة. **فماكيافلي** أعاد إحياء فكرة الجمهورية من خلال كتاباته السياسية والتي جسدها في كتابه **الأمير، و هوبز** كتب حول المواطن، وساهم بشكل كبير في عقلنة وتطور الفكر السياسي، كمالا يجب أن ننسى روح القوانين **لمونتسكيو**، والعقد الاجتماعي **لروسو** الذين ساهما بشكل كبير في تأكيد سمو الإرادة العامة .[1]

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ،على صعيد الممارسة فالتاريخ يشهد على تطبيق الديمقراطية المباشرة في مجلس المواطنين في أثينا القديمة ،وإصدار القوانين في روما، بالإضافة إلى تشريع قوانين

[1] Le Pors Anicet ,**la citoyenneté** ,PUF,2004,paris ,p7.

فردية واجتماعية في مدن العصور الوسطى وصولا إلى الإعلان الخاص "***بحقوق الإنسان والمواطن***" المترتب عن الثورة الفرنسية ***سنة 1789***، إلى أن تم ترقية حقوق الإنسان على المستوى العالمي .[1]

ومن هذا نستنتج أن المواطنة سواء على الصعيد الفكري والنظري أو الممارساتي عرفت ديناميكية وحركية تراكمية لتاريخ طويل. هنا لابد من التذكير أن تطور مفهوم المواطنة على الصعيد الغربي كان ذو وظيفة صراعية ،حيث تحققت المواطنة نتيجة للصراع الاجتماعي الذي قادته فئات الأمة مع الدولة بصورة جزئية وتدريجية، فالمواطنة لم تكن امتيازات أو حقوقا تمنح حسب ما يؤكد التاريخ والنظرية السياسية ، بل تم النضال والمطالبة بهما من خلال الصراعات التاريخية .[2]

الأمر الذي جعل المجتمعات الديمقراطية الحديثة تتباهى بممارسة المواطنة لأنها تلعب أدوارا كبيرة، وعلى عدة مستويات، فهي في الجانب السياسي ما يمثل سيادة المواطنين. فالمواطن هومن يملك السيادة السياسية وهوما يسمى بجماعة المواطنين **la communauté des citoyens** فهي من تختار الممثلين السياسيين– الحكومة– وبالتالي مجموع المواطنين هم من يمثلون مصدر السلطة، وهم من يراقب ويعاقب تصرفات الممثلين السياسيين بواسطة الانتخاب.

وبالتالي المواطنون يعلمون أن عليهم طاعة أوامر الحكام لأنهم هم من يختارونهم وهذا ما يجعل هؤلاء الحكام تحت مراقبة المحكومين وهذا ما يبرر مقولة ***"المواطن هو ملك او المواطن هو السيد"***[3]. إضافة إلى هذا الدور السياسي الذي تلعبه المواطنة، فهنالك الدور الاجتماعي حيث تعتبر المواطنة مصدرا للرابط الاجتماعي داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة ، فما يجمع المواطنين ليس رابطا عرقيا

[1] Le Pors Anicet, op cité .p8

[2] على ليلة ، **المجتمع المدني العربي** ،مكتبة الانجلومصرية، القاهرة،2007،ص 96.

[3] SCHNAPPER Dominique, **qu'est–ce que la citoyenneté**, Editions Gallimard, 2000, p10

او دينيا بل الرابط سياسي، فالعيش مع بعض لا يعني ان الناس يتقاسمون نفس السلالة او الدين او نفس الملك او نفس السلطة، بل أن تكون مواطنا في نفس التنظيم السياسي.

فمجتمع المواطنين في مؤسساته السياسية والاجتماعية وفي مبادلاته اليومية لا يشبه أي مجتمع .[1] في التجربة الغربية تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي. أعني بذلك أن المواطن حصل أولا علي المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول علي الحق في المشاركة السياسية ،وأخيرا أخذ مفهوم المواطنة أبعادا اجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاه.[2]

على هذا الأساس بدأت قضية المواطنة تنتشر في العالم كغاية أو شعار للدول والحكومات، ومطلب أساسي للشعوب وبالتالي أصبح التمتع والمطالبة بحقوق المواطنة كموضة العصر الحديث، خاصة لدى دول العالم الثالث ،ودول العالم العربي التي لم تعرف أبدا في تاريخها القديم ولا الحديث النموذج الديمقراطي وذلك لأسباب من اهمها طبيعة التركيبة التقليدية للمجتمع، التي كانت ولا زالت تعيق مسار الحداثة في المجتمعات العربية و المغاربية بالخصوص، إذ تغلب العقلية القبلية على بنية تلك المجتمعات، فلا يزال الفرد رغم تغير وضعيته في التعليم والعمل والمكانة الاجتماعية محكوما بسلطة الجماعة الأولية.

فمثلا ظاهرة الاستنجاد بالقرابة والتوسط بالمعارف في الحصول على العمل او المنصب بل حتى ضمان الحقوق المعيشية الأساسية لا تختفي عن أي وسط اجتماعي عربي. كما ان التنافس لا يتحقق دوما وفق القوانين والضوابط الرسمية، وإنما ضمن شبكة خفية أو شبه علنية من الأعراف والتوسطات[3].

---

[1] Schnapper Dominique, op cité , p11

[2] سامح فوزي، **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ، 2007 ،ص 25.

[3] محمد نجيب بوطالب ،**سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2002،ص14.

وبالتالي فالمواطن العربي حديث العهد بانتقاله من مجتمع قبلي يحكم بقوانين إلى مجتمع مدني يفرض عليه قوانين جديدة بعضها يتلاءم مع قوانين القبيلة وبعضها يرفضها او يقبلها مكرها [1].

هذا بالإضافة إلى التاريخ السياسي العربي الذي ورثته هذه المجتمعات ، فطبيعة الحكم السياسي العربي ظل طوال فترات زمنية يعود تاريخها الى قيام الدولة الإسلامية الى فترات معاصرة لم يكن إلا حكما سياسيا يوظف الدين لمصلحة بقائه مما حدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أنها علاقة تابع ومتبوع خليفة الله في الأرض ،الطاعة وحرمة الخروج على ولي الأمر ، وبالتالي ان الحكم في الإسلام شان ديني بمقتضى النص لا يجوز التطاول عليه باسم الاختيار او الشورى وما شابه[2]، هذا استمر حتى عهد الخلافة العثمانية .فليس الحكم باسم الدين هو الأيدولوجية الوحيدة ، فالأنظمة العربية اختلفت ثقافة حكمها فهنالك من ارتكز على شرعية قومية من امثال النظام العراقي السابق والسوري الحالي ، كما هنالك دول ارتكزت على الشرعية التاريخية مثل الجزائر وهناك من اتبع الملكية الوراثية، وغيرها...

ان التطورات التي حدثت في العصور الحديثة من استعمار لكثير من الدول العربية وتفكك الإمبراطورية الإسلامية،الى نشأة دويلات عن طريق معاهدة **سايكس بيكو**، أدت الى اتصال بين مجتمعات غربية حديثة ومجتمعات عربية ذات تركيبة تقليدية ،هذا نتج عنه بعض التحولات داخل هذه المجتمعات العربية والمجتمعات المغاربية خاصة، خلال الفترة الاستعمارية وخاصة الاستعمار الفرنسي الذي فرض نوع من التنشئة الثقافية على اغلب الشعوب التي استعمرها ومحاولته طمس شخصية وثقافة تلك الشعوب.

[1] خيري القطاوي ،**في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ،مجموعة من المؤلفين ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص51.

[2] عبد الإله بلقزيز ،**تكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوة والسياسة**، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005،ص48.

كما استمر هذا الاتصال بعد استقلال بعض تلك الشعوب من خلال التكوين الخارجي لبعض الفئات ،وهجرة الأدمغة، إضافة الى تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا وتأثير العولمة أدت الى ظهور ما يسمى بالنخب والمثقفين واتصالهم بالحضارة الغربية او تأثير هذه الأخيرة على فكرهم وتوجهاتهم.

من خلال هذه الافكار تتبلور نواة هذا البحث الذي يهدف إلى إيجاد العلاقة بين النخبة المثقفة و المواطنة ، باعتبارها نتيجة من نتائج الحداثة الغربية داخل دول ذات تركيبة الى حد بعيد تقليدية ،هي مشكلة حقيقة وذلك ما يجعلنا نبحث عن مشروعية لهذه الدراسة.

ان اثارة الاسئلة المتعلقة بموضوع المواطنة في الجزائر تبقى عند البعض محرجة مادامت مجرد تطلعات وامالي ، في حين يتشبث البعض بالبحث عنها على مستوى النظريات، او في مخلفات التاريخ خاصة في فترة الاستعمار ، فذهب **حسان رمعون** الى البحث في الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر حتى الاستقلال وبعده في فترة الاشتراكية ، حيث يصرح أن إشكالية المواطنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة الحديثة .[1] فحقيقة ان الفترة الاستعمارية وما تبعها من استقلال وما عرفته الجزائر من تجارب على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كلها مراحل مهمة ومساعدة في تحليل مفهوم المواطنة .

فقد يلتقي مفهوم المواطنة والمثقف من خلال التداخل الحضاري للمجتمعات وخاصة المجتمع الجزائري الذي عرف صدمة حضارية من خلال الاستعمار و العولمة بمختلف ابعادها ومؤشراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية...من هذا كله يتبين لنا ان المواطنة هي مفهوم و ممارسة ونفس الشيء ينطبق على مفهوم المثقف ليتجلى التساؤل الرئيسي في بحثنا :

كيف يتمثل المثقف الجزائري مفهوم المواطنة بمستوييها القيمي والممارساتي؟

[1]REMAOUN Hassan, **l'Algérie aujourd'hui** :**Approches sur l'exercice de la citoyenneté** ,Editions CRASC,2012,p45.

ما الذي يحدد هذه التمثلات ؟

هل تمثلات المواطنة مرتبطة بمفهوم المثقف نفسه؟

هل المحيط الذي ينشط فيه المثقف له تأثير على تحديد هذه التمثلات ؟

كمحاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة نقترح فرضيتين للاختبار :

الاولى : يمكن اعتبار المجال المعرفي للمثقف له تأثير على تحديد تمثلاته للمثل العليا للمواطنة اي ان تكوين المثقف ونخص بالدراسة عينة البحث نموذج الاستاذ الجامعي كمثقف الذي تكون في مجال تخصص معين قد يتأثر في تصوره للمثل العليا للمواطنة مثل قضية الحرية العدالة والمساواة وغيرها.

والثانية: تلعب الثقافة السياسية السائدة دورا كمحدد رئيسي لتمثلات المثقف حول ممارسة المواطنة، فباعتبار الموضوع سياسي بامتياز اي ان المواطنة في بعدها الممارساتي ترتكز على المشاركة في الحياة السياسية كالانتخاب والنشاط ى الحزبي والجمعوي، مما يؤدي الى نشأة قيم ومعتقدات وافكار اتجاه القضايا السياسية لدى المواطنين وخاصة لدى فئة المثقفين .

ثالثا – تحديد مفاهيم البحث ومصطلحاته :

1– تعريف المواطنة :

اذا اردنا الانطلاق من تعريف لغوي ففي العربية كلمة مواطنة مشتقة من الفعل واطن ومعناها المشاركة في الوطن والعيش المشترك فيه[1] .

[1] منير مباركية ،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2013،ص70.

واعتمد قاموس علم الاجتماع LE ROBERT في تعريف المواطنة على عالم الاجتماع الانكليزي MARCHALL ففي احدى محاضراته سنة 1949 اكد على تعريف مفهوم المواطنة من خلال ثلاثة ابعاد.

البعد الاول مدني : فمنذ القرن 18 عرف الفرد حرية التفكير والتعبير والاعتقاد بالإضافة الى استفادته من العدالة، وقدرته على التعاقد.

البعد الثاني سياسي : في القرن 19 عرف المواطن حق الانتخاب والمشاركة المحدودة او المباشرة في ممارسة السلطة السياسية في اطار ما يعرف بالدولة – الامة. بالإضافة الى التمثيل البرلماني.

البعد الثالث اجتماعي : حيث ارتفع في القرن 20 الالحاح على حقوق التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية[1] .

يعتبر T,H,Marchall مرجع اساسي في تعريف المواطنة ، فعالم الاجتماع البريطاني وضع اضافات مهمة لمفهوم المواطنة حيث اعتبرها مصدر ارتكاز في علاقة المواطن بالدولة الحديثة.

كما تشير دائرة المعارف البريطانية الى اعتبار المواطنة :**"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ... والمواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ...وعلى العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"**[2] وبالتالي هذ المفهوم يرتكز على معنى المواطنة من خلال الانتماء الى دولة وما يترتب عنه من تمتع كافة المواطنين بالحقوق والتزامهم بالواجبات من دون تمييز.

[1] Le ROBER, **dictionnaire de sociologie** ,Edition SEUIL, Paris ,1999,p76.

[2] مصطفى محسن ، **اشكالية التربية على المواطنة وحقوق الانسان**، مجلة عالم التربية العدد15،2004،ص244

يعرف **Anicet Le Pors** المواطنة بقوله **"المواطنة مأخوذة من الكلمة اللاتينية civitas، اي اعطاء المواطن حق الانخراط في القواعد المنظمة للمدينة وفي تحديد اهدافها ، وهذا يجعله يتمتع بالحقوق والواجبات التي يمنحها اياه قانون المدينة[1] ".**

هذا يعني ان المواطنة في اصلها القديم تركز على اعطاء الفرد اساس قانوني ، وبالتالي اي تعريف للمواطنة لابد من ان يرتكز على معنى قانوني. فالمواطن ليس فردا موجودا في الواقع ، هذا ما ذهب اليه **Joseph de MAISTRE** حينما يصف الانسان الذي انبثق عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن ، حيث يقول : **" لا يوجد انسان في العالم ، لقد رأيت في حياتي فرنسيين ، وايطاليين ، وروسيين وعند منتسكيو قرأت حتى عن فارسيين persans ، لكني اصرح انني لم التقي ابدا بالإنسان[2] ".**

وبالتالي المعنى الاهم في تحديد تعريف عميق للمواطنة هو المعنى القانوني الذي تترتب عنه مجموعة الحقوق المدنية والسياسية، والتمتع بالحريات الفردية ، وحرية الفكر والتعبير، وحرية التنقل، والحماية القضائية مثل الحصول على حق الدفاع من خلال محامي، بالإضافة الى الحصول على محاكمة عادلة.

كما يضمن المعنى القانوني للمواطن التمتع بالحقوق السياسية : مثل المشاركة في الحياة السياسية من خلال الترشح لكل المناصب العامة ...هاذا من جهة. ومن جهة اخرى واجباريا لابد على هذا الكائن القانوني ان يحترم القوانين ، وان يشترك مع الجماعة السياسية التي ينتمي اليها في الدفاع عنها[3] .

يقدم لنا عبد الاله بلقزيز التعريف التالي : " **المواطنة هي الهوية السياسية التي يكتسبها الفرد الاجتماعي بعد ان ينشا نظام سياسي مفتوح يعترف له بحقوقه كاملة امام الكائن السياسي**

---

[1] Anicet LE PORS ,**la citoyenneté** , op cité ,p3.

[2] Dominique SCHNAPPER , op cité ,p9.

[3] Ibid ,p10.

الجماعي (الدولة) ويفرض عليه التزامات مادية مباشرة هي عينها التي تصنع شروط استمرار الكائن السياسي الفوقي ذاك ، وتنظم السياسة كتدبير للشأن العام يختص به كل المواطنين" [1] وبالتالي يرتكز هذا التعريف على اعتبار المواطنة كعلاقة سياسية قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات اتجاه الدولة .في الحقيقة التعاريف المرجعية والاصلاحية كثيرة جدا لا يمكن ايرادها كلها .

- **التعريف الاجرائي للمواطنة:**

حسب مقتضيات كل بحث تتطلب المفاهيم تحديدا اجرائيا يتماشى مع اهداف البحث النظرية والتطبيقية وبالتالي نحن مجبرون على وضع التعريف الإجرائي التالي:

فالمواطنة هي تمتع الفرد بمجموعة من القيم من حيث الشعور والممارسة هذه القيم هي الجوهر في فعالية المواطنة ، مثل الحرية والمساواة والعدالة ، ويكفل القانون تجسيد تلك القيم بالإضافة الى تمتع الفرد بمختلف الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقابل التزامه بالواجبات في اطار العيش المشترك داخل دولة ذات سيادة.

2 – تعريف المثقف :

المثقف في اللغة العربية – كلمة مشتقة من الفعل (ثقف)، والتي تدل – حسب ما جاء في معاجم اللغة العربية – على عدَّة معانٍ، منها: الحذق، وسرعة الفهم، والفطنة، والذكاء، وسرعة التعلُّم، وتسوية المعوجِّ من الأشياء [2].

اما اصل كلمة مثقف في اللغات الاوربية التي هي مثلا في الفرنسية intellectuel التي بدورها مشتقة من intellect او intelligence ومعناها الذكاء او الفطنة او القدرة على

[1] عبد الاله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني** ، مرجع سابق،ص62.

[2]- علي محمد فخرو ،**المثقف في الدولة العربية**، http://www.alquds.co.uk/?p=27602

الفهم والادراك والاستنتاج. حيث تدل على صفة العاقل المتفهم اي الرجل الذي يحسن التفكير، ومن هنا جاءت كلمة intelligentsia وهم رجال الفكر[1] .

من جهة اخرى اذا اردنا تعريف المثقف من الناحية الاصطلاحية اول تعريف يصادفنا هو تعريف المنظر الكبير **غرامشي** حيث يذكر في كتابه **دفاتر السجن" يمكن للمرء ان يقول :كل الناس مثقفون ، ومع ذلك لا يمارس كل الناس وظيفة المثقف في المجتمع."** [2] وفي تحليل اعمق للمثقفين يصنفهم الى قسمين:

الاول يركز على تعريف المثقفين بالنظر الى المكانة والوظيفة التي يشغلونها داخل البنية الاجتماعية وهذا تعريف سوسيولوجي خالص ويسميه غرامشي بالمثقف العضوي intellectuel organique .

الثاني ذو بعد تاريخي يعطي المثقف مفهوما من خلال مكانته ووظيفته في قلب السيرورة التاريخية ويسميه بالمثقف التقليدي[3]. intellectuel traditionnel

ان تعريف المثقف تطرح مشكلة ابستيمولوجية خاصة اذا نظرنا الى القضية من وجهة مختلفة تتعلق بالبيئة التي انتج فيها المفهوم وهاذا ما لاحظناه على مستوى النشأة التاريخية للمثقف وحتى على المستوى اللغوي حيث في العربية له علاقة بالثقافة وفي اللغة الاجنبية له علاقة بالذكاء ، هذه النظرة تجعل المفهوم كانه مستورد من عالمه الاصلي الى عالم فرعي بحيث يعرف نوع من تغير المعني ومحتوى المفهوم.

[1]- علي شريعيتي ،**مسؤولية المثقف** ،ترجمة :ابراهيم الدسوقي شتا، دار الامير للثقافة والعلوم ، النجف،2007.

[2]- ادوارد سعيد، **الهة تفشل دائما** ،ترجمة :حسام الدين خضور ،دار التكوين ، دمشق، 2006،ص19.

[3] - Jean-marc PIOTE ,**la pensé politique de GRAMSCI**, Edition parti-pris , Québec ,1970, ,p15.

والسبب في ذلك حسب الجابري ان كلمة مثقف لا ترتبط في الثقافة العربية بمرجعية محددة، اي ما هو نموذج المثقف وماهي مرجعيته التي يستند اليها ؟ لا يوجد حل الا اذا قمنا بتبيئة المفهوم اي اعادة بناء مفهوم المثقف بالصورة التي تجعله يعبر داخل ثقافتنا عن المعنى الذي يعطى له اليوم في الفكر الاوربي الحديث[1] .

لكن بالرغم من ذلك يمكن تعريف المثقف من خلال اعتباره كناقد اجتماعي هدفه ووظيفته التحديد ،والتحليل، والعمل على المساهمة في تجاوز العقبات التي تعمل على تحقيق نظام اجتماعي أفضل، أكثر إنسانية، وأكثر عقلانية"، وفى بعض التعريفات الأخرى فإنه الممثل للقوة المحركة للمجتمع حيث يمتلك القدرة على تطوير المجتمع، من خلال تطوير أفكار هذا المجتمع ومفاهيمه الضرورية[2] .

فالتعاريف تختلف من مفكر لأخر فمثلا **ادوارد شيلر** يعرف المثقفون " **بانهم : قطاع من بين المتعلمين يسعون الى صياغة ضمير مجتمعهم ليتجه اتجاها راشدا، ويؤثرون على القرارات الكبرى لهذا المجتمع**" ويقول عنهم **ماكس فيبر** "**هم مجموعة من الاشخاص الذين تمكنهم قدراتهم ، ومواهبهم الخاصة من النفاذ الى منجزات ذات قيمة ثقافية .**"

ويذهب **تالكوت بارسونز** الى اعتبار " **المثقفين بانهم المتخصصون في امور الثقافة التي يصنعونها، فوق الاعتبارات الاجتماعية اليومية المعتادة** "[3] من كل هاذ نستنتج ان المثقف شخص مفكر متخصص او عام، ويتجاوز نطاق تخصصه ليهتم بالشؤون الثقافية للمجتمع ، وله فعل مؤثر في ذلك المجتمع.

---

[1]– محمد عابد الجابري ، **المثقفون في الحضارة العربية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2000،ص10.

[2]–فيفا صندي، **المثقف العربي ودوره كضمير للامة،**
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294778

[3]– عبد الرحمن بن زيد الزنيدي ،**المثقف العربي بين العصرانية والاسلامية** ،دار كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع،الرياض،2009،ص33.

- **التعريف الإجرائي للمثقف:**

من خلال كل ما سبق من طروحات وتعاريف حول المثقف يمكن ان نقدم التعريف الاجرائي التالي :

ان المثقف هو ذلك الشخص ذو المستوى الفكري والمعرفي الواسع والذي يمتلك نظرة شمولية عن قضايا الفكر و المجتمع تجعل منه صاحب تأثير على محيطه الضيق من اقرانه واتباعه ومحيطه الواسع المتمثل في الراي العام ، وهذا التأثير هو نتيجة لإنتاجه للمعرفة ونشرها عبر الوسائل الثقافية المتاحة. هذا التعريف ليس دليلا نتقيد به في هاذ البحث، اي ليس بالضرورة اننا نصادف هاذا النوع من المثقف في الواقع المدروس ، فقد نصادف اشخاصا اقرب او ابعد من المثقف المعرف اعلاه اجرائيا.

3 – تعريف التمثلات:

مصطلح التمثل ورد في لسان العرب بمعنى ماثل الشيء أي شابهه و المثال هو الصورة و مثَّل له الشيء أي صوره و مثلت له تمثيلا صورت له مثاله كتابة أو غيرها[1]. اما مفهوم التمثلات في قاموس علم الاجتماع فهي " **شكل من أشكال المعرفة الفردية و الجماعية تختلف عن المعرفة العلمية، و تحتوي على معالم معرفية ، و نفسية و اجتماعية متفاعلة فيما بينها ، التمثلات تهدف إلى إعادة إنتاج الواقع الإجتماعي المعاش.**"[2]

و من جهة أخرى فعل التمثل (Représenté) هو فعل فكري أو ذهني من خلاله يتم الربط بين شخص و موضوع ، و بطريقة أخرى التمثل هو إعادة إنتاج ذهني ل: شخص، شيء ، حدث مادي أو معنوي فكرة أو غيرها. و حسب Denis Jodelet التمثل مرتبط بصورة و معنى .

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت،1988، ص437

[2] – Le robert, **Dictionnaire de sociologie**, op cité. p450.

و يعرفها دوركايم على أنها طبقة واسعة من الأشكال الذهنية (العلم ، الدين ، الأساطير ...) و الأفكار و المعارف بدون تمييز. و المصطلح مشترك بين عدة علوم اجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع ، الأنتروبولوجيا) و أخذ أهمية قصوى في علم النفس الاجتماعي خاصة مع العالم الفرنسي موسكوفيتسي S.MOSCOVICI الذي يعرف التمثلات بأنها منتوج للفكر الإنساني وصيرورة بواسطتها يتحكم الفرد في محيطه. [1]

من خلال هذه المعاني التي يتخذها مفهوم التمثل نستخلص أنه مفهوم واسع جدا . فنحن في هذا البحث المتعلق بالمواطنة نريد الكشف عن التمثلات التي يشكلها المثقف اتجاه المواطنة على مستويين : مثالي وواقعي ، و محاولة معرفة المعنى و الصورة التي يشكلها اتجاه هذا الموضوع و ذلك من خلال مؤشرات مختلفة .

و حسب **موسكوفيسي** عند القيام بأي دراسة حول التمثلات يجب أن نضع لها ثلاثة أبعاد وهي :

* **المواقف** : دراسة مواقف المثقف عن طريق المؤشرات المثالية والواقعية للمواطنة، و الموقف هو عبارة عن تحضير لسلوك ما ، أو مخطط ديناميكي لنشاط الفرد ، فالمواقف قد تكون سلبية أو إيجابية أو غامضة...

* **المعلومات** : هي عبارة عن تنظيم المعارف التي يكتسبها الفرد أو الجماعة حول موضوع ما ، و قد يتم تحديدها بطريقة كمية أو كيفية و غالبا ما تحمل هذه المعلومات أحكام مسبقة ، و من هنا نحاول معرفة المعلومات التي يمتلكها المثقف الجزائري حول مفهوم المواطنة.

* **المجال** : المجال هو المكان الذي تتبلور فيه التمثلات و تنشط فيه، فمكان التمثلات التي يشكلها المثقف اتجاه المواطنة هو مكان نشاطه المهني والمجتمع بصفة عامة.

[1] JODLET Denis, Les Représentations sociale , P.U.F Paris, 1989.

فهذه الأبعاد تمكن من اكتشاف طبيعة و مستوى ترابط التمثلات، و تمكن من إجراء دراسة مقارنة[1] .

من هذا كله يمكن وضع التعريف الإجرائي التالي :

التمثلات هي مختلف الصور ، و المواقف ، و المعلومات التي يشكلها المثقف في فضاء نشاطه الفكري والممارساتي باتجاه مفهوم المواطنة، و تعتبر هذه التمثلات كقاعدة للتفكير ولتصرف.

4 – تعريف الثقافة السياسية :

في حقيقة الامر ان المفهوم يتكون من كلمتين معروفتان : الثقافة التي هي مجموعة من القيم والقواعد الاجتماعية ،والمعتقدات ، وانماط الحياة الموروثة والتي توجه تصورات و سلوكيات اعضاء جماعة ما او مجتمع ما. اما السياسة فمن حيث المعنى هي مأخوذة من اللاتينية polis وتعني دولة المدينة التي كانت معروفة عند الاغريق ، ففي حقيقة الامر ان هنالك علاقة وثيقة بين السياسة والدولة .اما في العربية فقد ورد في لسان العرب كلمة سياسة مشتقة من الفعل ساس بمعنى الرياسة، تباين معناها الاصطلاحي بين الحكم والقيادة والزعامة .[2]

من هذا المنطلق يمكن القول ان الثقافة السياسية هي مفهوم مركب لكنه حديث النشأة لم يعرف الا مع **Gabriel Almond** عالم السياسة الامريكي حيث عمل على ابراز العلاقة الموجودة بين القيم الثقافية والمواقف السياسة اتجاه السلطة. وتختلف هذه الثقافة السياسية من مجتمع الى اخر، وبالتالي السياسة لا تمارس بنفس الطريقة .

[1] - KAËS René, **Image de la culture chez les ouvriers Français**, Editions Cujas, Toulouse ,1968,p33.

[2] المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، **المدخل لعلم السياسة** ،دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع،2011،ص12.

يعرف قاموس اوكسفورد OXFORD الثقافة السياسية بانها " **الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد ، وتعتبر معرفة متضمنة، ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام ، كما تتضمن مشاعر ايجابية او سلبية نحوه ، وكذا احكام قيمية بشأنه**". كما يعرفها Gabriel Almond بانها " **نمط من الاتجاهات الفردية اتجاه السياسة ،والتي يشترك فيها افراد النظام السياسي .انها العالم الشخصي الذي يكون اساسا للأفعال السياسية، والذي يعطيها معنى ...**"[1]

لابد من الاشارة الى مصلح اخر قريب من الثقافة السياسية وهو الوعي "**السياسي الذي يعني معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته ، وما يجري من حوله من احداث ووقائع ، وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به ليعايش تجارب ومشكلات المجتمع السياسي الكلي.**" ومن هنا يمكن اعتبار ان الثقافة السياسية كنتاج للوعي السياسي ، فكلما كانت درجة الوعي السياسي كبيرة لدى المواطن كانت ثقافته السياسية كبيرة والعكس.[2]

اذا من هنا يمكن القول ان مجتمعا ما يمتلك ثقافة سياسية قوية ، اذا تمكن من ادراك وظيفة النظام السياسي ، الذي يعتبر مجرد منسق ومنظم للحياة المدنية بين افراد المجتمع وحماية الحقوق وفقا لمعايير العدل والمساواة.[3]

ان الاعتماد على متغير الثقافة السياسية في دراستنا هذه ذو اهمية بالغة لما يحمله من امكانيات فهم بعض الظواهر السياسية مثل: المواطنة، الاحزاب السياسية ،والانتخابات وغيرها. وبالتالي كل الفئات الاجتماعية لديها ثقافة سياسية قد تكون مختلفة وهذا منطقي ، لكن لكل هذه الفئات

[1] عبد السلام على نوير ،**الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية** ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للقافة والفنون، الكويت ، العدد1 المجلد 40،2011،ص 13.

[2] فايد العليوي ، **الثقافة السياسية في السعودية** ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2012 ،ص14.

[3] – فايد العليوي، نفس المرجع السابق ، ص15.

نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي على اساسها يمكن تفسير طريقة عمل المؤسسات السياسية في الدولة .[1] ولهذا حاولنا ربط العلاقة بين تمثلات المواطنة بالثقافة السياسية لدى فئة المثقفين.

رابعا : العينة وطرق اختيارها :

ان أي بحث ميداني يهتم بدراسة المثقف لابد وان يصطدم بالسؤال التالي :

اين يتواجد المثقف ؟ فمن دون اي ريب ان فئات المثقفين هي منتشرة في مجتمعات كثيرة وفي ازمنة مختلفة ، رغم ان لفظة المثقف عليها اجماع بانها حديثة التداول وهو ما تطرقنا اليه . فقد تم الاعتماد في هذا البحث على عينة من الاساتذة الجامعيين ، باعتبارهم النوع الارقى من فئات المثقفين وذلك بالنظر الى الوظيفة التي يشغلونها وما ينتج عنها من اثار كما هو مفترض، فهم يمثلون صفوة المثقفين. فيمكن اعتبار المثقف من الناحية التاريخية رجلا جامعيا قبل أي امر اخر ، وهو ما يشكل قطيعة مع اسلافه المثقفين ، اذ ترتبط ولادة المثقفين مع ظهور الجامعة المؤسسة العلمانية المنبثقة عن الجمهورية والمنفصلة عن الكنيسة لقد تزامنت قضية **دريفوس** بناء **السوربون** الجديدة عام 1900. اذا اصبح المثقف الحديث عضوا في الجامعة.[2]

اذا توزعت عينة البحث على ثلاث جامعات في الغرب الجزائري وهي جامعات **معسكر الجلالي اليابس** بولاية **بلعباس** ،**ابي بكر بلقايد بتلمسان**. وهو ما يحدد المجال المكاني للدراسة الميدانية .

اما المجال الزماني لقد امتدت الدراسة الميدانية من ماي 2012 الى اكتوبر 2012.

[1] – عبد الله احمد العواملة ، **درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها**، مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، العدد2، 2012 ،ص325.

[2] جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين**، ترجمة : جورج كتورة ،دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2008،ص44.

وتم اختيار الاساتذة الذين يدرسون بأقسام العلوم الاجتماعية ، باعتبار ان الموضوع مرتبط بتخصص علم الاجتماع السياسي وان مفهوم المواطنة هو احد المصطلحات الرئيسية في مجال العلوم الاجتماعية لذى ، كانت العينة مختلطة بين اساتذة علم الاجتماع وعلم النفس و الفلسفة . ويسمى هذا النوع **بالعينة النمطية،typique** حيث يتم التركيز على بعض الصفاة النمطية لمجتمع البحث .[1] فاذا كنا مثلا نريد البحث حول طبيعة الاهتمامات الاجتماعية للطلبة فيمكننا التوجه الى الطلبة المسجلين في العلوم الانسانية، لانهم الاكثر اهتماما بالمسائل الاجتماعية.[2]

ولقد كان من المقرر الاعتماد على 30 مبحوث كحد اقصى للعينة لكن العدد الفعلي الذي تم التطرق اليه 21 استاذا نظرا لتوصلنا الى ما يسمى بالتشبع بالمعلومات وذلك لحصولنا على معلومات متكررة في بعض المقابلات ، بالاستناد على تقنية المقابلة وهي المستخدمة في البحوث الكيفية والتي لا تستدعي عددا كبيرا من افراد العينة.[3]

ولقد توزعت عينة الدراسة على الشكل التالي :

حسب الجنس:

- الاناث 6
- الذكور15

حسب الشهادة المتحصل عليها

- ماجيستير 13

---

[1] سعيد سبعون ة، حفصة جرادي ، **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر ،الجزائر،2012،ص148

[2] موريس **انجرس منهجية البحث في العلوم الانسانية** ، ترجمة : مصطفى ماضي واخرون ،دار القصبة للنشر ، الجزائر 2006،ص311.

[3] سعيد سبعون ، حفصة جرادي ، مرجع سابق ،ص153.

- دكتوراه 7
- بروفيسور 1

لغة التكوين

- الفرنسية 2
- عربية + فرنسية 5
- العربية 14

التخصص :

- علم الاجتماع 14
- فلسفة 5
- علم النفس 1
- انثروبولوجيا 1.[1]

خامسا : منهج البحث و تقنياته

يعرف المنهج على انه الطريقة المنتظمة في دراسة الظواهر من خلال مجموعة من الاجراءات والتقنيات، وفي بعض الاحيان تفرض علينا طبيعة المواضيع مناهج خاصة للمعالجة .

باعتبار ان الموضوع يركز على مفهوم تمثلات المثقفين لمفهوم المواطنة فتختلف الاطروحات حول طريقة المعالجة بين الطريقة الكمية والطريقة الكيفية لقياس الظاهرة. في الحقيقة علم الاجتماع يهتم

[1] **انظر الملحق في الجدول الخاص ببيانات المبحوثين**

بدراسة السلوكات والافعال لكن يهتم كذلك بالتمثلات ، مادامت هي من تحدد هذه الافعال الفردية والجماعية وذلك بواسطة لغة او خطاب من المفروض ان يعبر عن بناء معنى لتلك الافعال.[1]

ففي الحقيقة ليست هناك مناهج مثالية أو ثابتة ، فالعلم و المعرفة متطوران و متغيران يوما بعد يوم ، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية و يجب على الباحث أن يكيف موضوع بحثه وفقا للمكان و الزمان و طبيعة المجتمع .

و نحن في بحثنا هذا اعتمدنا على مجموعة من الإجراءات المنهجية في دراسة الموضوع اذ تم الاعتماد على **منهج تاريخي** لتحليل مفهوم المواطنة من خلال التطور التاريخي التي مرت به والوقوف على خصوصياتها في كل مرحلة تاريخية ، اضافة الى تحليل التطور التاريخي للطبيعة النظام السياسي في الجزائر.

كما تم الاعتماد في تحليل الدراسة الميدانية على **منهج كيفي** يركز على تحليل وتفسير تمثلات المثقفين لمفهوم المواطنة بالتركيز على اتجاهاتهم واراءهم ومواقفهم وذلك بالاعتماد على **تقنية المقابلة،** حيث ينظر المختصون في علم المناهج على انها تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق للمبحوثين وهي افضل التقنيات لاكتشاف الاسباب العميقة لسلوكيات وتمثلات الاشخاص بهدف الوصول الى فهم المعاني التي يمنحها الافراد للأوضاع التي يعيشونها او التي تحيط بهم.[2]

وتكمن اهمية التحليل الكيفي في مقارنة اقوال المبحوثين بغية تحديد نقاط الاتفاق بينهم ،لمعرفة الراي الغالب وهكذا تبرز النقاط المشتركة التي تسمح بالقول- من دون احصائيات – ان الدراسة

[1] LEBRUN Monoque, **les représentations sociales** , les Editions LOGIQUES ,2001,p30.

[2] – موريس انجرس، **منهجية البحث في العلوم الانسانية** ، مرجع سابق،2006،ص197.

ايجابية اكثر منها سلبية او العكس ، اي بان تمثلات المبحوثين للموضوع ايجابية او سلبية، مع التشديد على الآراء التي تبدو غالبة.[1]

واشتملت المقابلة التي اعتمدنا عليها على 28 سؤال تنقسم الى ثلاث محاور :

- محور اسئلة الحالة
- محور حول المثقف

محور حول ابعاد المواطنة وينقسم الى ثلاثة ابعاد:

بعد قيمي وقانوني و ممارساتي .

لكن من خلال التقدم في البحث تم تغيير بعض المعطيات المتعلقة بفرضيات الدراسة بحيث تم تغيير الافتراض الثاني أي كنا نحاول ربط تمثلات المواطنة بأصناف المثقفين ، لكن مجريات البحث وخاصة تجريب اسئلة المقابلة كشفت عن متغيرات اخرى اهمها الثقافة السياسية كمتغير مهم في التفسير.

سادسا : المقاربة النظرية للبحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على مدخل نظري يتمثل في **نظرية التمثلات الاجتماعية** ،التي تعتبر حديثة النشأة ، بحيث ترتكز على أعمال عالم النفس الاجتماعي Serge **Moscovici** الذي يرى أن التمثلات تقوم أساسا على تحليل التفاعل بين الأفراد و/أو الجماعات و يركز في دراسة التمثلات الاجتماعية على ديناميكيتها ، و تطورها بدلا من محتواها فهذه

[1]- فضيل دليو، **مدخل الى البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2014،ص272

التمثلات عبارة عن اندماج مجموعة من المعالم الجماعية و الفردية . و بالتالي التمثلات الاجتماعية هي نشاط و سيرورة فردية ، جماعية ، و إيديولوجية .

ويرى **D.Jodelet** على أنها شكل من المعرفة المبلورة ، و المشتركة اجتماعيا و لها هدف ملموس هو بناء الواقع المشترك لجماعة ما.

و يضيف أن التمثلات يجب أن تعرف كمنتوج و كسيرورة.

من هذا كله نستنتج أن التمثل هو:

من جهة منتوج للفكر البشري الذي يضع صورة لنفسه و لمحيطه ، و ذلك من أجل التفكير و التصرف و بالتالي هو الوجه الرمزي بين الفرد و محيطه يقول " S.Moscovici : **"عن طريق التمثلات يعطي الفرد نماذج تفسيرية ، و رموز تمكنه من إيجاد معنى و إعطاء دلالة للعالم الذي يحيط به"** و يؤكد D.Jodelet أن التمثلات الاجتماعية يجب أن تدرس كعنصر عاطفي و ذهني و اجتماعي [1] .و من جهة أخرى سيرورة : فهي عبارة نسق تفسيري عن طريقه الفرد يتفاعل مع محيطه ، فهي تتدخل في عدة نشاطات معرفية ، و لهذا تلعب دورا هاما في تحديد سلوك الفاعلين يقول ":**J.Clenet إن التمثلات الفردية هي عبارة عن سيرورة بواسطتها يتحكم الفكر البشري في محيطه. و يستعملها لتصحيح مساره"** .[2]

إذا نحن دائما بحاجة إلى معرفة ما الذي يربطنا بالعالم المحيط بنا ، فيجب أن ندركه ماديا و فكريا من أجل حل المشاكل التي يطرحها ، و من أجل ذلك نشكل التمثلات ، و أمام هذا العالم المنقسم

[1] JODLET Denis, **Les Représentations sociale** , P.U.F Paris, 1989.p41

2 CLENET, j, **Représentation**, **Formation et Alternance**, l'harmattan, Paris, 1998.p70.

إلى أشياء و أشخاص ، و أحداث و أفكار فنحن لا نعيش منعزلين في فراغ اجتماعي ، و بالتالي نتقاسم العالم مع الآخرين ، و نتعاون معهم أحيانا من أجل فهمه ، و تسييره أو مواجهته [1].

وبهذا الطرح وعلى اساس هذه المقاربة نستنتج ان المثقف كعضو فاعل في المجتمع يشكل حتما تمثلات حول المحيط الذي يعيش ويندمج فيه ،ومن اهم مكونات هذا المحيط هي الاحداث والظواهر السياسية والتي تحدث نوعا من التفاعل بين المثقف والمجتمع وتعمل على تأسيس او تشكيل نوع من التمثلات التي توجه فكر وسلوك هذا المثقف.

[1] D.Jodelet op cite, p31

الفصل الثاني :
الخلفية النظرية لمفاهيم البحث

تمهيد

اولا : دراسة حول مفهوم المواطنة

ثانيا : اشكالية المثقف

ثالثا : سوسيولوجيا التمثلات

خلاصة

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سنحاول الاقتراب نظريا من المفاهيم المحورية المستخدمة ، بغرض فهم اهم القضايا المرتبطة بها والتعمق في اهم الاشكاليات الفكرية التي يطرحها المنظرون ، فسنتطرق الى مفهوم المواطنة وعلاقته ببعض المفاهيم الرئيسية التي تعتبر البيئة الحاضنة للمفهوم، مثل مفهوم الديمقراطية المرتبط مباشرة بتطبيق مبدا المواطنة ، اذ لا يمكن باي حال من الاحوال ان يتمتع الافراد بحقوق المواطنة الا في ظل نظام ديمقراطي . اضافة الى محاولة ايجاد العلاقة بين مصطلح حقوق الانسان و فكرة المواطنة فهما متلازمان عبر التاريخ الحديث ، بالرغم من الاختلافات الموجودة بالإضافة الى طرح بعض القضايا المرتبطة بالهوية والدور الذي تلعبه المواطنة في تماسك المجتمعات وغير ها من الادوار. اضافة الى مفهوم المثقف كظاهرة اجتماعية عرفتها المجتمعات الحديثة ، من خلال الوظائف والادوار التي يقوم بها المثقفون داخل المجتمعات ، حيث نحاول اظهار اهم الظروف التاريخية التي ادت الى ميلاد المثقف زيادة على معالجة بعض الاشكالات المرتبطة بالمفهوم. واخيرا مفهوم التمثلا ت الذي يعتبر متغير اساسي في هذا البحث ، من خلال محاولة عرض لنظرية التمثلات الاجتماعية كنظرية مشتركة بين مختلف العلوم الاجتماعية وخاصة في بعدها السوسيلوجي.

أولا : دراسة حول مفهوم المواطنة :

تعتبر المواطنة من المفاهيم السياسية المعاصرة في الفكر الغربي ،لكنه اخذ صفة عالمية مع تيار العولمة الخاصة بالمجال الفكري لذى من الواجب ان نضعه في السياق الغربي للوقوف على معناه الحقيقي والعميق.

ان اي محاولة لإيجاد معنى وفهم دقيق لمفهوم المواطنة بمختلف ابعاده، النظرية والاجرائية لا يأخذ في الحسبان الصفة الديناميكية والتطورية للمفهوم، سوف يؤول بالفشل، بالإضافة الى الخاصية العلائقية للمواطنة من خلال ارتباطها بمجموعة من مفاهيم الفكر السياسي عبر مراحله التاريخية. وهو ما سنراه في الفصل الخاص بالتطور التاريخي للمفهوم. لكن في هذا العنصر سنركز على معنى المواطنة وعلاقتها ببعض المفاهيم الاخرى .

فقد كان مصطلح المواطنة الى زمن غير بعيد تعني الاشتراك مع الاخرين في حيز جغرافي يسمى الوطن، بحيث يطغى على هذا الاشتراك طابع الشعور العاطفي الذي يحرك الانسان في نشاطاته وعلاقاته مع الاخرين .لكن مع مرور الزمن تغيرت النظرة الى مفهوم المواطنة حيث اصبحا مصدرا لنشأة انواع من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المواطنين .

والمواطنة لم تأخذ معناها الحديث الا بعد ظهور وتكوين الكيانات السياسية او ما يسمى بالدولة القومية، هذا ساهم في تطور معنى المواطنة من اشتراك المواطنين في الشعور العاطفي اتجاه الكيان ، الى الاشتراك في مجتمع سياسي وما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات.[1]

1- *علاقة المواطنة بالديمقراطية :*

ان اهم مبدا في الديمقراطية هوا ن يتمتع الفرد بكامل مواطنته، ويكون له دور ايجابي في شؤون وطنه، بما في ذلك المشاركة في الحكم انطلاقا من مبادئ الدستور الذي يصوت عليه الشعب. وتعمل

[1] علي يوسف ،**المواطنون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**، دار المعارف الحكمية، بيروت ،2013، ص16.

الديمقراطية على اقامة التوازن بين المواطن والمجتمع من حيث الحد من طغيان المصلحة الفردية او مصلحة جماعة ما، وبالتالي تعمل على تغليب المصلحة المشتركة للجميع، ومن هنا تصبح القرارات جماعية اي احترام راي الاغلبية. فالنظام الديمقراطي يساهم في نشر القيم الانسانية مثل المساواة والعدالة وحقوق الاقليات وغيرها .[1]

ان العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة متلازمة حديثا وقديما، ومثالنا دائما هو النموذج **الأثيني** الذي لا يمكننا الاستغناء عنه، فكما يصرح **روبيرت دال "ان النموذج الأثيني للديمقراطية هو رؤية سياسية سامية وجذابة لا يستطيع اي ديمقراطي معاصر مقاومتها. ففي اطار الرؤية اليونانية للديمقراطية يكون المواطن انسانا كاملا يرى في السياسة نشاطا اجتماعيا طبيعيا غير مفصول عن بقية شؤون الحياة ،كما انه لا يرى نظام الحكم او الدولة ، او على الاصح – دولة المدينة – كيانا غريبا ،بل على العكس من ذلك، فانه لا يري الحياة السياسية الا امتدادا منسجما مع ذاته "**[2].

القضية تقتضي مبدا ضروريا، وهو ضعف الديمقراطية مرتبط بضعف المواطنة. فبدون مشاركة سياسية للمواطنين المؤسسات الديمقراطية تصبح هيكلا عظميا عديم الفائدة، فالديمقراطية دائما ترتكز على المواطنة اذا انتفت الواحدة تنتفي الثانية وواحدة محصلة للأخرى.[3]

في حقيقة الامر لا يمكننا اعطاء مشروعية لمفهوم المواطنة في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية . فممارسة المواطنة لا يمكنها ان تتجسد الا في ظل النظام الديمقراطي الذي يرتكز في الاساس على مبدا سلطة وسيادة الشعب من خلال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية للدولة. ان الديمقراطية

[1] حسين جميل ، **حقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987،ص79.

[2] روبرت دال ، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات ،بيروت ،2005،ص36.

[3] Jean-Pierre DUBOIS, **Démocratie et Citoyenneté dans** : **refonder la citoyenneté**, Editions Le Bord de l'eau,Bordeaux,2003,p10.

ترتكز في المقام الاول على الحرية ، وبالتالي على اي حكومة ديمقراطية ان تضمن الحرية لشعبها، لكل الافراد ،فالحرية تسمح لكل القيم الاخرى ان تنمو وتتحقق مثل المساواة والعدالة وغيرها.[1]

في ظل النظام الديمقراطي يمكن ان تصبح السلطة ملكية عمومية ، ومجالا للمشاركة و اداة للتداول الحر ،كما يتيح للصراع السياسي بين الطبقات والجماعات المختلفة ان يعبر عن نفسه في صورة حضارية تنافسية بعيدة عن العنف ومليئة بالقيم الانسانية.

ان الديمقراطية قائمة على فكرة جوهرية هي **التمثيل la représentation**[2]، ففعليا الحداثة السياسية انتجت اشكال سياسية قائمة على فكرة **التمثيل** التي اجبرت الانظمة الديمقراطية على انشاء مؤسسات سياسية تجسد هذه القضية، مثل الانتخابات، البرلمانات ،الاحزاب السياسية وغيرها حيث تسهر على تنظيم تمثيل المواطنين .[3]

الديمقراطية التمثيلية تتحقق اجرائيا من خلال الاقتراع الذي يترجم السيادة الذاتية للمواطنين والمسنود فلسفيا بمبدأ حرية الاختيار، وبالتالي فكرة النظام التمثيلي هي وجود الحكم في يد الشعب.[4]

في ظل النظام الديمقراطي تنشا علاقة جديدة بين المجتمع والدولة من جهة وبين افراد المجتمع من جهة اخرى تسمى علاقة تعاقدية ،والتعاقد هو اتفاق بالتراضي بين جماعة المواطنين الذين يتمتعون بنفس الحقوق دون تمييز، ان المفهوم الحقيقي للتعاقد هو اقدام كل فرد على التنازل عن قسم من **حقوقه الخاصة** لتكوين **حق عام** يقوي التماسك السياسي بين مكونات الاجتماع المدني، فحينما ينشا الحق العام ، كنتيجة للتعاقد وتنشأ الدولة الديمقراطية القائمة على فكرة التداول السلمي للسلطة ، هذا سيؤدي في الاخير الى نتيجة حتمية هي تأسيس كيان سياسي للفرد يسمى مفهوم

[1] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، جامعة القاهرة ،القاهرة ،ص129.

[2] عبد الاله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني** ، افريقا الشرق ،بيروت،2001،ص59.

[3] Dominique SCHNAPPER,**qu'est ce que la citoyenneté**, op cité ,p34.

[4] Marie GAILLE ,**le citoyen** ,Etions Flammarion,Paris,1998,p166.

المواطنة.[1] وهكذا يمكننا الوصول الى ملاحظة هامة هي ان الانظمة الديمقراطية هي الموطن الاصلي والبيئة الحاضنة لممارسة المواطنة.

وبالتالي لا يوجد ديمقراطية دون الانتماء الى جماعة سياسية ، هذا الانتماء هو شرط ضروري من شروط الديمقراطية، والاهم من ذلك كله هو الوعي بهذا الانتماء، فوعي المرء بانه مواطن والذي ظهر اثناء الثورة الفرنسية، كان مرتبطا قبل كل شيء بعزمه على الخروج من النظام القديم والاستعباد.[2]

من هنا كان مفهوم المواطنة في مختلف اسسه ومقوماته، على علاقة وثيقة بمبدأ الديمقراطية باعتبارها كما هو معروف (**حكم الشعب بالشعب وللشعب**). لذا فان المواطنة لا تترسخ في سياق مجتمع ما كقيمة سوسيو- ثقافية موجهة للتفكير والوجدان الفردي والجماعي الا اذا توفرت شروط الدولة الديمقراطية.[3]

ان من اهم شرو ط الدولة الديمقراطية ، انها دولة مدنية تعمل على حماية افراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية او الدينية او الفكرية. هي دولة مواطنة فلا يعرف الفرد من حيث مهنته او دينه او ماله او سلطته ، وانما يعرف قانونيا بانه مواطن له حقوق وواجبات بالتساوي مع غيره ، اذا فلا دولة مدنية بدون مواطنة ولا مواطنة بدون دولة مدنية.

وبالتالي تتميز هوية الدولة المدنية بانها دولة لا دينية حيث لا تتدخل التشريعات الدينية في التمييز بين المواطنين، اين يتم فصل الدين عن السياسة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى وكما قلنا ان

[1] عبد الاله بلقزيز، في **الديمقراطية والمجتمع المدني** ، مرجع سابق ،ص62

[2] الان تورين ، **ما الديمقراطية** ،ترجمة : عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة،دمشق،2000،ص116.

[3] مصطفى محسن ،**اشكالية التربية على المواطنة وحقوق الانسان** ،مجلة عالم التربية ، العدد 15 ، مطبعة الدار الجديدة، الدار البيضاء،2004،ص 245

المواطنة لا تتحقق الافي ظل نظام ديمقراطي تعددي يحفظ ما يسمى بحرية الاعتقاد في اطار تشريع دستوري.[1]

وبالتالي هاذ الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والمواطنة، يجعل كل منهما الية سوسيو- سياسية عملية، لتنظيم وتقنين العلاقات والتبادلات الاجتماعية، وايضا منظومة القيم والمبادئ والمعايير والرموز والاتجاهات والمواقف ورؤى العالم .[2]

2- المواطنة وحقوق الانسان:

تستمد فكرة حقوق الانسان اصولها من المذاهب الفلسفية التي ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر حول الفرد المستقل وعن حقوقه الطبيعية ،وهي حقوق ليست مستمدة من النظم السياسية ولكنها قائمة على حقوق طبيعية اسبق من سيادة الدولة بل واسمى منها.[3]

ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم حقوق الانسان انطلاقا من مصدر قانوني وتشريعي واحد هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن بتاريخ 26 اوت 1789 ومن خلال الدستور الفرنسي الصادر يوم 21 سبتمبر 1791 ، اول نص يتبنى الحقوق والواجبات السياسية للمواطن وبالتالي هذان المصدران هما من شرعا للمواطنة بشكلها الجديد .[4]

رغم التلازم الموجود للمفهومين الا ان هنالك فرق بينهما. **فالحق الانساني** بالمعنى الدقيق للكلمة ، يدل على ان كل انسان في اي مكان وزمان يمتلك هذا الحق وذلك بغض النظر عن

---

[1] مفتي محمد احمد ،**مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية** ،مكتبة الملك فهد، الرياض،1435هج،ص60.

[2] مفتي محمد احمد ،نفس المرجع السابق ، ص246.

[3] محمد فائق ، **حقوق الانسان بين الخصوصية والعالمية** ،**في :حقوق الانسان العربي** ،مركز دراسات الوحدة العر بية ، بيروت،1999،ص199.

[4] Sophie HASQUENOPH , **initiation a la citoyenneté de l'antiquité a nos jours** ,op cite ,p69.

جنسه او لونه او طبقته او دينه او وظيفته ومنه حقوق الانسان في مجملها هي حقوق عامة وعالمية .ومن ذلك جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

اما حقوق المواطن هي حقوق سياسية بالدرجة الاولى جاءت كنتاج للفكر السياسي والممارسات النضالية في اوربا خلال ثلاثة قرون ، بحيث لا يمكن لأي احد ان ينكر الدور الثوري الذي لعبته الحقوق السياسية والمدنية من بريطانيا الى امريكا الى فرنسا ، حيث تم التأكيد على حق المساواة والحرية والعدالة والملكية ...[1]

في الحقيقة ان العلاقة كبيرة ومتداخلة رغم الفرق الواضح من حيث المعنى لان قضية المواطن والانسان قد يجتمعان في شخص واحد من خلال قيم مشتركة فالبيئة الديمقراطية هي التي تجمع بين المفهومين اذ تعتبر الاساس الفلسفي لحقوق الانسان ، فالنزعة الانسانية و العقلانية، والفردانية والوضعية، تعتبر بمثابة الارضية الفكرية التي ازدهرت على بساطها مقولات الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي ،ومبدا المساواة والحريات الاساسية ...

اذا حقوق الانسان هي على المستوى الظاهر تشكل مجموع النصوص والمؤسسات التي تؤسس لثقافة تتضمن مجموعة من القيم والمبادئ الموجهة للسلوك الانساني، لكنها في الوقت ذاته تتضمن صورة معينة عن الانسان والمجتمع والسياسة . حقوق الانسان تسعى الى الرقي بكرامة الانسان ، التي هي طبيعية فيه لا ترتبط بنظام سياسي او بثقافة او بجنس بل خاصية انسانية خالصة. لكن من ناحية اخرى كل الحقوق السياسية ،والثقافية والاقتصادية، والتربوية والاجتماعية والامنية وغيرها ،تصب في نهاية المطاف في اطار دعم الكرامة البشرية.[2]

[1] سعيد زيداني ،**الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في الوكن العربي** ،في :حول الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1994،ص184.

[2] رقية اغيغة ، **التربية على حقوق الانسان بين المرجعية والعوائق** ،مجلة عالم التربية ، مرجع سابق، ص 298.

يمكننا الاشارة كذلك الى ميزة اساسية لحقوق الإنسان في الدولة الديمقراطية، وهي الفاعلية بمعنى أن الدولة لها حرص كبير على تحويل المثل والمبادئ النظرية لحقوق الإنسان إلى واقع ملموس يحس به الناس في حياتهم اليومية، وتشجع كل سلطات الدولة على الحفاظ عليها وعدم السماح بانتهاكها، وذلك عكس الدول غير الديمقراطية التي تكتفي بتزيين دساتيرها وقوانينها بشعارات تنص على أسمى مفاهيم حقوق الإنسان دون تفعيل حقيقي لها.[1]

اذا من خلال تحليل مفهوم المواطنة نعتقد ونلاحظ انها مرتبطة بعدة مفاهيم اخرى كما راينا الديمقراطية وحقوق الانسان بالإضافة الى الادوار التي تلعبها على المستوى الاجتماعي خصوصا انها اساس الرابط الاجتماعي، فالعيش المشترك داخل المجتمعات التي تقوم على مبدا المواطنة لا يقوم على رابط ديني او عرقي ...بل الرابط هو سياسي اي ان تكون مواطنا في جماعة سياسية.

وهذا ما يؤسس الشرعية التي يرتكز عليها المواطنون ومن يمثلهم فالرابط السياسي هو من يوحد الافراد. ففي كل المجتمعات الديمقراطية السياسي هو من يؤسس الاجتماعي. [2] فالرابط السياسي ليس ممارسة التضامن والتعاطف بين الافراد المكونين لجماعة موحدة ، وانما هو الفعل المؤسس للحمة التي تجمع بين هؤلاء الافراد.

فموضوع الرابطة السياسية الحقيقية هو ان تكون قرابة نوعية بينهم، تجعلهم يتجاوزون ذواتهم الخاصة وقراباتهم الجزئية ، والطبيعة الموروثة ، مما يجعلهم يندمجون في وحدة نسميها الجماعة الوطنية او الامة. لا يحصل ذلك الا بعقلانية الفعل السياسي وجعله فعلا واعيا مقصودا قابلا للدراسة العلمية[3].

[1] نسرين محمد عبده حسونة، **حقوق الانسان المفهوم الخصائص التصنيفات المصادر**، شبكة الالوكة،2015،ص11.

[2] Dominique Schnapper, **la communauté des citoyens** ,Editions Gallimard,2003,p25.

[3] برهان غليون ،**نقد السياسة : الدولة والدين** ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء،2007،ص 144.

3- اسس ممارسة المواطنة :

لا يصبح للمواطنة معنى اذا بقيت على مستوى الدساتير والقوانين والنظريات ، ولا يصبح للمواطن وجود وتأثير الا اذا انخرط في المجال العام ،واصبح عنصرا فعالا في الحياة السياسية. وممارسة المواطنة تقتضي تكوينا مسبقا لأسس نظرية ،ولا يتأتى ذلك الا من خلال منظومة تربوية تلقن القيم المدنية للمواطن منذ طفولته، وهوما يشكل الاسس والاليات التي تساعد في ممارسة المواطنة واهم هذه الاسس :

أ- الوعي :

على المواطن ان يكون على دراية تامة بكل ابعاد مواطنته: من الناحية القانونية بحيث يتساوى مع الجميع في الحقوق والواجبات. من الناحية السياسية بحيث لديه الحق في المشاركة في الشأن العام ، اين يكون على معرفة معمقة بالوضع السياسي للبلاد كمعرفته بالأحزاب السياسية والنظام السياسي. الوعي من الناحية الاجتماعية مثل تمتعه ومطالبته بمختلف الخدمات العامة .على هذا الاساس يلعب وعي المواطن دورا كبير في عملية النقد فلا يمكن التحايل عليه ولا هضم حقوقه ولا يكون محل سخرية .ومن هنا يشكل الوعي لب المواطنة بحيث اذا فقد تصبح هذه المواطنة جسد بلا روح.[1]

ب- التنظيم

ان المواطنة في الدولة الديمقراطية تفرض على المواطن التنظيم في اطر سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها من التنظيمات المدنية حتى يكون نشاطه فعالا، حيث يقوم الافراد بتشكيل روابط ومنظمات مدنية بإرادتهم الحرة ، يسعون من خلالها لتحقيق مصالحهم المشتركة، ويتعلم فيها المواطنون كيف يمارسون الديمقراطية، ينتخبون ينتقدون ، يحاسبون... يكتسبون ثقافة

[1] سامح فوزي ، **المواطنة** ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة، 2007،ص70

مدنية تقوم على النقاش والحوار وتقبل الاخرين. وفي هذه الحالة يستطيع الفرد المواطن ان يحقق ذاته من خلال ايجاد وعاء مؤسساتي اوسع يعبر من خلاله على اراءه ومشاكله ويناضل على ارض الواقع من اجل حلها.[1]

ج- **المجال العام :**

اكيد في الدولة المدنية ذات الاساس الديمقراطي يشترك المواطنون في فضاء يسمى المجال العام، وهو مجموع المؤسسات السياسية والنقابية والاهلية، المنظمات الامنية والمدنية ، اضافة الى وسائل الاعلام ،كل هذه المؤسسات يجب ان يتساوى امامها كل المواطنون.

ان المجال العام هو المجال الحيوي للممارسة المواطنة، فجميع المواطنين لديهم الحرية للتعبير عن اراءهم ومواقفهم طبعا في اطار احترام القانون.[2]

اذا من كل ما سبق يمكن القول ان مبدا المواطنة جاء لينظم المجتمعات بعد ان فشل المبدأ الروحي في ذلك خاصة في الدول الغربية التي احدثت هذا الشكل الجديد من التنظيم. فاصبح الافراد يشاركون في صياغة القوانين التي تؤسس اجتماعهم ومستقبلهم، بدلا من النظم الروحية التي كانت تقدم قوانين وقواعد وقيم جاهزة. ومن ثم يمكن اعتبار المواطنة بمختلف ابعادها وقيمها كرأسمال للتضامن الاجتماعي تقام عليه السلطة الشرعية التي تقيم وترعى مختلف التوازنات بين القوى و الافراد والجماعات. وهذا ينعكس بدوره على بروز منافسة ومجادلة علمية بين هذه القوى تجعلها في تفاوض مستمر من اجل تقاسم المصالح والمنافع والامتيازات[3] .

[1] المرجع نفسه ،ص71.

[2] سامح فوزي ، نفس المرجع السابق، ص72

[3] برهان غليون ، نفس المرجع السابق ،ص153.

ليس هذا فحسب فالمواطنة تشكل اساسا قويا لتكوين هوية الامة، فالدولة الحديثة تعمل من خلال سياساتها على بناء واعادة بناء الهوية الوطنية.[1]

4- ازمة المواطنة :

على الرغم من ان المواطنة كما راينا في العصور الحديثة كانت وظيفتها ايجابية على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وساهمت في الرقي الانساني والحضاري من خلال قيمها ومبادئها ، الا ان التطور الذي عرفته المجتمعات في وقت لاحق خاصة من الناحية السياسية والثقافية فرض تحديات كبرى امام المواطنة مما جعلها تعيش ازمة حقيقية . بعض مؤشرات هذه الازمة متعلق بمسائل داخلية تعيشها الدولة الامة ، ولعل اولى بوادر هذه الازمة هي اغتراب الدولة عن المجتمع ، اذ لم يعد الاخير يسيطر ويتحكم في الدولة ، حيث بدا الاقصاء يمس فئات واسعة من المواطنين.

اضافة لذلك بدأت الدولة القومية تفشل في تحقيق اشباع حاجات مواطنيها، في ظل النظام العالمي المعاصر ، حيث لم تعد هنالك سيطرة تامة على مواردها ، وعدم التوزيع العادل لتلك الموارد.[2]

عرفت **الدولة–الامة** تطورا ملحوظا وسريعا خاصة مع ظهور مراحل المجتمع الصناعي والانتقال نحو المجتمع ما فوق الصناعي او بالمصطلح الفلسفي الحداثة وما بعد الحداثة . بحيث كلما تقدمت الدول الا وظهرت اختلالات كثيرة مست بشكل مباشر قضية المواطنة. ومن اهم هذه الاختلالات عدم فعالية بعض المؤسسات ، وعدم قيامها بوظائفها مثل التنشئة الاجتماعية ، ومن الاسباب المباشرة الازمات الاقتصادية ،وللتعويض على هذه الاختلالات تقدم هذه المؤسسات خطابات للتغطية على فشلها مثل الكلام عن المساواة والتضامن.[3] يتعلق الامر بمؤسسات كبرى في المجتمع مثل

---

[1] - Jean-marc Larouche ,**reconnaissance et citoyenneté** ,U,Q, 2003,p11.

[2] علي ليلة ، **المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الانسان** ،مكتبة الانجلو مصرية ،القاهرة 2007،ص106.

[3]- Fred Constant, **la citoyenneté** ,Edition Montchrestien ,Paris,2000 ,p75

العائلة ،المدرسة، الدين وغيرها لم تستطع تحقيق بكل فعالية تمرير القيم الاساسية للترابط الاجتماعي.

من اهم الازمات التي تواجه المواطنة اليوم قضية التعددية الثقافية Multiculturalisme، فلابد ان ندقق في المصطلحات، فكل مجتمع مبدئيا هو متعدد الثقافات، فهو قائم على اساس اختلافات الجنس، الاوساط الاجتماعية، الاختلافات في الممارسات الدينية او الديانات الاصلية، الاصول الجهوية او الوطنية . فمن المفروض ان تلعب المواطنة دورا في تسيير الاختلافات الثقافية ، فهي مبدا وقاعدة للتسامح.

في ما يتعلق بهذه النقطة هنالك اشكالية تواجه المجتمعات الديمقراطية هي كيفية إبعاد الهويات الثقافية عن الهوية السياسية، اي بطرية اخرى ان تبقى الخصوصيات الثقافية المختلفة بعيدة عن الفضاء العام الذي هو وسط مشترك بين الجميع حسب الادبيات المؤسسة للمواطنة.[1] فاذا كانت الامة هي التي تسيطر على التنوعات الاثنية عن طريق مبدا المواطنة ، فان هذه الجماعات في ظروف معينة قد تكون لها قوتها في مواجهة الدولة ، وهو ما يخلق وضعا يكون فيه افراد المجتمع متأرجحين بين مجالين عامين ، مجال الدولة ومجال الجماعة الاثنية .[2]

من الاسباب الخارجية التي تشكل تحديا امام المواطنة قضية العولمة ، حيث يعتبر النظام السياسي العالمي عقبة امام الاستقلال الوطني لكثير من الدول . فالحاجة الى الفعل المشترك لتحقيق الامن العالمي ومواجهة الارهاب ومكافحة الجريمة والمخدرات تفرض على الدول تعاونا جماعيا ،

[1] ,Dominique Schnapper , **qu'ce que la citoyenneté** ,Editions Gallimard,2000, P 235.

[2] علي ليلة ، مرجع سابق ،ص95.

اضافة الى الارتباطات الاقتصادية المتمثلة في بعض المؤسسات مما يعيق الاستقلالية الاقتصادية للدولة[1].

وبالتالي نستنتج ان المواطنة اليوم موضوعة على المحك نظرا للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها مما يفرض على الدولة القومية الاخذ بعين الاعتبار لتلك التحديات ومواجهتها بطرق اكثر عقلانية من اجل المحافظة على قيمة المواطنة.

ثانيا : اشكالية المثقف :

لقد تساءل العديد من الدارسين والمفكرين المعاصرين الغربيين والعرب والجزائريين في دراساتهم وفي عناوين كتبهم عن قضية المثقفين انطلاقا من **غرامشي** المنظر الحقيقي للمفهوم وصولا الى كتب المعاصرين ،فكلهم يتطرقون الى هذه الفئة التي تشكل ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة ،لما احدثته وتحدثه من اثر بالغ في المجتمع، وهي في راي الكثيرمن الدارسين تتكون من منتجي الافكار كالأساتذة و الصحفيين والنشطاء الاجتماعيين، والمساعدين السياسيين والقضاة وغيرهم. ففي المقام الاول هم مهنيون معنيون بالتعامل مع الافكار مثل الكتاب والاكاديميون وهم ليسوا مجبرون على تطبيق تلك الافكار، فقد يأتي اخرون مكلفون بتطبيقها فمثلا **ادم سميث** لم يكن ابدا مديرا لشركة[2] .

فقبل الخوض في اي كلام حول مفهوم المثقفين لابد من التطرق الى الظروف التاريخية المتعددة الابعاد التي ادت الى ميلاد هذه الظاهرة، بالإضافة الى الاشارة الى بعض الاشكالات المرتبطة بالمفهوم.

[1] علي ليلة ، مرجع سابق ، ص112.

[2]– توماس سويل ،**المثقفون والمجتمع** ،ترجمة :عثمان الجبالي المثلوثي،مكتبة الملك فهد ،الرياض ،2011،ص21.

1-قضية دريفوس Dreyfus الميلاد الحقيقي للمثقف :

انها قضية مشهورة في تاريخ فرنسا الحديث ، ففي سنة 1894 احدى المحاكم الفرنسية ادانت ضابطا في الجيش الفرنسي برتبة نقيب يدعى Alfred Dreyfus، وكانت التهمة الموجهة اليه تسريب معلومات عسكرية الى المانيا التي كانت عدوة لفرنسا ، اذ تمثل القضية خيانة للامة يستحق صاحبها الاهانة والنفي الى احدى الجزر المغمورة. وذاع صيت هذه القضية التي هي ذات طابع سياسي بامتياز. [1]

كان **دريفوس** من اصل يهودي ، اذ صادفت تلك المرحلة موجة من ما يسمى معادات السامية وكره اليهود . فبمجرد الاعلان عن هذه المحاكمة سارع المناهضون للجماعات اليهودية الى اعتبار **دريفوس** نموذج لليهودي الخائن ، لكن عائلة المتهم بادرت الى نفي التهم ومطالبتها بمحاكمة المجرمين الحقيقيين .

في هذه الفترة بالذات عرفت فرنسا ظاهرة جديدة على الساحة الثقافية والسياسية ، حيث نزل الادباء والمفكرين الفرنسيين الى الساحات العمومية ، وبشكل مكثف ،اذ تبنوا القضية ، حيث انبثق عن ذلك اول بيان في تاريخ الفكر الغربي توقعه جماعة من المفكرين والادباء تسمى **جماعة المثقفين** وذلك من خلال بيان سمي بيان المثقفين " **le manifeste des intellectuels** " [2].

ومن اهم الشخصيات المرموقة التي تبنت القضية **اميل زولا** حيث كتب مقالا سماه **اني اتهم** بالإضافة الى اخرين مثل **اناتول فرانس** ، **ومرسيل بروست** وغيرهم، ادت هذه الحادثة الى انقسام الراي العام الفرنسي ، واحدثت اثرا بالغا في الحياة الفكرية والسياسية ولا تزال اصداؤها تتردد

[1] محمد الشيخ ، **المثقف والسلطة** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1991 ،ص15

[2] محمد الشيخ، **المثقف والسلطة** ،مرجع سابق،ص17.

في الكتابات المعاصرة، حيث اصبحت القضية مرجعا تاريخيا لمفهوم المثقفين، الذين قاموا بتلك الحركة الاحتجاجية دفاعا عن حق الضابط المتهم.[1]

لقد ذهب البعض الى اعتبار ان القضايا التي شغلت المفكرين وجعلتهم يدافعون عنها كقيم انسانية ، موجودة عبر التاريخ وليست قضية **دريفوس** هي الاولى مثل قضية سقراط وفولتير ...[2] وهو كذلك ما ذهب اليه الجابري في كتابه المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد.

من خلال هذه الافكار نستنتج ان المثقف بشكله التاريخي له معنى مرتبط بالدور الذي يقوم به حيث يقول Bernard Lazare " **هؤلاء المثقفين لهم دور ومسؤولية امام الجماعة la collectivité حيث عملوا على تأسيس ما يسمى بالالتزام**"[3]

2- المثقفون بين الوحدة والتشتت:

كما راينا سابقا ان اهم نقطة تجمع المثقفين هي **الالتزام** بقضايا المجتمع ،لكن مع التطورات الاجتماعية في العصر الحديث ،لقي المثقف نفسه مجبرا على التموقع في فضاءات مختلفة مادية وفكرية .

ولعل اهم فضاء يجد المثقف نفسه مجبرا الولوج اليه هو الفضاء الاعلامي فكما راينا في قضية **دريفوس** ان أول وسيلة لجأ اليها المثقفون هي الصحافة لإسماع صوتهم وابداء رايهم، وخاصة مع تطور وسائل الاعلام مثل الاذاعة والتلفزيون، هذه الوسائل بدورها أدت الى ظهور فئات جديدة من

[1] محمد عابد الجابري ،**المثقفون في الحضارة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000،ص 23.

[2] محمد الشيخ ، مرجع سابق ، ص 14.

[3] Louis Bodin ,**les intellectuels existent – ils** ,bayard Editions ,Paris ,1997.p26.

المثقفين مثل الصحافيين[1]. وبالتالي اصبح المثقف الاعلامي ذو سلطة لكنه اصبح غير مستقلا اي تابعا لوسائل الاعلام كما يقول **بورديو**.

وحقيقة ما نراه على مستوى وسائل الاعلام خاصة الفضائيات والقنوات التلفزيونية على مدار سنوات طويلة ، نلاحظ التشتت الكبير بين المثقفين خاصة منذ الحرب الباردة وانقسامهم بين مؤيد لليبيرالية واخرون للاشتراكية ، المثقفون المعتدلون والاخرون متطرفون، البعض علمانيون والبعض الاخر متدينون، بين مؤيد للسلطة والاخر معارض ... وما يلاحظ اليوم ، على المستوى العالمي خاصة ما يحدث في العالم العربي وظهور ثورات ما يسمى اعلاميا بالربيع العربي، حيث اعتلى المنابر الاعلامية مثقفون يدافعون على الثورة رافعين شعرات الحرية والمواطنة والاصلاح واخرون معارضون للثورة بحجة المؤامرة واتهام الطرف الاخر بالعمالة. هذا التشتت ليس حديث حيث عرف مع ظهور المثقفين المدافعين عن قضية **دريفوس** والمعارضون لهم.

لكن من جهة اخرى بالرغم من هذه الانقسامية يتوحد المثقفون في محاولة احداث **الاثر** بالرغم من اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم ، اثر في المجتمع في الراي العام هذا الاخير له علاقة كبيرة بأبعاد سياسية واعلامية . فالمثقف لا بد ان ينتج فكرا ان يكون مبدعا وبالتالي عليه ان يبحث على سوق ثقافي لطرح هاذ الانتاج الفكري ،و قد ينزلق نحو البحث عن الشهرة ويصبح فكره اما موجها لجمهور المثقفين او الجمهور العام وهوما يضعف دور ووظيفة المثقف.[2]

يذهب عبد **الاله بلقزيز** الى تسليط الضوء على ما اسماه امراض المثقفين ،الناتجة عن نظام سيكولوجي يحكم السلوك الفردي والجماعي للمثقف. ومن اهم هذه الامراض:

[1] جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين**، ترجمة: جورج كا تورة ،دار الكتاب الجديد،2008،ص92.

[2] جيرار ليكليرك ، مرجع سابق ،ص96.

- **النرجسية ومديح النفس:** حيث يتجه بعض المثقفين الى الايمان بثقة عمياء فيما يعتقدون وما يكتبون هذه النرجسية تقودهم الى المديح الذاتي بانهم هم العارفين دون سواهم.

- **السادية الثقافية** : السادية مرض نفسي معروف معناه التلذذ بتعذيب الاخرين لكن في المجال الثقافي فهي عبارة عن سلوك عدواني من مثقف اتجاه مثقف اخر، اذ يتلذذ بالتجريح الذي اصاب خصومه .[1]

ان انقسامية المثقف قد تتخذ اشكالا جزئية ودقيقة جدا، فبغض النظر على الانقسامات الكلاسيكية مثل المعارض والمحايد والموالي والماركسي والديني والعلماني قد نجد داخل هذه الانقسامات الكبرى انقسامات فرعية، فاذا خذنا على سبيل المثال المثقف العلماني فانه يتفرع الى توجهات عديدة فهناك نموذج **علموي** يجد في العلم ضالته حيث هدفه الكبير هو البحث عن الحقيقة ،وهنالك نموذج **براغماتي** لا يهمه مصدر الحقيقة بقدر ما يهمه توظيفها لقضايا تخدم المجتمع .[2]

هذه الانقسامية التي تبدو بوضوح عند المثقف العربي والتي مرجعتيها الاصالة والمعاصرة التي اضعفت الفكر العربي حيث اتخذت شكلا جدليا عقيما فأصبحت القضية مثل الخطان المتوازيان اللذين لا يلتقيان ، فأصحاب الدعوة الحداثية الذين وقفو على ارضية الثقافة الغربية ومفاهيمها، حيث يعتبرون الحداثة قطيعة مطلقة مع الماضي العربي وبالتالي رفضوا محاورة التراثيين الذين يقفوا على ارضية المفاهيم التقليدية الدينية او القومية ، فكذلك هؤلاء التراثيين بدورهم ينظرون الى مفاهيم الحداثة انها تخفي سيطرة ثقافية هدفها الاساسي احداث قطيعة جوهرية بينوعي الانسان العربي المعاصر وتراثه وفصله عن تاريخه .[3]

---

[1] عبد الاه بلقزيز ، **نهاية الداعية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،2000،ص42.

[2] يحي محمد، **القطيعة بين المثقف والفقيه** ،مؤسسة الانتشار العربي، دون تاريخ ،ص50.

[3] برهان غليون ، **اغتيال العقل**، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء ،2006،ص40.

وفي الجزائر تتخذ الانقسامية – زيادة على التصنيفات الكلاسيكية – صفة ثقافية وتاريخية المثقف المعرب و نقيضه الفرونكوفوني .وغيرها من اشكال الانقسامات وهوما سنتطرق اليه لاحقا.

3–اشكاليات لابد من اثارتها :

تعد اشكالية المثقف والسلطة من اكبر القضايا التي يتبناها الدارسون للموضوع حيث الصراع بين سلطيتين سلطة العلم والفكر والمعرفة وسلطة السياسية والقوة والقمع ،وما مدى التجاذبات و التنافرات بين هاتين السلطتين ، فيمكن طرح القضية من زاويتين الاولى متعلقة بالمجتمعات التقليدية اين تميل الغلبة الى سلطة السياسي ،والثانية مرتبطة بالمجتمعات الحديثة اين الغلبة تميل الى سلطة المثقف. ففي الحالة الاولى يجد المثقف نفسه امام خيارين المقاومة او الانعزال و الاستسلام ،والدفاع عن المبادئ ام الخضوع والرضوخ . يعني اثبات الوجود او التلاشي.

كذلك هنالك قضية معقدة امام فكر وممارسة المثقف هي انقسامية المجتمع تجعله حائرا بين التموقع ،إما مع جهة يدافع عنها ويحرض ضد الجهة الاخرى. وبالتالي عليه ان يحيد نفسه عن الانحياز لأي فريق وان يتشبث ببرنامجه الفكري ويعمل ما استطاع على ترميم الانقسام بالأدوات الثقافية فقط حتى يصبح ملكية للمجتمع كله ليس لفريق واحد فقط ومن هنا يكتسب نموذجا مثاليا تكون لديه القدرة على التأثير في المجتمع والاقناع من خلال وضوح الافكار وجرأتها وان تفهم من طرف الجمهور.[1]

من اهم الإشكاليات التي واجهت الباحثين خلال دراستهم لظاهرة المثقفين هي محاولتهم تحديد خصائص هذا المثقف نلخص اهمها في:

[1] صلاح جرار، **المثقف والتغيير**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2003،ص 21.

- على المثقف ان يكون صاحب معارف لا تتحدد بموضوع معين اي لا يكون محصور في تخصص معين.
- الاطلاع الواسع للمثقف يؤهله لان يكون ذو قدرة على الادراك النظري اي ان تكون لديه امكانيات كبيرة لفهم النظريات الفكرية الكبرى.
- اهم خاصية تؤهل المثقف هي الاهتمام بقضايا المجتمع ، اي ان يكون عضوا فاعلا يمكنه التأثير في الوسط الذي يعيش فيه ، من خلال ما يبتكره من افكار وما يقدمه من معارف ،وهو ما قد يؤثر به في الراي العام.
- على المثقف ان لا يكون منغلقا في اطار المثاليات او الطوباويات والبعد عن الواقع ، فالأفكار التي يمتلكها والمبادئ التي يؤمن بها لابد من ممارستها في الواقع.

اذا فمن خلال الخصائص والصفات يمكن تصنيف المثقفين عن غير المثقفين رغم ان التصنيف صعب جدا بالنظر الى الديناميكية التي يعرفها المفهوم من خلال حركته التاريخية او من خلال اختلاف المجتمعات .[1]

ثالثا :سوسيولوجيا التمثلات :

يعتبر مصطلح التمثلات قديم التداول نسبيا ، استعمل أصلا من طرف الفلاسفة و بالأخص عند (**1724 – 1804**) **E. Kant إيمانويل كانط** حيث يقول: " **إن مواضيع معرفتنا ما هي إلا تمثلات ،و معرفتنا للواقع الكلي هي مستحيلة** "و كان قد نشر فكرة مفادها أنه من أجل المعرفة يجب الاهتمام بموضوع الدراسة و الإنسان الدارس.

و لقد اهتم الباحثون السوسيولوجيون منذ النشأة الأولى لعلم الاجتماع بمفهوم التمثلات، و كانوا السباقين إلى توظيفه في دراساتهم على الكثير من التخصصات الأخرى الموجودة ضمن حقل العلوم

[1] يحي محمد ، **القطيعة بين المثقف والفقيه** ، مرجع سابق ، ص37.

الإنسانية . الشيء الذي أكده **Halbwach** بدراسته لمؤلفات **دوركايم** حول أسبقية السوسيولوجيا على علم النفس في موضوع التمثلات .

و حسب الدراسات التاريخية لعالم النفس الاجتماعي موسكوفستسي **S.Moscovici** حول مصطلح التمثلات توصل إلى نفس الفكرة القائلة بامتياز الأسبقية لعلم الإجتماع في استخدام مصطلح التمثلات و لعل أول دراسة نبينها هي لعالم الإجتماع **جورج زيمل G.Simmel** الذي توصل إلى فهم العلاقة الموجودة بين وضعية الفرد البعيدة عن الآخرين و الحاجة إلى تمثلهم. **فزيمل** يرى في التمثلات نوع من العملية التي تمكن من بلورة الأفعال المتبادلة بين مجموعة من الأفراد وتشكيل الوحدة العليا التي هي المؤسسة (الحزب، الكنيسة...)[1]

من جهة أخرى **ماكس فيبر** يجعل من التمثلات إطارا مرجعيا لنشاط الأفراد حيث يقول " **يتجلى أن هذه الوضعيات الجماعية التي تنتمي إلى الفكر اليومي أو الفكر القانوني أو لأي تفكير متخصص هي تمثلات لشيء ما ، تترد في عقول الناس ليس فقط ، القضاة و الموظفين ، بل كذلك الجمهور حيث توجه نشاطهم و بنياتهم ، و لها أهمية سببية ، معتبرة، بل مهيمنة من أجل السير الطبيعي لنشاط الأفراد الواقعيين**" و يضيف هنا أن المعرفة المشتركة والمسبقة لها القدرة على تحديد نشاط الأفراد و برمجتهم.

يعترف **موسكوفيتسي** بأن المستخدم الحقيقي للمفهوم في علم الاجتماع هو **إميل دوركايم** الذي يقول " **إن الملاحظة تكشف عن وجود نوع من الظواهر تسمى التمثلات ، وهي تختلف بواسطة خصائصها المتميزة عن الظواهر الطبيعية الأخرى. فمن غير المعقول على كل منهج أن يعالجها على أنها غير موجودة ... هذه التمثلات لها أسباب و هي بدورها أسباب** ". [2]

[1] JODLET Denis, **Les Représentations sociale** , P.U.F Paris, 1989,p112.

[2] Serge MOSCOVICI , **psychologie social** P.U.F. Paris, 1998, p360

و بهذا الشكل **دوركايم** جعل من التمثلات ظاهرة مختلفة عن الظواهر الأخرى و لها أسبابها التي تؤدي إلى ظهورها و هي بدورها سبب في ظهور ظواهر أخرى ، لكن **دوركايم** يربطها من جهة أخرى بالخاصية النفسية التي لها دور في ظهور التمثلات " **الكل يدل على أن الحياة النفسية هي دروس متواصلة من التمثلات لا نستطيع القول من أين تبدأ أو أين تنتهي** " .

و يربط **دوركايم** بين التمثل و الوعي على أنهما متلازمان فلا يمكن تعريف الأول إلا في ظل وجود الثاني و بالتالي لا يمكننا تصور أي تمثل بدون وعي.

يوضح **دوركايم** أن مصدر هذه التمثلات هي العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بطريقة منظمة أو بين الجماعات الثانوية التي تتدخل بين الفرد و المجتمع ، و يميز هنا بين نوعين من التمثلات:

1**التمثلات الفردية** و هي ضمير كل واحد.

2**التمثلات الجماعية** هي المجتمع في كليته .

فالأولى ليست محددة للثانية لكن أصلها، و تتوافق مع طريقة هذا الكائن الخاص الذي هو المجتمع و يرى الأشياء بتجربته الخاصة

إن التمثلات الجماعية حسب **دوركايم** هي أكثر استقرارا من التمثلات الفردية ، خاصة عندما درس بعض الظواهر الاجتماعية مثل الدين ، الانتحار و غيرها[1]

يذهب الهواري عدي بعيدا في تحليله لهذه الظاهرة (التمثلات) عند دوركايم و يستنتج أن علم الاجتماع الدوركايمي يتكون عموما من إشكاليتين:

الأولى : الأشكال الاجتماعية للتضامن الاجتماعي.

[1] DURKEIME.E, **Les formes élémentaires de la vie religieuse**, Editions Livre de poche, Paris, 1991 p403 404.

الثانية : التمثلات الجماعية.

دوركايم يتخلى عن الإشكالية الأولى في كتاب قواعد المنهج في علم الإجتماع و يهتم بالتمثلات الجماعية باعتبارها أشياء مستقلة عن الإرادة الفردية [1].

و يلاحظ **الهواري عدي** أن دوركايم لديه اهتمام بمشكلة السياسة والدولة و علاقتهما بالتمثلات. فتصوره للسياسة ينشأ عن مصطلحات الضمير الجماعي و التمثلات الجماعية ، بحيث يعتبر الدولة كعضو خاص مكلف ببلورة بعض التمثلات التي تخدمها (الدولة) و هذه التمثلات هي مختلفة عن الأخرى نظرا لدرجتها العالية من الوعي و التفكير و على سبيل المثال :الإيديولوجية [2]. يمكن القول كذلك أن الدولة هي منبع التمثلات الجماعية و تؤسس القاعدة السوسيولوجية لنظرية الشرعية.

إن التمثلات حسب المفهوم الدوركايمي هي " طبقة واسعة من الأشكال الذهنية (العلوم ، الديانات ، الأساطير ، الفضاء ، الوقت) الأفكار المعارف ، بدون تمييز ، فهي مشتركة و يعاد إنتاجها بطريقة إجتماعية و هي متنقلة بين الأجيال و تمارس قهرا على الأفراد.

و بهذا تمكن دوركايم و مدرسته من وضع تحليل لمختلف الميادين الإجتماعية و ذلك بالارتكاز على فرضية : أنه يمكننا تفسير الظواهر انطلاقا من التمثلات و الأفعال. فالتمثلات إذا و الأفعال شيئان مرتبطان و متلازمان و غالبا ما تسبق التمثلات الأفعال، و التمثلات مستمدة من الثقافة و أشكال الوعي الإجتماعي.[3]

[1] ADDI Lahouari, **Etat et pouvoir** , O.P.U, Alger,1990 p40

[2] ibid, p 49

[3] S.Moscovici op cite, p65-66

- **استخدام مفهوم التمثلات في الدراسات السوسيولوجية الحديثة:**

لقد استعمل مفهوم التمثلات عند بعض علماء الاجتماع في دراساتهم الحديثة بشكل ملفت للانتباه و من هؤلاء نذكر P. Bourdieu الذي درس المجتمع الجزائري و خاصة منطقة القبائل و تناول بالتحليل البنيوي لفكرة تمثلات الأشخاص للقرابة ، و التمثلات التي تتولد عن علاقات هذه القرابة في المجتمع القبائلي و ذلك في كتابه:

« **L'esquisse d'une théorie de la pratique** » في فصل عنوانه " القرابة كتمثل و كإرادة " حيث حاول تفسير فكرة أن الفرد ، من جهة مرتبط بالتمثلات الموروثة عن جماعته و لكنه من جهة أخرى له إرادة بواسطتها يتصرف ، يترجم و يعيد ترجمة هذه التمثلات التي يحولها في حياته اليومية إلى ممارسات تؤكد استقلاليته[1].

فحسب بورديو لا توجد علاقات اجتماعية إلا و توظف مجموعة من التمثلات من بينها علاقة القرابة و هي عبارة عن علاقات مهيمنة في المجتمع القبائلي لها وظائفها الخاصة و ذلك من أجل مقاومة التمثلات الفردية التي تراها منحرفة[2] .

و من الدراسات الحديثة التي تهتم بمفهوم التمثلات تلك التي قام بها عالم الإجتماعي الفرنسي J.Stotzel و هي عبارة عن مجموعة من التحقيقات التي أقيمت في مجموعة من الدول الأوربية حول تمثلات بعض القيم المقترحة مثل النزاهة ، روح المسؤولية ، الإيمان الديني و غيرها، حيث أثبتت هذه الدراسة أن تلك التمثلات متغيرة من دولة لأخرى و الجدول التالي يبين ترتيب تلك القيم بالنسب المئوية :

[1] ADDI Lahouari, **Sociologie et Anthropologie chez pierre BOURDIER**, Edition de couverte, Paris ,2002. p137.

[2] BOURDIER pierre, **Esquisses d'une théorie de la pratique**, Editions Du seuil, Paris, 2000/1972. p95,96

جدول رقم –3– يبين ترتيب بعض القيم في أوربا.

الدول / القيم	بلجيكا	الدنيمارك	اسبانيا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	ايطاليا	المانيا
النزاهة	٪70	٪76	٪47	٪76	٪79	٪79	٪77	٪74
احترام الغير	٪45	٪58	٪44	٪59	٪62	٪57	٪43	42٪
روح المسؤولية	٪37	63٪	٪63	٪40	٪24	٪55	٪46	٪63
التحكم في النفس	٪30	٪12	٪37	٪30	٪33	٪33	٪20	٪29
الاستقلالية	٪20	٪55	٪24	٪13	٪23	٪28	٪22	٪46
الايمان الديني	٪17	٪8	٪22	٪11	٪14	٪14	٪22	٪17
معنى القيادة	٪6	٪2	٪8	٪2	٪4	٪3	٪3	٪31

المصدر:

Morin-Jean-Michel ,**precis de sociologie** , Nathan, Paris,1996,p143

كذلك من الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي استخدمت مفهوم التمثلات تلك التي قام بها عالم الإجتماع السويسري Uli Windisc حول ظاهرة كره الأجانب والعنصرية (Xénophobie) حيث حاول الكشف عن تمثلات بعض الشرائح السويسرية حول الأجانب الذين يقطنون سويسرا، و يبين الباحث أنه عوض إصدار أحكام مسبقة ضد شريحة ما

ووصفها بأنها عنصرية يجب أولا فهم شعور و حجج هذه الشريحة من المجتمع [1]. فالحقيقة الاجتماعية تختلف تماما عن ما هو حس مشترك ، فمن أجل معالجة هذا المشكل ، اتخذ الباحث أسلوبا في البحث حيث اعتمد على مادة تطبيقية ، و هي تحليل عدة ملايين من الرسائل التي بعثت إلى أهم الجرائد السويسرية خلال عشرات السنين حيث يقول الباحث " **فإذا كان البعض يملك بنوك معلومات، فنحن أسسنا بنوك للرسائل المكتوبة يوميا من طرف سادة و سيدات سويسوا.**" [2].

من خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى اكتشاف أشكال من المعرفة الإجتماعية سماها البنيات السوسيو- معرفية. لها تمثلاتها والياتها الخاصة و يقسمها إلى ثلاثة فئات:

(1الوطنيون من يكرهون الأجانب.

(2الوطنيون الشعبيون.

(3الوطنيون التقنوقراطيين.

فحسب الباحث جزء كبير من هذه الشرائح في المجتمع لها انطباعاتها و اتجاهاتها و تمثلاتها الخاصة ، فيستنتج الباحث أن طريقة تمثل الواقع لها أهمية قصوى من الواقع نفسه.

[1] WINDISCHE.ULI, **la suisse**, **clichés**, **delivre**, **realité**, Editions d'alg de l'homme, lausanne, 1998. p45.

[2]WINDISCHE.ULI ,op cité ,p 46.

خلاصة :

اذا من خلال التحليل النظري والفكر ي لمفاهيم هذا البحث لا حظنا الوزن الحقيقي لكل منها، فراينا ان مفهوم المواطنة يحمل الكثير من العلاقات مع عدد من المصطلحات الاخرى ذات البعد الفلسفي والسياسي ، فرغم ان المواطنة هي قيمة ايجابية تلعب دورا هاما في المحافظة على الرابط الاجتماعي للدولة الا انها لم تسلم من بعض الاشكالات التي عرفها تطور المجتمعات. ام فيما يخص مفهوم المثقف فعرف منذ نشأته اشكاليات كبرى حول مفهومه وتصنيفاته ووظائفه. اما بالنسبة لمفهوم التمثلات فعرف تطورا كبيرا في الدراسات الاجتماعية بحيث اصبح متغيرا رئيسيا يستعمل في البحوث بهدف تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية. وفي الفصل التالي سنتطرق الى التطور التاريخي لمفهوم المواطنة.

الفصل الثالث :

التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

تمهيد

اولا : النموذج الاثيني للمواطنة

ثانيا : العهد الروماني

ثالثا : عصر الحداثة.

خلاصة

تمهيد :

نحاول في هاذا الفصل تتبع المسار التاريخي والتكويني لمفهوم المواطنة من خلال تحليل كرونولوجي للمصطلح، عبر مراحل متعلقة بجذوره الاولى في الحضارات القديمة ابتداء من دولة المدينة في حضارة الاغريق وما يسمي بالديمقراطية المباشرة والتأسيس لمبدا المواطنة من الناحية الفلسفية والعملية ، وماهي مواطن القوة والضعف في النموذج **الاثيني** اضافة الى نموذج المواطنة في العهد الروماني والاحاطة بالإضافات التي اتى بها الرومان، ووصولا الى التأسيس الحديث للمفهوم من خلال التطرق الى كل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والفلسفية التي ساهمت في الدفع القوي للمواطنة كركيزة للدولة الحديثة وللمجتمعات الانسانية.

أولا – النموذج الاثيني للمواطنة:

اكتشف اليونان السياسة بمعنى الميدان المستقل عن الحياة الاجتماعية . واعتبروا ان جماعة المواطنين **La communauté des citoyens هي** المصدر الوحيد للشرعية وللقرارات السياسية والقضائية، وبالتالي من هذا المنطلق هناك تفريق بين الفضاء العام الذي يشترك فيه كل مواطن ، والفضاء الخاص الذي تمارس فيه حرية الافراد بشرط احترام القانون و الاخرين.[1]

فمثلا داخل الاسرة كفضاء خاص لابد من العمل، وبالتالي تسود علاقة الهيمنة والعنف ،اما في الفضاء العمومي تسود علاقات التشاور واحترام حرية كل مواطن والقبول بتفرد الجميع. وفي الفضاء السياسي للمدينة نجد ساحة **الأغوار** هي المكان المناسب للخطابة والتشاور واتخاذ القرارات ، وبالتالي الحراك السياسي يقوم على عنصرين : le praxis وهو مجموع الممارسات السياسية المحددة مكانيا وla lexis اي الخطاب العمومي. بالإضافة الى ذلك تسمح المدينة للجميع ان يصبحوا انسانيين، فهي الفضاء الذي يتخلص فيه الانسان من حيوانيته.[2]

لقد كانت المدينة (**la cité**) في نظر اليونان الوحدة المثالية للحياة الاجتماعية ، والتجمع المثالي للبشر بشرط توفر صفتين اساسيتين : ان يكونوا يونانيين واحرارا ليسوا عبيدا ، كانت المدينة تشكل مجتمعا كاملا يكتفي بذاته في كل الميادين .ومن هنا ظهرت **الدولة – المدينة** وهي في الحق كانت اصل **للامة– المدينة** في العصر الحالي كما يرى **ريمون ارون.**[3] عملت المدينة على تفكيك المجتمع القبلي وحررته من وصاية العشيرة ، وجعلت من الافراد كائنات مستقلة نسبيا ، ومتميزون عن الدولة.

ان دولة المدينة بالنسبة لليونانيين في الاساس كانت مختلفة عن الامبراطوريات الاخرى

---

[1] Monique Castillo, **la citoyenneté en question**, Editions Ellipses ,2002,p7

[2] كوينتين دو لا فيكتورا ،**مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة ارنت وهابرماس**، ترجمة : نور الدين علوش، مجلة اضافات ،مكز دراسات الوحدة العربية ،العدد22،سنة 2013،ص50.

[3] جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي** ،ترجمة : محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،2006،ص15.

لان المواطنين لا يطيعون الشخص القوي الذي يحكم، بل يطيعون القانون. فهذا الاخير هو السيد الذي يطيعه جميع المواطنين.[1]

ان الحديث عن اثينا هو الحديث عن اول نظام ديمقراطي في تاريخ البشرية ، فقد ظهرت (المدينة الدولة) بمعناها الحقيقي مع **دراكون وصولون** احد حكام اليونان اللذين عملا على تنظيم الكيان المدني الذي سيؤدي الى تشكيل الدستور الديمقراطي و يؤسس لنظام حقوقي قوامه حقوق المواطنة [2] .

لقد اعتمدت الدولة المدينة على تطبيق القوانين على جميع السكان الاحرار بدون تمييز بينهم . فكانت تشريعات **صولون** في سياقها الزمني خطوة كبيرة وحاسمة في تأسيس ثقافة المواطنة عبر ارساء مفهوم سيادة القانون عبر تدوينه والالتزام به .

ان الفكر السياسي اليوناني عندما ظهر في اطار **المدينة– الدولة** كان يتميز باهتمام مزدوج : **أخلاقي وعملي** لكنهما مترابطان . حيث كان المفكرون يتصورون المدينة باعتبارها تجمعا للعيش المشترك وفق قواعد الخير .ومن هنا جاء فهم السياسة عند اليونان فهما مزدوجا ، فهي كموضوع للمعرفة وبالتالي هي **علم ،وهي ايضا فن** ، فن انساني يستهدف عملا خيرا هو قمة النضج الفكري اليوناني للإنسان.[3]

لقد تفوق فلاسفة اليونان من خلال وضع نموذج فكري سياسي لمفهوم الموا طنة له حضور على مستوى الممارسة ، فقد نجحو في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الافراد ، وذلك من خلال اقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا الى تداول السلطة وتولي المناصب العامة وهذ ما يقرب مفهوم المواطنة في دولة اثينا الى المفهوم المعاصر اذ تعتبر مصدرا اساسيا لها.[4] و لقد قدمت

[1] Dominique schnapper,qu'est-ce que la citoyenneté, Editions Gallimard,2000,p13

[2] سهيل عروسي ، **من قضايا الفكر السياسي** ،اتحاد الكتاب العربي ،دمشق 2010،ص53.

[3] جان جاك شوفالييه ، مرجع سابق ،ص18.

[4] علي خليفة الكواري ،**المواطنة والديمقراطية في الدول العربية** ، مرجع سابق ،ص16.

لنا المدينة اليونانية فكرة المجتمع السياسي المجرد القائم على جماعة المواطنين الاحرار والمتساوين وبالتالي شكلت مرحلة مهمة من تاريخ تكوين المواطنة.

1 مفهوم المواطنة في الفكر الافلاطوني :

اهتم افلاطون عبر مؤلفاته الثلاثة : **الجمهورية ، القوانين، والسياسي** بكيفية تكوين المدينة الدولة وادارتها ومفهوم العدالة. حيث يعتبر جل علماء السياسة ان كتاب **الجمهورية** هو قمة النضج الفكري الافلاطوني، بحيث لم تكن الجمهورية تعبرعن شكل من اشكال الحكم بل انها عبارة عن دستور يظهر ما ستكون عليه سياسة الدولة وفقا لمبدا العدالة ، طبعا بالإضافة الى مواضيع الفلسفة الرئيسية مثل الميتافيزيقا والدين والفن والاخلاق وغيرها.[1]

فهكذا تميز التحليل السياسي الأفلاطوني بالنظرة المثالية، ففي نظره ان الحكومة الارستقراطية التي تشترك فيها نخبة من الحكماء الفلاسفة تمارس نوعا من القيادة الجماعية الفعالة ، وهي بالتالي امثل وارقى اشكال الحكم.

ليس هاذا فقط بل يذهب أفلاطون الى تقسيم سلطات الدولة الى مراتب وهي :

*** حراس الدستور وهم من يقومون بحمايته وعدم تعديله.**

*** القادة الذين يقومون بحراسة المدينة**

*** اعضاء مجلس الشيوخ**

*** الكهنة الذين يقومون بالطقوس الدينية، ورعاية المعابد**

***رجال السلطة يسهرون على حفظ الامن**

***حكماء التربية الذين يسهرون على تربية النشء**

***واخيرا رجال القضاء يفصلون في الخلافات ويطبقون الاحكام القضائية.** [2]

[1] سهيل عروسي ،**من قضايا الفكر السياسي** ، مرجع سابق ،ص22

[2] احمد الخشاب ، **التفكير الاجتماعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت ، دون تاريخ ،ص130-131.

ان الدولة التي تنبثق من الجمهورية هي رؤية افلاطون للكمال الذي يصعب بلوغه. حيث حدد افلاطون حجم المدينة الدولة بدقة ، اذ تتكون من 5040 اسرة من المواطنين، ويستثنى هؤلاء من العمل المنتج اقتصاديا ، اذ تقوم طبقة من العبيد بزراعة الارض، اما التجارة فتكون من تخصص الاجانب المقيمين من غير المواطنين. اما الحالة القانونية لصفة المواطن تنتقل بالوراثة .[1]

يرى افلاطون ان المواطنون الصالحون هم الذين يحترمون النظام الاجتماعي والسياسي، ويلتزمون بالقانون ويمارسون الانضباط من تلقاء انفسهم. يذهب افلاطون ابعد من ذلك فهو يري ان هاذه الصفات يجب ان تنمو داخل المدارس التي تدار من طرف الدولة .وبالتالي يركز على فكرة التربية على المواطنة من خلال مؤسسات التربية اذ يقول" ***ما نفكر به هو التربية بالفضيلة، تدريب ينتج رغبة حريصة في ان يصبح المرء مواطنا كاملا يعرف كيف يحكم وكيف يكون محكوما كما تتطلب العدالة."*** [2] من خلال البحث في اهم الافكار السياسية التي تطرق اليها افلاطون عبر مختلف مؤلفاته ،لا حظنا انه لم يخصص مساحة واسعة لدراسة مفهوم المواطنة الشيء الذي اعتنى به كثيرا أرسطو.

2 مفهوم المواطنة عند أرسطو:

ان الحديث **عن أرسطو** هو الحديث مباشرة عن كتابه السياسة الذي يحمل ثمانية اجزاء، حيث خالف التوجه الافلاطوني المرتكز على الطوباوية المثالية، وذلك بالاستناد على النظرية السياسية الواقعية ذات الابعاد الاجتماعية التي لخصها في مقولته الشهيرة " **L'homme est par nature un animal politique**" الانسان بطبعه حيوان سياسي اي لا يمكن دراسته

[1] ديريك هيتر ، **تاريخ موجز للمواطنية ، ترجمة:** اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ،بيروت 2007،ص31.
[2] المرجع نفسه ،ص32.

الا في طار اجتماعي.[1] فيعتبر أرسطو الانسان المعزول الغير قادر على المشاركة في التجمع السياسي لأنه مكتفي ذاتيا ليس جزءا من **المدينة–الدولة** فبالتالي هو اما وحش او اله.[2]

يرتكز الجهد الفكري لأرسطو في كتاب السياسة على دراسة الجماعة السياسية التي سماها اليونان بالمدينة ، ففي هذه المدينة يجد الافراد حياة جديدة، و في نفس الوقت هوية جديدة : هويتهم كمواطنين تختلف عن الهوية داخل الاسرة او القرية ،وبالتالي هذا الانتماء هو الغاية الطبيعية للنمو الفردي .[3]

يقول **أرسطو** في كتابه **السياسية** **" لا يكون المواطن مواطنا بمحل الاقامة وحده....ولا بالادعاء امام القضاء...لان الاقامة والادعاء القضائي متاحة لغير المواطنين. ان السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الاتم هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم. ... فالمواطن كما حددناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية."**[4]

وبالتالي المواطن عند أرسطو يعرف من خلال مشاركته في الوظائف القضائية والوظائف العامة الاخرى ، ولا سيما تلك التي يمكن ان يشغلها دون تحديد في المدة مثل الانتماء الى جمعية الشعب السلطة العليا في الدولة . وبالتالي ينطبق هذا التعريف على المواطن في النظام الديمقراطي.[5]

يشبه أرسطو المواطنين داخل الدولة بالسفينة ، فبالرغم من ان ركاب السفينة لكل واحد منهم وظيفة ، الا انهم يشتركون في غاية واحدة هي سلامة السفينة ، فأعضاء الدولة يشبهون الملاحين فعلى اختلاف وظائفهم ومواقعهم الان ان الهدف المشترك هو سلامة الوطن.[6]

---

[1] د احمد الخشاب ،**التفكير الاجتماعي** ، مرجع سابق ،ص132.

[2] ديريك هيتر، نفس المرجع السابق ،ص35.

[3] جان جاك شوفالييه ،**تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق،ص78.

[4] اريسطو،**السياسة**، ترجمة : احمد لطفي السيد ،الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ ص183.

[5] سهيل عروسي ،**من قضايا لفكر السياسي** ،مرجع سابق ،ص 29.

[6] – علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية** ،منشورات الاختلاف ن الجزائر ، 2015، ص63.

لا يخفي أرسطو فكرة التربية على المواطنة من خلال الاشارة الى التربية المدنية حيث يقول " **ان مواطني دولتنا يجب ان يكونوا قادرين على ان يعيشوا حياة العمل والحرب... والصحيح ان يكونوا قادرين على القيام بأعمال صالحة. هذه هي الاهداف العامة التي ينبغي اتباعها في تربية النشء منذ الطفولة...**"[1]

من خلال هذه الافكار يمكن القول ان أرسطو قدم لنا نموذجا متماسكا لنظام مدني يتكيف مع طبيعة الدولة الاغريقية من خلال التعليم المدني الذي يؤدي الى تكوين المواطن الصالح.

ثانيا – المواطنة في العهد الروماني :

عند الحديث عن الامبراطورية الرومانية نتحدث عن حضارة ضاربة في التاريخ، فروما هي التي ارست الاسس القانونية لمفهوم المواطنة، بعد ان اسست اثينا البنية النظرية لها. فكانت روما نموذجا في التداخل وصراع الافكار ،في عصر كان على وشك ان يشهد تغيرات على مستوى الدين والفلسفة والانسان.

لم تمد روما العالم بنظرية سياسية متكاملة بل اعطته المادة الكافية لنظرية سياسية ، فأرست قواعد نظام قانوني يعتبر المرتكز الاساسي الذي تقوم عليه كثير من النظم القانونية في العالم الحديث ونذكر بالخصوص القانون الوضعي الذي عمل على الفصل بين السياسة والاخلاق. وادى ذلك الى تطور فكرة الشخصية القانونية للدولة.[2]

وبالتالي السياسيين والمفكرين الرومان عرفوا المجتمع السياسي بواسطة القانون. فتنظيم الحياة لم يكن بين افراد وجماعات موجودة في الواقع فقط بل طريقة التنظيم كانت معرفة قانونيا .[3] فذهب **شيشرون Cicero** الى اعتبار الدولة جماعة معنوية وليست مجرد مجموعة افراد مجتمعين بل هم،

[1]– ديريك هيتر ، **تاريخ موجز للمواطنية**، مرجع سابق ،ص 37.

[2] سهيل عروسي نفس المرجع السابق ،ص68.

[3] Dominique SCHNAPPER, **qu'est-ce que la citoyenneté**, **op cité** ,**p15**.

مرتبطون قانونيا من خلال توافق أراءهم ، ورغبتهم في المشاركة في حياة جماعية، ويجعل هذا التصور من الدولة شبيهة بالمؤسسة المساهمة التي تكون عضويتها حقا عاما ومشتركا بين جميع مواطنيها.[1]

لقد توسع مفهوم المواطنة بتوسع الامبراطورية الرومانية، فمقارنة مع الدولة اليونانية كانت الامبراطورية كبيرة وعرفت كثافة سكانية اكبر مما طرح صعوبة في الحكم حيث عرفت ثلاث انماط متعاقبة من الارستقراطية الى الدكتاتورية الى الامبراطورية.[2]

وكان الرعايا الرومان يتمتعون بالمواطنة في كل محمياتها ، امتدت الامبراطورية على مساحة شاسعة جدا وبالتالي كانت في حاجة ملحة الى الولاء ، فكان هاذا محفزا وعاملا محركا لتعميم حقوق المواطنة. فاعلن الامبراطور الروماني **كركلا caracallus** ان كل رجل حر في الامبراطورية هو مواطن، وعلى هاذا الاساس لم تعد المواطنة تقتصر على فئة او طبقة معينة بل اصبحت معيارا للتمييز بين احرار روما والغرباء.[3]

استند الرومان الى واجب طاعة القانون لا لعدالته وتماشيه مع مبادئ الاخلاق واتفاقه مع التعاليم الدينية، لكن لأنه امر نابع من السلطة السياسية العليا التي تعتبر بمثابة ارادة الكيان السياسي في الدولة . يدل هذا على تحول في مفهوم الانسان من حيوان سياسي لدي اليونان الى حيوان قانوني لدى الرومان باعتباره مواطنا له علاقة قانونية بالدولة .[4]

ان اهم ميزة توفرت في المواطنة الرومانية هو ان الفرد كان يعيش تحت توجيهات وحماية القانون الروماني ،وكان لذلك تأثير على حياته العامة والخاصة ، بغض النظر الى مشاركته السياسية من عدمها. كما تميزت المواطنة الرومانية بالارتكاز على الواجبات و الحقوق. فالواجبات الاساسية الملقاة على عاتق المواطن هي الخدمة العسكرية وتسديد الضرائب.

---

[1] علي عبود المحمداوي ، نفس المرجع السابق ،ص77.

[2] Northcote parkinson ,**l'évolution de la pensée politique**, Editions Gallimard ,Paris,1965p42.

[3] منير مباركية ، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة** ، مرجع سابق،ص84.

[4] سهيل عروسي ، **من قضايا الفكر السياسي** ، مرجع سابق ،ص 69.

لكن من جهة اخري كان هنالك تمتع بالحقوق الخاصة والعامة مثل حق الزواج من عائلات المواطنين ، وحق التعامل التجاري مع مواطن روماني وهي عبارة عن حقوق خاصة، اما الحقوق العامة فنذكر على سبيل المثال التصويت لأعضاء الجمعيات وللمترشحين لأصحاب المناصب السياسية بالإضافة الى تولي المناصب في المسؤوليات.[1]

على الرغم من ان الفكر السياسي الروماني لم يكن له اثرا بالغا مثل الفكر اليوناني الا انه ارتكز على بعض الاسس المتمثلة خصوصا في الفكر الرواقي .حيث حمل الرواقيون فكرة جوهرية بخصوص المواطنة مفادها :

على الفرد ان يكون كائنا سياسيا فاضلا ينبغي ان يكون مخلصا وان يشعر بولاء عميق لكل من دولته والقانون الطبيعي الكوني ، وبالتالي هو عضو في كل من المدينة polis ، وهي الدولة الموجودة قانونيا ودستوريا والمدينة العالمية cosmopolis ، وهي فكرة مثالية للمجتمع الكوني الاخلاقي.[2]

اذا ردنا ان نقدم تعريف للمواطن الروماني فهو الشخص الذي انضم الى احدى القبائل الرومانية بحكم المولد او التبني او العتق او المنحة من قبل الحكومة ، وهذا التعريف ينطبق على ثلاث درجات:

- المواطنين الكاملين الذين يتمتعون بالحقوق الاربعة حق الاقتراع حق التوظيف حق الزواج من حرة وحق التعاقد التجاري .
- المواطنين الذين لا حق لهم في الاقتراع وهم الذين يتمتعون بحقي الزواج والتعاقد.
- المعاتيق الذين يتمتعون بحقي الاقتراع والتعاقد ولكن لا حق لهم في الزواج .

ولعل اغلى امتياز تمتع به المواطن الروماني هو حماية القانون الروماني لشخصه وملكيته وحقوقه وامنه على نفسه من التعذيب او العنف اثناء المحاكمة .فكان القانون يحمي المواطن من الدولة .[3]

---

[1] ديريك هيتر ،**تاريخ موجز للمواطنة**، مرجع سابق ،ص55-56.

[2] ديريك هيتر، نفس المرجع ،ص 63.

[3] سهيل عروسي ، نفس المرجع سابق ،ص72.

ثالثا: المواطنة في العصور الحديثة :

قبل الحديث عن المواطنة في العصر الحديث لابد من الاشارة الى فترة العصور الوسطى وما مدى تقبل فكرة المواطنة. ففي هذه العصور تغيرت عدت مفاهيم متعلقة بالسياسة والمجتمع ، فمثلا عرف مفهوم الدولة تحولا، بعد ان كان كيانا قانونيا مطلقا يتناسب مع العقل اليوناني الفلسفي والفكر الروماني القانوني ، اصبح تحكمه روابط شخصية روحية فالأمير يحكم والرعايا يطيعون ، بحيث كانت تسيطر الاقطاعية على عامة الشعب.[1]

هذا من جهة ومن جهة اخرى رفضت المسيحية في البداية فكرة المواطنة من خلال عدم تقبل الدين المدني الروماني، لان المسيحية لم تكن في جوهرها دينا دنيويا، وبالتالي جاءت بنظرة مختلفة للحياة ،حيث كان القدامى من الفلاسفة والمفكرين ينظرون الى الحياة الفاضلة تتجسد من خلال مجتمع تسوده روح الاخوة. اما المسيحية فنظرتها مخالفة، فهي ترى ان العالم الدنيوي فاسد، فالحياة الصالحة على هذه الارض لا يمكن ان تكون الا تحضيرا للحياة الاخرة .

ان نظام العصور الوسطى قدم لنا تصورا رمزيا للمواطنة ،تجسد في احلال نظام مطلق حل قيم المسيحية محل القيم المدنية وشكل نظاما سياسيا ترك فيه المواطن موقعه للرعية.[2]

اننا عندما نتحدث عن المواطنة في عصر الحداثة والنهضة فنحن نتكلم عن حداثة سياسية تأسست في ظل سلسلة احداث كبرى متعددة المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية ...فان كل المؤرخين والمفكرين الذين اهتموا بتاريخ النهضة الغربية يجمعون على ان هذا التحول الذي وقع في اوروبا في نهاية العصور الوسطى جاء نتيجة لثلاثة ثورات شكلت قطيعة مع تلك العصور ،الثورة الفكرية ثم الثورة الاقتصادية ثم الثورة السياسية .

فتشير الدراسات الى ان مكان انطلاق النهضة هو ايطاليا ، فابتداء من القرن الثالث عشر13 انتشرت تلك الحركة العقلية والاجتماعية التي جاءت كردة فعل على ظلمات القرون الوسطى،

[1] – ديريك هيتر ،**تاريخ موجز للمواطنة** ، مرجع سابق ،ص70.

[2] – ، سيدي محمد ولد يب، **الدولة واشكالية المواطنة** ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011ص91.

ومهدت الطريق امام فهم جديد للعالم وللإنسان وما حوله ، مما اعطاه الشعور بقيمته كانسان له اساس يختلف به عن قومه وعن وطنه. وكان سبب ذلك التغير هو الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية التي ظهرت في الدويلات الايطالية[1] .

واهتم اصحاب الفكر في العصر الجديد بدراسة علوم التشريح والتاريخ الطبيعي ، والفن مرتكزين في ذلك على التراث اليوناني والروماني القديمين مما ادى الى تسمية هذا العصر ب **RENAISSENCE**.[2]

يعتبر عصر النهضة كحلقة وصل بين العصر الوسيط والعصور الحديثة وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ اوروبا ، فهو ثورة على القديم ، بمثابة قدرة الوعي الاوربي على اكتشاف الحقائق الانسانية والطبيعية والدينية بالاعتماد على جهد العقل .[3]

عرف عصر النهضة عودة للعصور القديمة واحتقر العصور الوسطى، حيث اسس لما يسمى بالإصلاح الديني البروتستانتي ،الذي شن هجوما على البابوية. كما عرف هذا العصر العديد من الحروب الاهلية السياسية –الدينية التي حدثت في بعض دول اوروبا .

هذه الاحداث سوف تترك اثارا عميقة على تطور الفكر والممارسة السياسية.[4] ضمن هذا الاطار لا يمكن باي حال من الاحوال نكران او اغفال دور رجال الفكر السياسي في عصر النهضة . حيث كان هنالك شبه تحالف بين رجال الفكر السياسي وعلماء الطبيعة لتحقيق المشروع النهضوي.[5]

فكما قلنا سابقا ان الانسان في عصر النهضة اصبح مقياسا لكل شيء، فأصبحت لديه القدرة على تغيير العالم وتحسين وضعه. واول شيء اراد تأسيسه هذا الانسان الجديد هو هويته من خلال

---

[1] جون بيوري ، **حرية الفكر** ،ترجمة : محمد عبد العزيز اسحاق، المركز القومي للترجمة ،القاهرة 2010، ص 63.

[2] اسحق عبيد ،**عصر النهضة الاوربية** ، دار الفكر العربي،، القاهرة ،2006،ص8.

[3] حسن حنفي ، **مقدمة في علم الاستغراب** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت2000،ص 172.

[4] جان جاك شوفالييه ،**تاريخ الفكر السياسي** ، مرجع سابق ،ص229.

[5] ايوب ابو دية ، **علماء النهضة الاوربية** ، دار الفرابي ، بيروت، 2011.ص 50.

محاولته السيطرة على الكون ،من حيث الزمان والمكان و الطبيعة والعلم. فحقق الاكتشافات الجغرافية خاصة نحو العالم الجديد ، كما تم اختراع الطباعة حوالي سنة 1450 وهذا انعكس على احياء حركة الفكر من خلال اعادة كتابة النصوص القديمة التي شكلت مصدرا للفكر الحديث .[1]

فالإنسان السياسي للعصر النهضة اعطى لنفسه صورة جديدة تمثلت في حضوره المميز داخل المدينة ، وكذلك من خلال اكتسابه صفة المواطن العاقل الذي يفكر في وضعه ومؤسساته السياسية من اجل تحسين نشاطه. كل هذه الصفات التي ميزت المواطن الحديث كان لها اساس واطار فكري هو من اوجد الارضية لممارسة الفعل السياسي وهوما سنتطرق اليه في الصفحات التالية.

1- المواطنة وحداثة الفكر السياسي :

لا يمكن نكران ان فكرة المواطنة كانت خلاصة لنموذجين تاريخيين متعاقبين اثينا وروما، لكن حداثة الفكر السياسي في اوروبا كان لها الاثر البالغ في تأسيس المواطنة بمفهومها الجديد . فالحداثة انتجت قطيعة مع التصورات والممارسات القديمة، حيث اسست لفهم جديد للشرعية وهو ما اعطى تصورا مغايرا للنظام السياسي

(**L'ordre politique**) القائم على الحرية السياسية من خلال استقلالية الفرد، وبالتالي يمكن القول ان الشرعية انتقلت من يد **الملك** المصدر التقليدي للسلطة نحو الفرد والامة، ومن دون شك هذا الانتقال كان مكلفا او بتعبير ادق حدث الانتقال بواسطة الثورة او الثورات .

اذا الشرعية الجديدة اسست لمبدا جديد قام على المساواة المدنية والقانونية والسياسية للأفراد. زيادة على ذلك كان من النتائج الهامة لهذا التحول التفرقة بين الخاص والعام وهو ما ميز النظام الاجتماعي، فحرية الافراد رغم اختلافاتهم هي من اسست لفضاء خاص ، والمساواة بين المواطنين في الحقوق هي من طبعت الفضاء العام.

[1] Sophie Hasquenoph, initiation **à la citoyenneté de l'antiquité a nos jours**, op cité ,p48.

دون ان ننسى ما حملته الشرعية الجديدة هو الفصل بينة الكنيسة والسلطة السياسية وهذا ادى الى اقصاء تلك السلطة الروحية للمؤسسة الدينية. هاذ التحييد يعتبر وسيلة لتنظيم التسامح بين الديانات وهو ما يجنب الاقتتال بين الافراد باسم العقائد، هذا ما فتح الباب امام النموذج الحداثي الجديد للبحث عن رابط قوي يجمع بين الافراد من خلال عزل الجانب الديني .[1]

لقد قدم مفكرو عصر النهضة وعصر الانوار فهما وتصورا جديدا شكل ثورة جذرية على النظام القديم ذو الطابع الاقطاعي حيث نظروا لنظام جديد عرف في ما بعد بالنظام الديمقراطي .

يعد **ماكيافلي Nicolas Machiavel** من اعلام عصر النهضة الذين ساهموا في تنوير المجتمعات الاوربية ، وتعد افكاره بداية الفكر الغربي الحديث في السياسة ، حيث احدث فكره تأثيرا بالغا في العديد من مفكري النهضة اللاحقين خاصة من خلال الافكار الموجودة في كتابه **الامير**.

اعتمد **ماكيافلي** على منهج واقعي اذ يعتقد انه على المحلل السياسي ورجل الدولة ان ينظر الى العالم كم هو ،لا كما ينبغي ان يكون ، اي ان عليه الأخذ في الحسبان ابعاد الواقع كما هو بغض النظر عن الدوافع والاخلاق او المثل اليوتوبية .

توصل **ماكيافلي** الى استنتاج بان خير نظام يمكنه تحقيق وحدة الدولة ،هو ذلك النظام الذي يستند الى سلطة مركزية مطلقة قوية ،لا تقف في سبيلها الاعتبارات الدينية والدنيوية والاخلاقية ، فمصالح الدولة العليا وخاصة وحدتها، تبرر للأمير جميع السبل : كاستخدام القوة والقسوة ، والاغتيال ، وخيانة العهد، والتضليل والرشوة والخديعة والكذب والنفاق، اي ان الغايات السامية تبرر الوسائل أيا كانت . [2]

جعل **ماكيافلي** الحاكم خارج القانون ، لكنه حذره من مد يده الى املاك رعاياه ،لأنها وصفة مناسبة للثورة . كما حذر من الشدة ومن قمع الحريات للسبب ذاته.

---

[1] Dominique schnapper ,qu'est-ce que la citoyenneté, Editions gallimard, Paris ,2000,p27.

[2] احمد ناصيف. مجدي كامل ،**ميكيافلي** ، دار الكتاب العربي ،دمشق،2008،ص33.

ارتكز مشروع **ماكيافلي** لبناء الدولة الحديثة على مجد روما القديمة الوثنية ،حيث اعتبر المسيحية غير قادرة على توحيد ايطاليا.[1] فآمن بالدين المدني الذي لا يميز بين الالهة والقوانين (حالة المدينة الدولة في اثينا وروما) فالدولة القائمة على الحرية مستحيلة من دون مواطنين ناشطين، والمواطنة مستحيلة من دون شكل جمهوري للحكم ، وقد اعتبر **ماكيافلي** انهما اما يقومان معا او يهبطا معا.

تبدو فكرة المواطنة عند **ماكيافلي** متأثرة بالظروف التي عاش فيها لكن بالرغم من ذلك لم تكن افكاره محدودة بإيطاليا بل حظيت باهتمام من طرف المفكرين السياسيين الغربيين فيما بعد.[2]

من الصحيح ان نقول ان **ماكيافلي** في عصره لم يحمل افكارا كثيرة عن المواطنة ، لكن ما يمكن قوله هو انه كان مجددا كبيرا في الفكر السياسي الحديث ولعل من اهم ما اسس له هو فصل الدين عن السياسة ، حيث رسم الخطوط للسياسة النفعية – العملية ، اذ قام بتحييد الدولة في الشؤون الدينية ووضع الوعي الاخلاقي فوق الوعي الغيبي ، بهدف استمرار الامير في الحكم ، واعطاءه الحق في اختيار السلوك المناسب .وبذلك ارسى **ماكيافلي** مفهوم التماسك السياسي على اسس وضعية وليست مقدسة .[3]

2- نظرية العقد الاجتماعي

شكل ظهور نظرية العقد الاجتماعي ثورة فكرية حديثة للإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال قوانين تحدد ذلك. ففكرة العقد الاجتماعي تبناها العديد من المفكرين الذين تصوروا ان الدولة هي اجتماع سياسي يتم وفقا لعقد يتم ما بين الافراد لاختيار هيئة تتولى قيادتهم. لكن طبعة ذلك العقد اختلف في تفسيره مجموعة من ممثلي هذه النظرية والمتمثلة في ثلاثة فلاسفة ساهموا في النهضة السياسية الاوربة الحديثة وهم على التوالي :

[1] ايوب ابو دية ، **علماء النهضة الاوربية** ، مرجع سابق ص53

[2] سهيل عروسي ، **من قضايا الفكر السياسي** ، مرجع سابق ص124

[3] احمد ناصيف. مجدي كامل ،**ميكيافلي**، مرجع سابق ،ص 48.

أ- توماس هوبز Thomas HOBBES (1855-1679):

هو واحد من اهم فلاسفة القرن السابع عشر ، صاحب كتاب **الليفياتان** وكتاب اخر حول **العناصر الفلسفية للمواطن** . تأثر بالنظرية السياسية **لماكيافيلي** وكان مناهضا لسلطة الكنيسة وكان صاحب فلسفة سياسية مزدوجة بين النظرية والعملية. اهم فكرة يطرحها هوبز في فكره الفلسفي قضية الانسان في حالة الطبيعة ووصفه بانه ذئب لأخيه الانسان وبالتالي يقول **هوبز** : " **الناس لا يستمتعون برفقة الاخرين مالم تكون هنالك قوة قادرة على ترهيبهم جميعا**"[1] ومن هنا يذهب الى البحث في حياة الانسان من خلال حالته في الطبيعة قبل ظهور المجتمع السياسي. فيرى ان البشر متساوون في حب الحرية والرغبة في البقاء وفي السيطرة على الاخرين ، فكل واحد يريد ان يزيد من قوته على حساب الاخرين ، فان العلاقة تصبح علاقة حرب مستمرة ، و بالتالي يغيب التعاون ، ولا يمكن قيام اي صناعة او تجارة او علم اوفن او حضارة.

لكن مادام الانسان بطبعه متعلق بحب البقاء والسعادة ، فان قوانين الطبيعة تدفعه الى تأسيس المجتمع السياسي لتحقيق الاستقرار. واول قوانين الطبيعة البحث عن السلام ، وثاني هذه القوانين هي رغبة الانسان في التنازل عن حقه الطبيعي على الاشياء، والاقتصار على قدر من الحرية يتساوى فيها مع الاخرين ، والقانون الثالث هو اتمام التعاقد مع الناس ، او ما يسمى بالعقد الاجتماعي ،[2] وبمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن ارادتهم لإرادة الحاكم ، فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لكل ما يراه صالحا لرعاياه.

لقد استطاع **هوبز** من وضع تصور حول المواطنة وذلك من خلال الانتقال من حالة الطبيعة الفوضوية الى المجتمع المدني مرورا بالعقد الاجتماعي وتأسيس سلطة قوية تضع حدا للصراع والاقصاء، كما تساهم في المحافظة على الحقوق وتأطيرها بالقوانين. ان هوبز كانت له نظرة خاصة للحكم والسياسة انه يدعو الى الحكم الدنيوي وان كان يدافع عن الحكم المطلق ، وعارض فكرة

[1] علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية** ،منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف ن بيروت ،2015،ص131.

[2] اميرة حلمي مطر ، **الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس**، دار المعارف ، القاهرة ،1995،ص61.

الحكم باسم الحق الالهي ،فهو ينظر الى الحاكم في السلطة الدنيوية يستطيع ان يحكم وفقا للقانون المدني الذي هو كفيل بحفظ حقوق الناس الطبيعية التي هي من هبة الله .[1]

من جهة اخرى اذا كان **أرسطو** يرى ان الانسان اجتماعيا بالطبع ، حيوان مدني وسياسي فانه عند **هوبز** غير ذلك ، فالطبيعة لم تغرس في الانسان غريزة الاجتماع والانسان فهو لا يبحث عن اصحاب الا بدافع المنفعة وبالتالي فان المجتمع المدني (السياسي) هو ثمرة مصطنعة لعقد اختياري لأهداف قائمة على المنفعة . يعتبر كتاب **في المواطن** جوهر النظرية السياسية عند **هوبز**، حيث يحذر فيه من عواقب التمرد على السلطة **وبالتالي** على المواطن الطاعة ، فليست كلمة مواطن سوى كلمة في قاموس الاستبداد عند **هوبز**.[2]

ب- جون لوك **john LOCKE** (**1632 – 1704**) :

من خلال الفكر السياسي الذي اتى به **جون لوك** يمكن اعتباره فيلسوف الليبيرالية الاكبر، بحيث انطلق في اتجاه معاكس لسلفه **هوبز**، اذ لم يضحي بحريات المواطنين في سبيل استقرار المجتمع ،ولم يشجع الحكم المطلق كما فعلها **هوبز** من خلال كتاب **leviathan** ، بل قرر من دون تردد ان السبيل الوحيد لضمان استقرار المجتمع وحفظ حقوق جميع المواطنين هو طريق الحرية والديمقراطية و الحكم النيابي .[3]

تتجسد اهم افكار جون لوك في كتابين رئيسيين هما " **الحكم المدني** " الذي هو عبارة عن دفاع فلسفي قوي عن ثورة **1688 في بريطانيا** التي تمخض عنها صدور قانون" **الحقوق الاساسية للإنسان** "[4] وكتاب "**رسالة في التسامح**" والغرض منه نقد فكرة التسامح والكشف عن الوهم

---

[1] علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية**، مرجع سابق ،ص137.

[2] سهيل عروسي ، **من قضايا الفكر السياسي** ، مرجع سابق ،ص 131.

[3] محمد وقيع الله احمد ، **مدخل الى الفلسفة السياسية**، دار الفكر ، دمشق،2010 ص166.

[4] جون لوك ، **الحكومة المدنية** ، ترجمة : محمد شوقي الكيال ، شركة الاعلانات الشرقية، دون تاريخ ،ص7.

الكامن في الانظمة السياسية التي تزعم انها تتسم بالتسامح وهي ليست كذلك[1] . ويرى علماء السياسة ان وثيقة اعلان الاستقلال الامريكي استلهمت الكثير من اراء جون لوك من خلال دفاعه عن حرية الفرد ضد سلطة رجل الدين والملك . عموما يتميز الفكر السياسي لجون لوك بالعلمانية بالرغم من وجود مرجعية روحية في تأسيس الحكومة وطبيعة الانسان ، لكنه كان مؤمنا بان السياسة هي انجاز بشري ، والحكم هو متعلق بالمصالح المدنية ، لذلك اكد على الفصل بين الروحي والدنيوي. [2]

ركز لوك على فكرة انشاء المجتمع السياسي بواسطة صفقة العقد الاجتماعي ، الذي يتيح لأغلبية المواطنين التمتع بالسلطة ، وتصبح الاغلبية مصدرا للسلطات السياسية جميعا ، ولكن هذه الاغلبية التي تكلم عنها لوك تجسد عن طريق الانتخاب والتمثيل ، والتي تسمى بالديمقراطية التمثيلية او النيابية اي الاغلبية داخل البرلمان هي التي تتولى شؤون الحكم ، ومن هنا يميز **جون لوك** بين السلطة التشريعية التي هي السلطة العليا في المجتمع السياسي ، اما السلطة التنفيذية فهي المكلفة بتنفيذ القوانين ، وحفظ الامن ،ورعاية حقوق الملكية الخاصة.

ان نظرية العقد الاجتماعي الواردة في كتاب الحكم المدني تميزت بطابع ليبيرالي ،حيث يريد كل مواطن الاحتفاظ بحريته وممتلكاته، ويتدخل العقد الاجتماعي لضمان هذه الحقوق الطبيعية. وكذلك للتقليل من الصراعات وليس لإقامة السلم او السعادة كما هو الحال في العقد الاجتماعي عند هوبز.[3]

---

[1] جون لوك ، **رسالة في التسامح** ، ترجمة : منى ابو سنة ،المجلس الاعلى للثقافة ،الاسكندرية ،1997، ص9.

[2] علي عبود المحمداوي ، نفس المرجع السابق ،ص139.

[3] سيدي محمد ولد يب ،نفس مرجع سابق، ص95

كان لوك يؤمن بان هنالك حدود للملكية الخاصة ، حيث اكد انه على الانسان ان يمتلك كل ما يستطيع استغلاله واستعماله في حياته دون الزيادة على ذلك والا فانه يستولي على ملكية الاخرين ،ومن هذه الفكرة نلاحظ انه تأثر ببعض الفكر الديني لتوماس الاكويني.[1]

ج- جان جاك روسو1712-1778 Jean-Jacques ROUSSEAU:

ينتقد **روسو هوبز** في الراي الذي يعتبر ان الانسان شرير بطبعه ، لأنه لا يمتلك معنى الطيبة، والفضيلة ...فالحقيقة ان الناس في الحال الطبيعي يكون همهم الاساسي المحافظة على بقائهم باقل ضرر على الاخرين ، وفي ذلك مقدمة لإحلال السلام.[2]

يعد كتاب **العقد الاجتماعي** ابرز عمل قدمه **روسو** في حياته الفكرية وابرز ما جاء في كتابه هذا ما ورد في افتتاحيته حيث يقول " **يولد الانسان حرا ، ويوجد مقيدا في كل مكان، وهو يظن انه سيد الاخرين، وهو يظل عبدا اكثر منهم**"[3] يحاول روسو التفكير في الوضع الذي قاد الى تدهور المساواة في الوضع الطبيعي بتتبع تاريخية هذا التفاوت .

فالبداية كانت مع نشأة القانون وقيام حق الملكية ، وثانيا مع ظهور الحاكمية ، واخير مع ظهور السلطة الاستبدادية. لقد انتقد روسو الخضوع للحكم المطلق والملك الواحد ذي السيادة ، ورفض النظريات التي تقول بانه الحل الامثل الضامن لحياة وحرية الاخرين .وللخلاص من هذه التحديدات للحرية والاساءة للمساواة يحاول **روسو** وضع حل مخلص للإنسان وهو العقد الاجتماعي .[4]

---

[1] محمد وقيه الله ، نفس المرجع السابق ،ص172

[2] علي عبود المحمداوي نفس المرجع السابق،ص148.

[3] جان جاك روسو ،**العقد الاجتماعي** ، ترجمة عادل زعيتر ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة 2012،ص24.

[4] علي عبود المحمداوي ، نفس المرجع السابق ،ص150.

ان الفكرة الجوهرية **لجان جاك روسو** حول المواطنة هي كالاتي :

من خلال نظرية العقد الاجتماعي حاول روسو السعي الى وضع تعريف جديد للوجود الاجتماعي الذي يضمن نوع الحرية المدنية للمواطنة ، وليس الحرية الليبيرالية الكامنة وراء مصالح الافراد الشخصية . فالتمتع بالحرية والحفاظ عليها يتم عن طريق قيام المرء باحترام واجباته بالتعاون مع اقرانه المواطنين ، ولا يتم ذلك ان من خلال الارادة العامة ،وهي فكرة جوهرية بالنسبة **لروسو** الذي تصور ان افراد الشعب في الدولة اسياد واحرار .

فالناس هم بالتالي مواطنون وتابعون في نوفس الوقت : مواطنون حين يقررون الارادة العامة ، وتابعون في طاعتهم لنتائج هذه القرارات، لكنهم في كلتا الصفتين احرار حقيقيون متحررون من اي سلطة. وهنا تظهر العلاقة المتينة بين فكرة العقد الاجتماعي وفكرة المواطنة ، حيث يرعى هذا العقد المساواة بين المواطنين في انهم خاضعون للشروط ذاتها ، ويتمتعون بالحقوق كلها .[1]

شكلت افكار روسو السياسية مع غيره من فلاسفة العقد الاجتماعي وفلاسفة الانوار، قطيعة جذرية مع التصورات الاغريقية والقروسطية لفكرة المواطنة من خلال إدراكه للنقص الموجود لدى الاغريق ، بسبب اقتصار المواطنة على الحقوق السياسية دون الحقوق المدنية لبعض المواطنين، فلا فرق بين مواطن وانسان ، فهما من طبيعة بشرية واحدة.[2]

كان لهذه الافكار ذات الاساس والهدف التنويري الاثر البالغ في ارساء قواعد الديمقراطية بشكلها الحديث، والتأسيس لعهد جديد من طبيعة العلاقة بين مؤسسات الحكم والمواطن ، وظهور الدولة الحديثة ذات الاسس الدستورية والتوجهات الليبيرالية ، مما جعلها مصدرا ملهما للثورة الفرنسية ومختلف تشريعاتها مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

[1] سهيل عروسي ،**من قضايا الفكر السياسي** ،مرجع سابق ،ص 148.

[2]، سيدي محمد ولد يب، **الدولة واشكالية المواطنة** ، مرجع سابق ،ص95

د- الثورة الفرنسية والاسس الجديدة للمواطنة :

ان ثورة 1789 من الناحية الرمزية تعتبر كمحول للتاريخ السياسي الفرنسي والغربي الحديث ، وهي شهادة الميلاد الحقيقية للمواطنة، اضافة الى تحريرها للطاقة السياسية للفرنسيين ووضع اسس المواطنة العملية والقانونية. فكتبت النصوص الاساسية لركائز المواطنة والمتمثلة في : اعلان حقوق الانسان والمواطن 26 اوت 1789 ، ثم اول دستور فرنسي يوم21 سبتمبر 1791.[1]

النص الاول يعلن عن الحقوق والواجبات السياسية للمواطنين التي تقترب وتختلف عن الحقوق الطبيعية للإنسان. اما النص الثاني يعرف السلطة الجديدة للامة ، ويحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين القائمة على اكتشاف قانون الانتخاب. وبالتالي لم يعد الحاكم يمثل سلطة الله في الارض، لقد اصبح يمثل سيادة الامة على تلك الارض. وهو ما نصت عليه المادة 3 من اعلان الثورة:" **مبدا كل سيادة متعلق اساسا بالأمة"**[2].

يمكن اعتبار الثورة الفرنسية كثمار للبذور التي زرعها فلاسفة الانوار ، وبالتالي ساهمت في نضج العقول وحفزتها على التحرك من دون خوف ضد الواقع المر.

من هنا لا يمكن اغفال اهم الاسباب التي افرزتها هذه الثورة ، فيذكر المؤرخون ان الملكية المطلقة وارتكازها على الحق الالهي بالإضافة الطبقية ، وتميز حكم الملوك بغناء البلاط ووقوع الخزينة في العجز بسبب الحروب وكثرة النفقات ،وثقل الضرائب ، وبروز النزعة الانسانية وتنامي العقلانية ، وصولا الى فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية كلها تراكمات ادت الى قيام الثورة التي قضت على النظام القديم واتت بمفهوم جديد للإنسان المواطن الذي ينتمي الى الدولة الامة ، التي يتساوى

[1] Sophie HASQUENOPH, **initiation a la citoyenneté de l'antiquité a nos jours**, op cité ,p70.

[2] • **انظر الملحق الاعلان العالمي لحقوق الانسان لثورة 1789.**

فيها الجميع بحيث في سنة 1790 تم الغاء القاب المراتب الاجتماعية ليصبح الجميع مواطنون وفقط.[1]

هذا على المستوى الداخلي ، لكن كانت هناك اسباب خارجية لعبت دورا في حدوث الثورة الفرنسية منها الثورة الانجليزية 1628، والثورة الامريكية سنة 1776 اللتين لم تكن مقدماتهما فكرية مثل الثورة الفرنسية بل اقتصادية محضة متعلقتان بقضية الضرائب .

لكن هنالك علاقة فكرية بين الثورات فمثلا الدور الذي قام به **فرانكلين بن جامين franklin Benjamin 1706– 1790** الذي كان احد البرجوازيين الامريكيين كما سمي بمواطن العالم ، حيث كان اول ممثل لأمريكا في البلاط الفرنسي ، اذ يعتبر تاريخ 27 نيسان 1778 في اكاديمية العلوم الفرنسية حيث تعانق فيها فولتير وفرانكلين حدثا ذو اهمية كبرى ، فكان **فرانكلين** رمزا من رموز الثورة الامريكية ، فأعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية اثر وفاته الحداد ثلاث ايام .

ان الثورة الفرنسية التي دامت قرابة 10 سنوات حملت على مدى عقد امور جديدة متعلقة بالمواطنة والديمقراطية ،رغم هذا لم تخفي بعض الخلافات حول الكثير من الامور المتعلقة بالتمييز مثل حقوق المرأة وحقوق اليهود وغيرها ، لكن الاساس في قضية المواطنة تم الغاء الفوارق بين المواطنين الفاعلين والمواطنين السلبيين وهو قرار تم التأكيد عليه بعبارة " **الشعب صاحب السيادة ،هو مجموع المواطنين الفرنسيين**". كما حملت الثورة الفرنسية في طياتها صراعا بين تيارين من المواطنين: الاول هم الناس الفاضلون الانقياء البسطاء المتعطشون للعدالة والحرية والمساواة وهم الذين يقدمون حياتهم ودماءهم في سبيل وضع اسس الحرية . اما التيار الثاني فهم اصحاب المكائد المحرضون على الفتنة والمتشددون والمنافقون المناهضون للثورة .[2]

[1]– سهيل عروسي ، **من قضايا الفكر السياسي** ،مرجع سابق ، ص156.

[2]– ديريك هيتر ، **تاريخ موجز للمواطنية** ، مرجع سابق ،ص130.

حملت الثورة الفرنسية الكثير من التغيرات على مستوى السياسة والحكم بحيث ساهمت في ميلاد وتطوير النموذج الديمقراطي الذي يعتبر ان مصدر الحكم واساس السلطة يكمن في جماعة المواطنين .كما عملت الثورة على ترسيخ المنطق النيابي الذي ساعد على تنظيم السلطة ، فلا يمكن للشعب ان تكون لديه المسؤولية المباشرة لتسيير القضايا العمومية ،بل عليه انتخاب من يمثله في ذلك.[1]

[1]–سيدي محمد ولد يب، **الدولة واشكالية المواطنة** ،دار كنوز للمعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص 118.

خلاصة الفصل :

اذا لاحظنا من خلال تحليل التطور التاريخي لمبدا المواطنة عبر فترات متعاقبة ، ان هنالك سيرورة تكوينية للمفهوم منذ نشأة الدولة المدينة عند اليونان ،حيث عرفت المواطنة تطبيقا ناقصا ،يعني عدم تمتع عامة الناس بصفة المواطنة وصولا الى النموذج القانوني الروماني ،الى ان تلاشت تقريبا في زمن العصور الوسطى فسادت طرق الحكم المطلقة وسيطرة النموذج الديني على حياة الناس . كما تم احياء الروح القوية في المواطنة من خلال العصور الحديثة على مستوى الفكر الغربي وعلى مستوى كذلك الوقائع التاريخية. من خلال الثورة الفرنسية وتشريعاتها من اعلان عالمي لحقوق الانسان والدستور الفرنسي وغيرها .

الفصل الرابع :
اشكالية المواطنة في الجزائر

تمهيد

- الدولة والمجتمع في الجزائر
- التجربة الديمقراطية في الجزائر
- عوائق المواطنة في الجزائر

خلاصة

تمهيد :

نحاول في هذا الفصل تحليل اشكالية المواطنة في الجزائر على مستوى نظري تاريخي، حيث نركز على دراسة بعض القضايا المرتبطة مباشرة بالتأثير على مبدا المواطنة وذلك بالاعتماد على فهم لطبيعة النظام السياسي الجزائري من خلال الوقوف على اهم خصوصياته السياسية والتاريخية مع التطرق الى اهم الاطروحات التي حاولت دراسة هذا النظام الذي فرض نفسه على مدى عقود .فقضية النظام السياسي لها تأثير مباشر على ممارسة المواطنة. اضافة الى محاولة فهم الاشكالية الثقافية الموجودة في الجزائر من خلال تحليل لبعض مؤشرات الصراع القيمي. كما سنتطرق الى التجربة الديمقراطية في الجزائر من خلال الاشارة الى مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر بعد احداث 5 اكتوبر 1988 وما افرزتهم من تغيرات على المستوى السياسي . واخيرا سوف نحاول وضع تحليل لاهم عوائق قيام المواطنة في الجزائر بأبعادها المختلفة .

اولا :الدولة والمجتمع في الجزائر:

تعتبر الدولة الجزائرية حديثة العهد حصلت على استقلالها منذ 5 جويلية 1962 وعرفت عدت مراحل حاسمة على عدة مستويات فعلى مستوى التركيبة الاجتماعية فالمجتمع الجزائري ذو اصول امازيغية وعربية وبعض الأتراك والافارقة واليهود، عرفت تعاقبا على مر التاريخ وعرفت نوع من الوحدة مع مجيء الدين الاسلامي ولكن في فترة الاستعمار زرع بعض النزاعات العرقية واللغوية بهدف السيطرة [1]، لاتزال اثارها الى اليوم. وتتوزع غالبية المناطق المأهولة في شمال البلاد .

من الناحية الاقتصادية تعتمد الجزائر على اقصاد ريعي غير منتج وبالتالي تعمل الدولة على استخراج الغاز والبترول وتصديره ولم تستطع الدولة حتى الان اتباع نمط اقتصادي خالص، فلازال النموذج في مرحلة انتقالية لم يتم الاستغناء على النظام الموجه ولا الانتقال تماما الى الاقتصاد الحر.

وعلى الصعيد السياسي هنالك مستويين: مستوى ظاهري: ان الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية على الاقل كما ينص دستور الدولة وانها تتميز بما يسمى التعددية السياسية وهذا وليد الانتقال من النظام الاحادي الى النظام التعددي .لكن لا يخفى على الجميع ان هناك نوع من الاحتكارية للسلطة لدي بعض الاطراف السياسية وهو ما يولد نوع من التسلط ومناقضة النظام الديمقراطي.

من الناحية الثقافية تعرف الجزائر اتباع الدين الاسلامي وخصوصا بمذهبه المالكي بالاعتماد على اللغة العربية كلغة وطنية زائد اللغة الامازيغية دون ان ننسى حضور اللغة الفرنسية باعتبارها ارثا ثقافيا.

ان بعض البلدان العربية عرفت في السنوات الأخيرة موجة من الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية نتيجة لثورات شعبية عنيفة أفرزت جملة من التحدّيات على مستوى البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لأنّها اصطدمت بالواقع الذي ظلّ لمدة طويلة حبيس أنظمة

1-منير مباركية ،**مفهوم الديمقراطية في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في** الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2013،ص156.

حكم شمولية – تسلّطية قائمة على دكتاتورية الحزب الواحد، و«الشرعية الثورية»، و«قيادة كاريزمية»، ونخبة محدودة العدد تحتكر مجريات الحياة السياسية والاقتصادية. غير أنّ اللافت للانتباه، هو تأخّر المد الديمقراطي في الوطن العربي رغم الإصلاحات التي بادرت بها بعض الدول منذ نهاية القرن الماضي، على غرار الجزائر والأردن.

إنّ تعطّش الشعوب العربية إلى الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتأسيس الحكم الراشد، بعد المعاناة الطويلة من ويلات الاستعمار وتسلّط الحكام بعد الاستقلال، يجعل من الديمقراطية مطلبا شعبيا، وعاملا للاستقرار، وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، هذا المطلب الذي أخذ أحيانا شكلا عنيفا ومواجهات دامية، كما حدث ويحدث حاليا في تونس، ليبيا، مصر، اليمن، وسوريا.

1- طبيعة الدولة و النظام السياس في الجزائر:

في الحقيقة الحديث عن السلطة او النظم السياسية في المجتمعات العربية ومن بينها الجزائر يكاد يكون من المحظورات او من الطابوهات التي لم تكسر بالقدر الكافي من المثقفين والاكاديميين وذلك نظرا لخصوصية الموضوع وارتباطه موضوعيا بطبيعة تلك النظم السياسية الشمولية ، بحيث كلما عرفت المجتمعات نوع من التفتح السياسي والديمقراطي كلما امكن فهم الانساق التي تسير اي نظام سياسي.

وبالتالي موضوع دراسة النظام السياسي الجزائري لم يستوف حظه من الدراسة رغم اهمية الدولة وهذا النظام في حياة الافراد ، فهنالك من يرى ان عدم القدرة على الجرأة في تحليل الانظمة العربية متعلق بشرعية هذه الانظمة ، وهو امر له حساسية شديدة. [1]

[1] دبلة عبد العالي ،**الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر** ، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، العدد رقم 1، كلية العلوم الاجتماعية ،الجزائر،2000،ص 275.

نحاول في هذا المقام عرض فهم لطبيعة الدولة الجزائرية حسب ما هو متوفر من دراسات، لكن من الالتزام المنهجي الذي يفرضه البحث في اي نظام سياسي ، لابد من فهم المؤسسات السياسية والادارية ووظائفها الخاصة بهذا النظام .ومن جهة اخرى لا يمكن ان نغفل دور التاريخ في بلورة اي نظام سياسي وخاصة في الجزائر.[1]

فاذا اردنا اولا الخوض في المسار التاريخي للدولة الجزائرية الحديثة فهي مرتبطة بقوة بالحرب التحريرية الوطنية ، فجبهة التحرير الوطنية هي من سيرت هذه الحرب ،وكانت في الوقت نفسه الاداة السياسية التي وضعت اسس الدولة الجزائرية الجديدة . فمنذ اللحظة الاولى للاستقلال وحتى من قبل في **بيان اول نوفمبر** وفي بيان **مؤتمر الصومام** ،وضعت القيادة السياسية هدفا اسمى هو بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي يجب ان تكون قوية لكي تقود عملية التنمية والتحديث . هذا بالرغم من ان الفترة الاولى من نشأة الدولة عرفت صراعات سياسية عنيفة اثرت على الاهداف المسطرة .الا انه منذ سنة 1965 اثر الانقلاب الذي احدثه **هواري بومدين** ضد الرئيس **بن بلة** عرف الانطلاقة الحقيقية لمسار الدولة الحديثة.[2]

ففي بدايتها كانت الدولة ترتكز على كاريزما الرئيس هواري بومدين الذي وضع الاسس العملية لبناء الدولة وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤسسات قوية وهي الجيش والحزب والبلدية.[3] هذا على المستوى العملي لكن هنالك تأسيس أيديولوجي للدولة والذي كان من المحصلات التاريخية لها وهو الوطنية (le nationalisme) ، حيث كانت تعتبر رمز الوحدة الوطنية ، ومصدرا من

[1] Mohamed tahar ben saada, **Le régime politique Algérien** ,ENAL Editions ,Alger ,1992,p15.

[2] عبد العالي دبلة ، نفس المرجع السابق ،ص 277.

[3] Lahouari addi, **l'impasse du populisme**, entreprise nationale du livre,Alger,1990,p99.

مصادر الشرعية السياسية للدولة الحديثة .[1] فهي تعبير سياسي يهدف الى الوحدة الاجتماعية والى تأسيس مجتمع سياسي مستقل لكنه مرتبط بالأمة وبالتالي يمكن اعتبار ان الأيدولوجية الوطنية هي اداة للسيطرة على الامة وتعطينا منتوج هو ما يسمى بمصطلح الدولة – الامة . بالرغم من انهما مختلفان فالدولة هي بناء سياسي اما الامة فهي بناء سوسيولوجي. [2]

لا شك ان بناء الدولة الجزائرية في عهد الرئيس بومدين كان ذو ملامح وتوجهات واضحة دولة قوية بانتهاج الاشتراكية سياسيا واقتصاديا ، واجتماعيا ترك اثاره على المجتمع لفترة طويلة وخاصة بعد القضاء وابعاد كل خصومه حيث عرف النظام السياسي نوع من الاستقرار خاصة مع انتهاج سياسة اجتماعية: الطب و التعليم المجاني والتسيير الاشتراكي للمؤسسات وتطبيق الثورة الزراعية وغيرها...اضافة الى توفير الاطار القانوني من خلال دستور 1976 هذا بالنسبة للأسباب الداخلية اضافة الى توفر اطار دولي سمح للنظام السياسي بالاستقرار مثل ارتفاع اسعار النفط على مستوى الاقتصاد ، وظهور الحرب الباردة وانقسام العالم الى قسمين والانضمام الى المعسكر الاشتراكي.

لكن هذه الفترة عرفت على مستوى الفكر والتنظير بعض الدراسات التي حاولت تحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري والتي تعددت تصوراتها يحددها **عبد العالي دبلة** في اربعة دراسات لا باس ان نلخص اهمها في مايلي :

أ- اطروحة جان لوكا **jean leca** وفاتان **j.c vatin** :

يعتقد الباحثان ان السلطة السياسية في الجزائر يحاول صاحبها تحقيق استقلالية عن كل جماعة تتمتع بسلطة سياسية او ادارية او اجتماعية ، فالرئيس الجزائري كما وصفه دستور 1976 شخص يتمتع بحرية الحركة ولا يريد ان يكون اسيرا لأية فئة او جماعة .

[1] Mohamed tahar ben saada, op cite,p43.

[2] Lahouari addi ,op cité ,p23

حيث يمكن اعتبار ان الشعب هو مصدر السلطة لكن من الناحية النظرية فقط ، فهو لا يمارسها عمليا وقانونيا الا من خلال اليات تحددها له السلطة الثورية التي لا تخلو من التناقضات لا كنها تتعايش في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحد . وبالتالي توصل الباحثان الى وصف النظام الجزائري بالسلطانية بحيث يتمتع الرئيس بسلطة نسبية امام الجيش وجماعات الضغط الاخرى .[1]

ب- اطروحة عمور واخرون :

تصف هذه الدراسة النظام السياسي في الجزائر **بالبونابارتي** ،اي ان رئيس الدولة يحاول ضمان الاستقرار بين الطبقات والجماعات الاجتماعية الضعيفة ، كما وصفت هذه الاطروحة النظام الجزائري بالنظام البرجوازي لكن بتحفظ (برجوازية شابة) ، وذلك لوجود نوع من الصراع داخل المجتمع . فالصراع لا يوجد فقط بين البرجوازية الناشئة وباقي الفئات والطبقات الاجتماعية بل داخل السلطة نفسها، اي بين بيروقراطية سياسية قديمة وفئة تكنوقراطية صاعدة . حيث لعب الرئيس هواري بومدين على اقامة التوازن بين الفئات المتصارعة. هنالك من رفض هاذا الطرح باعتبار ان الريس بومدين لم يكن بونابارتيا ، فهو ينتمي الى فئة الجيش حيث كان يخضع نوعا ما لهذه الجماعة حسب الظروف.[2]

ج- اطروحة ناير سمير :

تعتمد هذه الاطروحة على تحليل شكل الدولة البيروقراطية العسكرية ، يقوم الباحث بنقد الاطروحتان السابقتان باعتبارهما نظرتان غير واقعيتان فهما تصوران افتراضيان فقط . بحيث يعتبر **سمير ناير** ان السلطة اعتمدت على كتلة اجتماعية متضمنة تحالفا موضوعيا للبرجوازية الصغيرة وبرجوازية خاصة مع بيروقراطية الحزب وتكنوقراط المسيرين والجهاز العسكري وحتى قيادة النقابة

[1] عبد العالي دبلة ، نفس المرجع السابق ،ص 283.

[2] علي بوعناقة ، دبلة عبد العالي ، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ، في الازمة الجزائرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999،ص214.

وانتلجنسيا الجامعة لكن كل تلك الفئات هي تحت حكم قيادة عسكرية التي هي القوة المهيمنة والمحددة للتوجهات الاستراتيجية واشكال توزيع الريع وهي كذلك ترسم مجالات الصراع بين مكونات الكتلة الاجتماعية .لكن بعد وفاة بومدين وانتخاب الرئيس **الشاذلي بن جديد** تم اعادة تركيب كتلة السلطة وذلك لتغير الوضعية الاقتصادية وصعوبة المرحلة ، ولم يعد للرئيس التأثير الكبير كما في السابق.[1]

د- اطروحة زرتمان W. zartman : الدولة العسكرية الموسعة :

يركز الباحث **زرتمان** في دراسته لطبيعة النظام السياسي الجزائري على فترة الشاذلي بن جديد ، فرغم ان بن جديد كان من اعضاء النظام السابق(عضو في مجلس الثورة ، وقائد الناحية العسكرية الثانية) الا ان فترة حكمه اختلفت عان سابقيه .حيث حاول بن جديد توسيع نطاق الحكم الى ما يشبه حكومة جماعية، فالحزب لأول مرة اصبح له دور في الحياة السياسية لكنه بقي تحت سيطرة الرئيس الذي هو في نفس الوقت رئيس الدولة والامين العام للحزب .

كما قام الرئيس بتعيين انصاره من الجيش في مراكز هامة، وقام بإبعاد خصومه اما بلطف واحالتهم على التقاعد ، واما بالعنف بإحالتهم على امام مجلس المحاسبة الذي أنشئ من خلال المراجعة الدستورية في سنة 1980 . انه نظام تسيطر عليه نخبة عسكرية وهي بدورها تسيطر على الحكومة ، هذه النخبة تلعب دور الحارس للنظام ،فالعسكريين الذين يسيطرون يعرفهم الرئيس ،والذين عمل معهم.

هذه السياسة التي اتبعها بن جديد والتي تركز على العلاقات الشخصية عرفت من قبله وكأنها اصبحت تقليدا في النظام الجزائري ، فقد اعتمد بومدين قبله في تشكيله لمجلس الثورة على جماعة وجدة بالدرجة الاولى ،وهي الجماعة التي عملت معه في الثورة ، لكن بومدين كان لديه كاريزما

[1] علي بوعناقة ، دبلة عبد العالي ، نفس المرجع السابق، ص 215.

ومسيطرا على زمام الامور عكس بن جديد الذي كان خاضعة لجماعة السلطة. هذا كما لا ينسى الباحث عبد العالي دبلة بالإشارة الى بعض الاطروحات الاخرى التي تناولت بالدراسة للطبيعة الحكم في الجزائر مثل اطروحة عدي الهواري التي تشير الى ان نظام الحكم في الجزائر هو شخصي وابوي جديد(neo-patrimonialisme) التي تحاول الاعتماد على الكاريزما الشخصية والتي تبحث عن تحقيق استقرار السلطة.

في الحقيقة تجتمع الاطروحات السابقة في فكرة اساسية مفادها ان طبيعة الحكم في الجزائر من النوع العسكري ، وان كانت هنالك بينهما بعض الاختلافات حول درجة سيطرة الرئيس ومدى تأثيره[1]. كما لا يمكننا ان ننسى الخاصية التاريخية ، فطبيعة النظام السياسي الجزائري لها ارث تاريخي مصدره الثورة التحريرية بحيث دائما كان بيان اول نوفمبر مصدر ملهم للسلطة في الجزائر.

وبالتالي النظام السياسي هو منتوج الثورة ، فالدولة الجزائرية استفادت طبيعيا من التاريخ كأساس للشرعية السياسية[2] ،وهذا مازال موجودا حتى اليوم ففي الدستور الجزائري لازال هنالك **المادة 73 خاصة** في التعديل الحالي التي تفرض على المترشح للرئاسة ان يثبت مشاركته في الثورة التحريرية اذا كان مولودا قبل تاريخ 1942. بالإضافة الى استعمال التاريخ كأيديولوجيا للشرعية هنالك مصادر اخرى مثل المؤسسة كأساس للتطور الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى تطبيق نظاما اقتصاديا اشتراكيا ليس هدفه التطور الاقتصادي فحسب بل هدفه اجتماعي بحث.

اضافة الى استخدام الاسلام كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وهو كذلك ما كان منصوص عليه في كل دساتير الدولة الجزائرية المادة الثانية " **الاسلام دين الدولة**".[3]

[1] دبلة عبد العالي ،**الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر** ، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مرجع سابق ،ص288.

[2] Mohamed tahar ben saada , **le régime politique algérien**, op cité,p108.

[3] ibid,p118.

ركزت الاطروحات المذكورة على فترة زمنية خاصة بالنظام السياسي الجزائري هي فترة النظام الأحادي فترة الحزب الواحد والنظام المركزي الذي تأثر الى حد كبير بالمعسكر الاشتراكي وبالتالي لا يخرج عن تقليد الكثير من الانظمة السياسية في العالم الثالث التي عملت على شخصنة السلطة بحصرها في شخصية الرئيس او الحزب مثل ما حدث في **كوبا** او **الاتحاد السوفياتي او يوغسلافيا** وغيرها من الانظمة الشمولية .

لكن اذا اخذنا بالحديث عن النظام السياسي الجزائري في الفترة التي تلت احداث 5 اكتوبر 1988 وبعد الانتقال النوعي الذي عرفته الدولة الجزائرية و في الكثير من المجالات ، وعرفت المجتمع الجزائري انفتاحا على مستوى البعد السياسي حيث ظهرت الاحزاب السياسية والبرلمان والانتخابات وغيرها من الاليات الديمقراطية وهوما سنتطرق اليه في العناصر اللاحقة لكن. ما نود قوله عن طبيعة الحكم في الجزائر هو اسمرار لنفس ثقافة الحكم وبالتالي الاليات الديمقراطية ماهي الى وسائل لإعادة انتاج السلطة وثقافة الحكم المركزي.

2- اشكالية الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري:

من البديهي ان تلخص الثقافة تجربة المجتمع ووعيه بذاته ومحيطه، فهي النافذة التي يلاحظ بواسطتها اي باحث على كل نواحي الحياة السياسية ، العلمية والاقتصادية والروحية للمجتمع ، اذ تعتبر محصلة للقيم الاساسية التي تحكم الممارسة العلمية والسياسية ، والاقتصادية أو تشكل رابطة الجماعة الاساسية.

فاذا نظرنا الى واقعنا اليوم وعلى مدى عقود سابقة اخذت الثقافة دورا تقاذفيا في ادبيات المثقفين العرب ، فأصبحت علاقتها بالحداثة حكرا على الحاملين لشعار التغيير و الثورة من جهة، وعلاقتها

بالهوية حكرا على المنادين بالمحافظة والاستقلال.[1] وبالتالي لظروف تاريخية دخلت الثقافة العربية في حتمية الجدل التناقضي بين الاصالة والمعاصرة مما ادى الى تصدع الوعي العربي المعاصر.

لا يمكن ان تعرف الثقافة الا باعتبارها مظهرا للوعي الذي يجعل الانسان فردا وجماعة ان يستوعب العالم ويفهمه، ويجعله قابلا للتمثل. ولا يمكن فهمها كذلك الا باعتبارها استجابة لواقع موضوعي خارج عن الذهن يفرض نفسه على الفكر والتمثل. فالوعي والواقع لا ينتجان ثقافة الا بواسطة المجتمع ، باعتباره صيرورة تاريخية.[2]

لا تخفى على الجميع اشكالات الثقافة والهوية داخل المجتمع الجزائري ، وذلك منذ تأسيس الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وخصوصا تأثيرات التاريخ القديم والحديث في تلك الاشكالات ، مما جعل هذا الموضوع مادة خصبة للبعض الدراسات التي انحصرت اغلبها تحت تأثير الأيديولوجيا ، ونادرا ما تكون موضوعية وعلمية تقدم نظرة شاملة حول خصوصيات المجتمع الجزائري ، لكن هنالك من اقر بتعقيد تركيبة المجتمع الجزائري ،وضبابية احتلال المواقع للقيادات السياسية والنقابية ، خاصة بعد الاستقلال وفشل الفاعلين في وضع تصور لمشروع وطني للمجتمع بحيث تكون لديه القدرة على ادماج فئات الحداثة الثقافية والاجتماعية وترجمتها الى افعال.

الشيء الذي تحدث عنه **مصطفى الاشرف** في **كتابه: الجزائر : الامة والمجتمع** . حيث يشرح بأسلوب تاريخي السيرورة التثاقفية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ودورها في تأسيس نظرة مختلطة القيم بالنسبة للجزائري وتصوره للعالم.[3]

[1]- برهان غليون، **اغتيال العقل**،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء،2006، ص20.

[2]- برهان غليون ، اغتيال العقل ، نفس المرجع السابق،ص77.

[3] Noureddine TOUALBI THAALIBIK, **L'ordre et le désordre** ,**Editions CASBAH**,**Alger**,**2006**,**p21**.

وهو ما ذهب اليه جمال غريد كذلك عندما تطرق الى قضية اعادة انتاج الازدواجية الثقافية في المجتمع الجزائري والتي بدأت معالمها في الظهور بين الحربين العالميتين. فالبنية الثقافية الجديدة للمجتمع الجزائري اتخذت شكلا انقساميا بين توجهين: الاول حداثي والثاني عروبي. الاول متعلق بالحضارة الغربية وتأثيرها في المجتمع الاسلامي متجسدة في الثقافة الفرنسية، بواسطة شهادات المدارس الفرنسية التي تفرض احترام مبادئ الجمهورية الفرنسية .الثاني متعلق بالعودة الى المبادئ الاسلامية والثقافة العربية الموروثة في الجزائر، بواسطة المنظرين الذين تحصلوا على الشهادات من الجامعات في تونس والمشرق العربي ،وهذا التوجه كذلك يلح على فرنسا مبادئه واسسه من خلال القيم التي يتضمنها الدين والثقافة والتعليم.[1]

ان هذه الثنائية الثقافية تجسدت بوضوح ابان الاستعمار الفرنسي من خلال الصراع الثقافي بين اقطاب الحركة الوطنية والنموذج التناقضي بين فرحات عباس والامام عبد الحميد ابن باديس.وهوما استمر كذلك بعد الاستقلال بعدة اوجه وفي مجالات عدة من الحياة اليومية للمواطن العادي الى الحياة الثقافية والسياسية وغيرها وهو ما نلاحظه في الواقع.

ان القيام بملاحظة لحياة الفرد الجزائري تبين مدى التناقضات التي تتعايش معا في نموذج واحد او نسميها بالتعبير الماركسي وحدة وصراع الاضداد .فقد تجد انسانا بشكله السلفي يعيش مع اخيه ذي الشكل الغربي ، وقد ترى الام المتحجبة مع البنت الغير متحجبة وهو ما ذهب اليه **عبد القادر جغلول** في احدى مقالاته في مجلة الدفاتر العدد 1 الصادرة سنة 2000. من الناحية الثقافية الازدواجية تتجسد بعمق فالصراع بين **المعربين والفرونكوفونيين** اقتحم كل المجالات من التعليم الى الادب بواسطة النخب المثقفة ، من انصار الحداثة والمعاصرة الى اتباع الاصالة .

[1] Djamel Guerid, **L'exemption algérienne** ,Edition CASBAH, Alger ,2007,p66.

اما في المجال السياسي فحدث ولا حرج فالصراع تطور منذ الاستقلال بين الوطنيين ومعارضيهم وتعمق اكثر بعد الانفتاح السياسي في سنوات التسعينيات ، بين الاحزاب الوطنية والديمقراطية من جهة ، والاحزاب الدينية والاخرى العلمانية والاشتراكية من جهة اخرى .

الغريب في الامر ان الازدواجية ترسخت حتى داخل اطراف الازدواجية نفسها، فنلاحظ على المستوى الظاهرة الدينية التي عادت بقوة في السنوات الاخيرة حيث الانقسام بين التدين الرسمي والتدين الشعبي او بين الصوفية والسلفية، وهو ما يظهر جليا عند بعد النخب المتدينة من حيث اصدار الفتوى والفتوى المضادة، وغيرها من مظاهر الثنائيات التي تطبع حياة الجزائريين منذ عقود.

وحتى من خلال القاء نظرة عامة على المجتمع فهنالك مجتمعان مجتمع يحاول الامساك بقيم الحداثة ومجتمع اخر لا يريد ترك قيم الاصالة ، والعجيب انها مجموعة من القيم المتعايشة والمتأرجحة بين حياة الجزائريين ، ولعل من اهم اسباب ازدواجية القيم وتعايشها ، هو غياب مشروع مجتمع يأخذ بعين الاعتبار هوية الجزائريين التاريخية والثقافية وتغير العالم من حولهم.

ثانيا : التجربة الديمقراطية في الجزائر:

تعد اشكالية الديمقراطية في الجزائر فكرة مثيرة للجدل ومشوقة في نفس الوقت ، وذلك بالنظر الى خصوصيات الدولة والمجتمع في الجزائر ، وهو ما تطرقنا اليه سابقا ، لكن هنا تجدر الاشارة الى ان الموضوع لا يمكن حصره في نطاق التجربة الجزائرية فقط ، بل له خلفيات او ارتباطات بالخصوصيات العامة للمجتمعات العربية .

لأننا اذا اردنا الحديث عن الديمقراطية في العالم الثالث وخصوصا العالم العربي لا يمكننا غض النظر عن العوامل المشتركة بين تلك الدول التي تعرضت اغلبها للاستعمار ، والتي عرفت انظمة شمولية وديكتاتورية بعد حصولها على الاستقلال ، متمثلة في انظمة ذات نزعة قومية او ملكية ، استغلت الديمقراطية كشعار رنان تتباهى به تلك الانظمة، بالإضافة الى وجود تناقضات في التركيبة

الاجتماعية والثقافية لتلك الدول ، كجدلية الدين وحضور السلطة الابوية على كافة المستويات وغيرها مما ذكرناه سابقا .

بالرغم من كل ذلك استطاعت الديمقراطية كحتمية تاريخية وسياسية ان تفرض نفسها كفكرة اولا في مقدمة الافكار المطلبية للشعوب العربية و مرادفة لمعنى الحرية بحيث تصبح الهوية الاساسية للمجتمعات المقهورة .

ان ادراك الديمقراطية كحل للمجتمعات العربية اصبح في وعي النخب العربية سواء النخب المثقفة او السياسية نظرا الى الطريق المسدود الذي وصلت اليه اغلب الدول العربية التي عرفت ما يسمى بالأنظمة الاحادية[1].

قد تكون العوامل الخارجية لها اثر على الالحاح في المطالبة بالديمقراطية ، ومنها انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان الوعاء الأيديولوجي الذي شربت منه معظم الدول الشمولية العربية، حيث ادى سقوطه المدوي الى تكشف العيوب العميقة لتلك الدول والكشف عن التناقضات التي كانت كابحة لتطور تلك الشعوب ، فجاءت ردود الافعال على سنوات التحجر والتقوقع في قوالب سياسية واقتصادية واجتماعية مرهقة ، وكان ذلك بواسطة الانتفاضات الشعبية وهو ما حدث في الجزائر في 5 اكتوبر سنة 1988.

هذا الاخير[2] يعد حدثا جوهريا في تاريخ الجزائر المعاصرة ، اذ ادى الى انهيار النظام الاحادي واسس لمرحلة التعددية التي مهدت بواسطة دستور 1989 الى عصر الانفتاح السياسي والاقتصادي . لقد تجسد ذلك من خلال الخطاب الذي اداه الرئيس الشاذلي بن جديد اذ قال "

[1] برهان غليون واخرون ،**حول الخيار الديمقراطي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت1994.

[2] Soufiane Djilali, L'ALGERIE :Une nation en chantier ,Edition CASBAH,Alger ,2002,p41.

اعدكم بالتغيير الجذري والعميق والنهائي للنظام السياسي الحالي." كان ذلك يوم 10 اكتوبر 1988.

فنتيجة لتراكم سياسة اقتصادية واجتماعية فاشلة جاءت احداث 5 اكتوبر ، بعد نظام اشتراكي خاص يحمل في طياته تناقضات كبيرة، وخصوصا بعد ازمة انهيار اسعار النفط في سنة 1986 ادت الى خنق الدولة والمجتمع . فلا مفر الى بحصول تغيرات مستويات مختلفة. فقد مثلت الاحداث(5 اكتوبر 1988) انفجار تاريخي وهو فتح المجال نحو علاقة قديمة بين الدولة والمجتمع ،والدليل على ذلك هو حجم الانفلات السياسي والامني الذي حصل فيما بعد (ظاهرة الفيس)، عمق الاختلافات السياسية والتناقضات الأيدولوجية بين مختلف التيارات السياسية ، مع عدم وضوح النظام الاقتصادي.[1]

تلك الانتفاضة تعبر عن ازمة المجتمع في كليته، كانت تحمل صراعا بين الدولة –الحزب ، والمجتمع المدني من جهة ، والجماعات الاسلامية من جهة اخرى .فاذا كانت الشرعية الثورية كونت الاساس الأيديولوجي لمرحة الاشتراكية ، فإنها لم تستطع لعب نفس الدور بنفس التأثير في مرحلة ما بعد الانتفاضة.

ان الحديث عن التجربة الديمقراطية في الجزائر هو حديث عن مواضيع محددة تركت ومازالت اثرها على المجتمع برمته ، ولعل اهم هذه المواضيع التعددية الحزبية التي تعد ميزة تركت اثار كبيرة على الحياة السياسية لدى الجزائريين .

فقد وجد الجزائري ما قد نسميه بالترويح السياسي في اختيار انتمائه بكل حرية لكن العجيب في الامر من خلال انتخابات اختار الرجوع الى الوراء بعد انتخابه واختياره للأحزاب الاسلامية ، ربما لأنه كان يريد التغيير فقط والانتقام من عقلية الحزب الواحد.

[1]– المنصف وناس ،**الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر ،في الازمة الجزائرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999،ص245.

وهو تقريبا ما شهدته اغلب الدول العربية في انتفاضات ما يسمى بالربيع العربي مثلا في تونس حدثت الثورة لكنها اختارت الرجوع الى الوراء واختيار حزب النهضة . ونفس الشيء ما حدث في مصر ووصول حزب الاخوان المسلمين بعد الثورة على نظام حسني مبارك ، وكذلك ما يحدث في سوريا لكنه تعثر ، حيث تمثل المعارضة التيارات الاخوانية والسلفية. فحقيقة الامر شيء غريب في المجتمعات العربية كلما تحدث ثورة البديل يكون الرجعية الى الوراء .وهو عكس ما حدث في أوربا مثلا الثورة الفرنسية كما راينا انتجت نظاما ثار ضد رجعية النظام الأرستوقراطي والمؤسسة الدينية.

قد نكون من خلال هذه المقارنة نريد استنطاق التاريخ واحداثه المتشابهة التي يرى فيها **هاشم صالح** ان لا خوف من الاحداث التي تقع في العالم العربي لأن الدول العربية دخلت في ما يسمى بالعبور الحضاري الكبير لان كل الامم عبر التاريخ تمر بنفس المحطات المضطربة والمتأزمة. [1] صحيح ان المقارنة بين تجارب الدول وبين حقب التاريخ قد تفسر وتشرح لنا بعض الوقائع الانية .

ان العمود الفقري للديمقراطية هو المشاركة السياسية ، وذلك من خلال ايجاد ميكنزمات تعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين والتداول على السلطة ، فلا يتم ذلك الا من خلال وجود تعددية حزبية وهو ما اقره دستور 1989 بحق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.[2]

لكن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر التي عرفت في بدايتها تعثرا ، ادى بها في نهاية المطاف الى ميلاد مأساة وطنية ، تحولت من تعبير سياسي الى تعبير تطرفي عنيف. مما اتاح للنظام القديم الفرصة لإعادة انتاج نفسه، وهوما ادى الى انحراف التجربة الديمقراطية ، اذ تجسد في السنوات اللاحقة بفوز الحزب الواحد في اغلب المحطات الانتخابية.

[1]– صالح هاشم ،**الانتفاضات العربية** ، دار الساقي، بيروت، 2013،ص33.

[2]– بن يمينة شايب الذراع ،**اشكالية البناء المؤسساتي للديمقراطية في الجزائر**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة شلف، العدد12،جوان 2014،ص135

لم تكن التجربة الديمقراطية مقتصرة على التعددية الحزبية بل عرفت ميلاد مجموعة من المؤسسات نذكر منها البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة ، كذلك المجلس الدستوري الذي يصادق على نتائج الانتخابات ويقوم بالعديد من الادوار، كذلك ظهور المؤسسات الاعلامية اذ تم فتح المجال لحرية الراي من خلال منابر الاعلام مثل ظهور العديد من الصحف ومؤخرا تأسيس عدد من القنوات التلفزيونية .

ان ما يمكن قوله على هذه التجربة الديمقراطية في الجزائر بالمقارنة مع الكثير من دول العالم الثالث ، والكثير من الدول العربية ، انها فتحت افاقا ايجابية امام المواطن الجزائري ، لكن من خلال ما يلاحظ في الواقع يمكن القول ان الديمقراطية في الجزائر هي جسد بلا روح، شكل بلا مضمون.

ثالثا : عوائق المواطنة في الجزائر

أردنا من خلال هذا العنصر أن نبين أهم العوائق التي تقف كعقبة أمام إمكانية تأسيس قواعد لممارسة حق أو مبدأ المواطنة في الجزائر – على الأقل ليس مثل تلك التي عرفها الغرب بكل أبعادها لكن في بعض منها-. ومن خلال اهتماماتنا بالموضوع لا نريد أن نعطي لمحاولتنا هذه بعدا فلسفيا وفكريا كبيرا بل نحيل كل جهود تفكيرنا على واقع التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وهذا لا يعني أننا نهمل كليا التراث الفكري الذي كان أساسا لقيام مفهوم المواطنة في الغرب بل سوف تكون محاولات المنظرين الغربيين والعرب حاضرة لأننا نؤمن بفكرة ازدواجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية هذا من جهة .

ومن جهة أخرى لا نريد إجراء عملية إسقاط أو مقارنة واقع على واقع في دراسة مفهوم المواطنة لان الظروف والوقائع والمكونات تختلف من مجتمع لآخر. ولكي نكون أكثر التزاما من الناحية المنهجية سوف نقيس المفهوم على مجموعة من المستويات محاولين استخراج أهم العقبات والعوائق

الاجتماعية، والسياسية ،والاقتصادية ،والفكرية والتي قد تكون متداخلة مع بعضها البعض وتأثير بعضها على بعض على مستوى الممارسة والشعور.

1-العوائق الاجتماعية:

بدون شك ولا ريب أن فكرة المواطنة وما يترتب عنها من حقوق اجتماعية وسياسية واقتصادية ومدنية... هي فكرة أصيلة لتاريخ طويل وعسير كما ذكرنا سابقا وبالتالي تصبح نتيجة لحالة من حالات التطور الاجتماعي. [1] وكمثال تاريخي على ذلك : إن تحول التركيبة الاجتماعية في أوربا من مجتمع يعرف تمايزا وسيطرة ارستقراطية ودينية (الكنيسة) إلى مجتمع برجوازي ديمقراطي كان أهم دعائم مبدأ المواطنة والتي تكون المساواة ابرز أسسها . وهذا التحول لم يكن معزولا بل ارتبط بتغيرات فكرية وسياسية واقتصادية ودينية ، والشيء الذي يجعل الفرد مواطنا من الناحية الاجتماعية هو تراجع ولاءه للتكوينات الاجتماعية التقليدية مثل العائلة أو الجماعات الدينية أو الاثنية وأصبح الناس كمواطنين متساوون في المجتمع أمام القانون.[2]

في هذا الباب نود الإشارة إلى مسالة الفردانية كنزعة فكرية وفلسفية، اذ تعتبر مقوما رئيسيا من مقومات المواطنة ،والرابط الاجتماعي في أوربا [3]،والتي تتجسد في ممارسات الأفراد وقد ظهر مفهوم الفردانية جليا في أعمال **ماركس وماكس فيبر** عالم الاجتماع الألماني الذي تسمى نظريته بالفر دانية بحيث تركز على فهم دلالات الفعل الاجتماعي الناتج عن الأفراد. يقول **لويس دومون** "*والفرد هو الآن في العالم ، والقيمة الفر دانية تسود بلا قيود ولا حدود .*"[4] *هذا بالإضافة الى قيم اخرى.*

---

[1]. علي ليلة، نفس المرجع السابق،ص82

[2] المرجع نفسه ،ص93 -

[3] بلخضر مزوار، **الظروف الموضوعية لظهور المواطنة في أوربا**، الندوة الفلسفية الثامنة عشر، القاهر ة ،2006 .

[4] لويس دومون، **مقالات في الفردانية** ، ترجمة :بدر الدين عردوكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006 ،ص84.

رغم قلة الدراسات حول طبيعة المجتمع الجزائري وان توفرت فغالبا ما تتميز بسطحيتها أو اهتمامها بأمور تاريخية، ومن خلال ما هو متوفر لدينا من وثائق وما هو متاح لنا من مشاهدة، سوف نحاول أن نبين كيف تقف البنية الاجتماعية في الجزائر كعائق في وجه قيام مبدأ المواطنة ،وقبل ذلك أريد أن استشهد بسؤال للدكتور **علي خليفة الكواري** في إحدى دراساته عن المواطنة في البلدان العربية مفاده:

ما مدى قبول المجتمع العربي في كل قطر لمبدأ المواطنة ؟ أي من المجتمعات العربية يغلب على مجتمعه مبدأ المواطنة ؟ هل يغلب على التكوينات الاجتماعية التقليدية أو الحديثة في أي من البلدان العربية الطابع الوطني والعضوية المفتوحة بصرف النظر عن الدين والمذهب والعرق والجنس أم أنها تكوينات فئوية تقوم على العلاقات الوراثية؟[1]

نبدأ أولا بإشكالية الدين . فلاشك إن حضور الدين على مستوى ممارسة وشعور المجتمع لا يمكن إنكاره فهل يعتبر الدين كعائق في وجه قيام المواطنة ؟

يرى **هواري عدي** أن الإسلام يتعارض مع الحداثة في بنيته الثيولوجية مقارنة مع المسيحية [2]. فحقيقة إن الدين الإسلامي يتعارض مع قيام حداثة بالمفهوم الغربي وبالتالي يتعارض مع قيام المواطنة باعتبارها احد مقومات هذه الحداثة.

لكن التعارض ليس مع الدين في حد ذاته بل إن علاقات المواطنة تنشا بين الأفراد ليس على أساس انتماء الأفراد إلى الجماعات الدينية وذلك ما يتصف به التاريخ الإسلامي القديم والحديث يجعل الأفراد يحددون ولاءهم لهذا التيار الديني على حساب ذلك التيار ،وهذا هو العائق، هذا من جهة.

---

[1] على خليفة الكواري وآخرون ، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2001 ، 149 .

[2] ADDI lahouari, **l'impasse du populisme**, ENAL, Alger1990, p140.

ومن جهة أخرى رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تمدن وظهور مقومات التحديث من صناعة وتكنولوجيا وإعلام واتصال، وتأثيرها بشكل أو بأخر على حياة الناس. فان حضور ظواهر المجتمع الأخر، المجتمع التقليدي من قبلية والولاء للجهة والتعصب للجماعة لازال قائما في مجتمعنا.

فمن المعروف أن مقومات المجتمع التقليدي يشتد نسيجها في الريف والبادية فرغم النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر خلال فترة التصنيع وخلال العشرية السوداء إلا أن المدينة لم تستطع ممارسة عملية **الفردنة** فهناك العديد من الدراسات في علم الاجتماع الحضري تشير إلى وجود تجمعات سكنية – خاصة في الأحياء الشعبية وحتى في بعض المناطق الحضرية – لعائلات تربطها علاقات دم وقرابة مما يجعل عملية إعادة إنتاج روح الجماعة التقليدية والقبيلة واقعا موجودا، هذا إضافة إلى ظواهر أخرى كزيارة الأضرحة والولائم ..وغيرها لا تزال تشكل تحديا أمام قيام مواطنة أو حداثة مزعومة.

الشيء الذي يركز عليه **محمد نجيب بوطالب** في كتابه **سوسيو لوجيا القبيلة في المغرب العربي** . اذ يرى ان القبيلة لها اليات تحكمت على مدى التاريخ القديم والحديث في البناء الاجتماعي القبلي المغاربي ،حيث يمثل توظيف شبكات علاقات القرابة في الانشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اهم مظاهر استمرار الجماعات الاولية [1]

من جهة أخرى لعل المتتبع لطريقة عيش المجتمع الجزائري منذ الاستقلال حتى اليوم يلاحظ وجود نمطين من الحياة يتخبط فيهما المجتمع نمط تقليدي ونمط غربي وهذا ما يراه ***نوردين طوالبي*** حيث أن حياة الجزائري تتصف بازدواجية ثقافية هذه الأخيرة هي من ينظم مجموع نسق قيمه وتمثلاته.[2]

[1] محمد نجيب بو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مرجع سابق ،ص163.

[2] TOUALBI nouredine, **L'ordre et le désordre**, CASBAH Editions, Alger, 2006, p21.

ويري الباحثان –**علي الكنز وعبد الناصر جابي** – إن هنالك مجتمعان في الجزائر مجتمع العصرنة الذي هو مجتمع يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة المفرنسة والذي يرفع شعارات الديمقراطية الحداثة ...يتجسد هذا المجتمع تقريبا في المجتمع المدني الذي يعبر عن الكثير من المؤسسات والجمعيات والهياكل... والمجتمع الأخر الذي يعاني من التهميش وقد يضم عدت فئات حتى من الطبقة الوسطى وقد يتبنى معظم أفراده أفكارا دينية .[1]

2 –العوائق السياسية:

لعل ظهور المواطن ذو البعد السياسي في الغرب كان مرتبطا بالتغير والتحول الذي طرأ على أنماط الحكم القائمة في دول أوربا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة. فهذا التحول من الحكم المطلق الذي كانت تمثله الكنيسة والطبقة الارستقراطية إلى الحكم الديمقراطي الذي يمثله سيادة القانون وحرية ومشاركة الفرد ، كان له أثرا بالغا على تاريخ أوربا الحديث. يقول ***جان جاك شوفالييه*** وهو يصف نظام الحكم المطلق قبل سقوطه:" **إلا أن نظام المعتقدات هذا المسلم بأنها المعتقدات الوحيدة المستقيمة(أو باختصار هذه الارثودوكسية الدينية والسياسية) أصبح هدفا للاندفاعية الخفية للتأثيرات الفكرية الجديدة . إن الأمر لم يكن يتعلق بعد إلا بتيارات خفية بدرجات متفاوتة . لكن التقاءها مع بعض مهد بشكل لا يقاوم لازمة الضمير الأوربي."**[2]

كانت الممارسة والمشاركة السياسية قديما وفي العصور الوسطى محتكرة من طرف فئات معينة في المجتمع كم اشرنا سابقا، وهكذا مع التطور الديمقراطي الذي شهده الغرب أصبح الفرد المواطن لديه

[1] علي الكنز ،عبد الناصر جابي و آخرون، **الأزمة الجزائرية** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2 ، 1999 ،ص265

[2] جان جاك شوفالييه ،**تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة : د محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2006،ص348.

الحرية في ممارسة السياسة وفي تقلد المناصب وهذا ما ذهب إليه **هيغل** حيث اعتبر أن الحرية السياسية حق كوني لكل المواطنين .[1]

يمكن القول أن الواقع العربي وخاصة الجزائري وبالأخص في نهاية القرن الماضي عرف تغيرا على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. إن نقطة التحول التي عرفتها الجزائر بعد أحداث **5 أكتوبر 1988** كان لها تأثير كبير على الجزائريين.

فبعد أن كانت الممارسة السياسية تصب في فلسفة الحزب الواحد تحولت تحولا كبيرا نحو الممارسة الديمقراطية المصاحبة للتعددية الحزبية وظهرت المؤسسات الديمقراطية كالمجالس المنتخبة المحلية والوطنية وذلك في إطار قانوني ودستوري.

تعتبر العملية الانتخابية كمؤشر على الممارسة الديمقراطية ، فانه من الناحية الصورية أو الشكلية، إذا تتبعنا العمليات الانتخابية في الجزائر منذ التسعينيات حتى اليوم ، إن السؤال الواجب طرحه كباحث في علم الاجتماع ما هي الكيفية التي يشارك بها المواطن في الانتخابات كمنتخب أو منتخَب؟

إن عوائق قيام المواطنة في الجزائر تؤثر في بعضها البعض، وبالتالي يؤثر البعد الاجتماعي والثقافي في العملية السياسية بشكل كبير .فكلنا نلاحظ أن كثيرا من الحملات الانتخابية تقام على أساس ترشيح أبناء الجهة أو القبيلة وهذا ما يدل على نقص ثقافة المواطنة أو غيابها تماما ونقص الوعي السياسي ، الذي يقتضي أن ينتخب المواطن على شخص وفقا لكفاءته أو ينتخب على حزب وفقا لبرنامجه السياسي .

إضافة إلى ذلك يتدخل العامل الديني في العملية السياسية وذلك من خلال وجود أحزاب دينية ونتيجة ذلك معلومة لدى الكل وطنيا وعربيا .

[1] محمد الغيلاني، **المجتمع المدني** ، دار الهدى ، بيروت ،2004،ص348 .

يبين **الجابري** في إحدى مقالاته إن هنالك مجموعة من المحددات التي فرضت نفسها على واقع الممارسات السياسية وتجلياتها في الحضارة العربية الإسلامية واضحة وامتدادها حتى اليوم .ويذكر من هذه المحددات :

- **القبيلة** ويعني بها الدور الذي تلعبه في العملية السياسية وهو ما يسمى اليوم بالطائفية أو الجهوية أو العشائرية .
- **العقيدة** ويقصد الدور الذي تلعبه في التأثير على تشكيل المذاهب والجماعات الدينية وقدرتها على تحريكها وبالتالي يوجد ارتباط عضوي بين العقيدة بهذا المعنى وبين الفعل السياسي. [1]

إذا هذا ما يبرر الملاحظات الواقعية التي يعيشها كل واحد منا في كل معظم أحداثنا السياسية وهو ما يشكل عائقا عصيا أمام قيام مبدأ المواطنة ومن هنا نطرح السؤال التالي : هل هناك مواطنة واحدة بالمفهوم الغربي أم هنالك مواطنات تنتج وتتشكل حسب ثقافة وطبيعة المجتمعات؟

3 – العوائق الاقتصادية:

يعد البعد الاقتصادي للمواطنة احد الشروط الأساسية لقيام الدولة الديمقراطية بحيث يصبح إشباع الحجات الاقتصادية مطلبا وحقا أساسيا من حقوق المواطنة.[2]

فلا شك إن الثورة الصناعية في أوربا كان لها الأثر البالغ في تحول أنماط الإنتاج الاقتصادي وتحول النشاط الاقتصادي للأفراد وذلك كان رفقة التطور التكنولوجي وظهور المكننة ،وكله كان أساس للفكر الاقتصادي المتحرر المؤسس لقيام النظام الرأسمالي الذي همه الحرية الاقتصادية المؤدية إلى الربح والتي حققت ازدهارا كبيرا للمجتمعات الغربية .

[1] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000،ص57-79.
[2] علي ليلة، **المجتمع المدني العربي**، مرجع سابق ،ص92

وبهذا يصبح البعد الاقتصادي جزءا مهما في بناء مفهوم المواطنة بحيث يصبح تعريفها " إنها تتشكل من الحقوق المدنية التي تتضمن حرية التعبير والمساواة أمام القانون ، والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى تنظيمات سياسية مشروعة والحقوق الاجتماعية الاقتصادية التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي." [1]

من هنا تجب الإشارة إلى فكرة أساسية هي أن الحقوق الاقتصادية للمواطنة مرتبطة بنوعية النظام الاقتصادي ، فإذا أخذنا النظام الاقتصادي العبودي بالمفهوم الماركسي فلا وجود للحقوق الاقتصادية وحتى الحقوق الأخرى، لان العبد في حد ذاته ليس حرا .إذا فحقوق المواطنة تتمتع بها فئة دون أخرى .

وعلى هذا الأساس مع ظهور فكرة الدولة مع نظرية العقد الاجتماعي، فإنها هي التي ترعى مجموع حقوق للمواطنين، من خلال أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبالتالي يصبح المواطن مع مجيء الدولة الرأسمالية يتمتع بحقه في الحصول على العمل، الأجر، ممارسة النشاطات الاقتصادية، كالاستثمار في مجالات الصناعة التجارة وغيرها. وبالتالي يساهم النظام الاقتصادي في تشكيل المواطن الفرد الحر المبدع و المنتج.

لا نريد إطالة الحديث في هذا الباب الذي نراه ضرورة لفهم واقعنا الاقتصادي وعوائقه التي تحول دون قيام المواطنة.

لا يمكن إنكار ما أحدثته التحولات الاقتصادية في الجزائر في بنية وحركية المجتمع [2] وهذا يستدعي الوقوف على أهم المحطات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، ومن ابرز هذه المحطات

[1] علي ليلة ،المرجع نفسه،ص78. -

[2] العياشي عنصر ،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر ،في الأزمة الجزائرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط2 ،1999، ص398

فترة السبعينيات والثمانينيات حيث تم تبني النظام الاشتراكي القائم على أساس فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج اي الملكية الجماعية للمؤسسات الاقتصادية .

كما هو معروف إن لهذه التجربة سلبيات وايجابيات وهذا منطقي ، ولكنها خلفت اثأرا عميقة في المجتمع لا زالت متواصلة إلى اليوم، كتكريس فكرة الاتكال واللامبالاة وعدم تقديس فكرة العمل ...والنتائج معروفة لدى المختصين .

انتهت فترة الاشتراكية وبعد أحداث ***5 أكتوبر 1988*** دخلنا في مرحلة جديدة سميت باقتصاد السوق ، أو الاقتصاد الحر ونحن نفضل أن نسميها مرحلة انتقالية للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر القائم على مفهوم المؤسسة الإنتاجية المنافسة، الاستثمار، القطاع الخاص ...

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة : من هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني سواء كان موجها أم حرا ؟

بكل بساطة الإجابة هي : الريع هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ولأغلب الدول العربية .

لا نريد أن نخوض في فكرة توزيع الريع أو ملكيته بل الإشارة إلى نقطة مهمة و هي : إن من خصائص الاقتصاد الريعي انه دائما يجعل الأفراد تابعين له وينتظرون منه ، وهذا ما يبرر أن الفرد الجزائري لا يبادر، بل دائما يحتاج وينتظر من يعطيه من ينفق عليه (شهرية عند الدولة)...

حتى وان كان للفرد أموال فانه يفتقر إلى ثقافة تحريك الأموال ويفتقر إلى ثقافة المخاطرة بالأموال في مشاريع استثمارية، كل ذلك في نظرنا يشكل عائقا كبيرا أمام ظهور المواطن بل يشجع على ظهور الإنسان التابع.

4 – العوائق الفكرية:

نقصد هنا بالعوائق الفكرية الدور الذي يجب أن يلعبه المفكرون والمثقفون في الاهتمام بموضوع المواطنة. فإذا تتبعنا الإنتاج الفكري في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية أو الفلسفة فلن تجد إلا قلة نادرة يهتمون بدراسة المواطنة . لاشك أن هذا المفهوم قبل أن يتشكل أو يتجسد في الواقع كممارسة في شتى مجالات الحياة، قد وجد الدعائم الفكرية التي قام عليها.

فقد لعب المفكرون والفلاسفة منذ قدم الحضارات (اليونانية..) حتى اليوم دورا كبيرا في نحت هذا المفهوم، وخاصة مع ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تبعها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية.[1]

ولا تعتبر الوضعية التي يعيشها المثقف الجزائري أو العربي سببا لعدم اهتمامه أو نشاطه وإنتاجه، فظروف المثقف الغربي التي عاشها في فترة النهضة كانت أصعب واشد بالرغم من ذلك فقد كان منتجا ومبدعا .

إن الظروف الصعبة التي تلعب دورا رئيسيا في الحد من قدرة المثقف على العطاء وتعمل على تدني مستوى إنتاجه رغما عنه، إنما تكون في بعض الحالات العامة والخاصة حافزا للانطلاق والإنتاج الأكثر غزارة والأكثر صمودا على البقاء والخلود.[2]

فنحن نؤمن بفكرة جوهرية هي أن الإصلاح والتغيير في اى مجال لن يتم إلا بإصلاح وتغيير الفكر لأنه هو الأساس، فسلوك الإنسان مهما كان، فانه ينبع من فكره وتمثلاته لما يؤمن به وما يحيط به ، ولهذا فاكبر عائق أمام قيام مبدأ المواطنة هو العائق الفكري والذي يؤثر في بقية العوائق الأخرى ، فإذا أردنا أن نصلح مجالات حياتنا المختلفة فلنصلح فكرنا.

---

[1] على خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

[2] أنيس الصائغ وآخرون، **المثقف العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2ن بيروت،2001 ،ص9.

خلاصة :

ما يمكن قوله في الاخير ان اشكالية المواطنة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بعدة متغيرات ، قد تحول دون قيام هذه المواطنة على افضل وجه نظرا لبعض الاسباب السالفة الذكر ، فلابد من توفر بيئة سياسية متمثلة في نظام سياسي ديمقراطي ذو شرعية تستند الى السيادة الشعبية ، اضافة الى وجود اساس قيمي للمجتمع هو الانفتاح نحو مجتمع الحداثة وبالتالي الاستقرار الثقافي والهوياتي للمجتمع هو ضروري ، فقد راينا ان المجتمع يعيش منذ الاستقلال ازمة ثقافية، تتجسد في صراع القيم الموروثة من التاريخ الذي تميز بعدم الاستقرار. زيادة على ذلك التجربة الديمقراطية التي عرفتها الجزائر حوالي ثلاث عشريات والتي مازالت تعرف مخاضا عسيرا جعلها محل نقاش طويل .اضافة الى وجود عوائق على عدة مستويات.

الفصل الخامس:

تمثلات المثقف الجزائري لقيم المواطنة

تمهيد

1- تمثلات المثقف الجزائري لمفهوم الحرية

2- نظرة المثقف لحرية المواطن في الجزائر

3- حرية المثقف الجزائري

4- مفهوم العدالة لدى المثقف الجزائري وطرق تحقيقها

5- الأسس التي تساهم في تحقيق المساواة بين المواطنين واهم العوائق

6- تمثلات المثقف الجزائري لمفهوم المواطنة في الدستور الجزائري

خلاصة

تمهيد

ان مجموعة من القيم مثل الحرية والعدالة والمساواة تعتبر كوسائل لممارسة المواطنة والشعور بها ، حيث عرفت تطورا عبر التاريخ البشري الطويل من أثينا إلى الثورة الفرنسية ،إلى اليوم ،وهي قد تختلف من مجتمع إلى آخر ، و حتى داخل المجتمع الواحد قد تكون فيه بعض النقائص مثل قضايا الأقليات والأجانب أو المغتربين وهو ما تعرفه بعض الدول الغربية التي تعتبر مهدا لممارسة الديمقراطية، ودائما ما تطرح قضايا المساواة في الحقوق مع باقي فئات المجتمع مما يجعل قضايا المواطنة محل نقاش دائم ومتواصل. وبالتالي ما يميز الحديث عن المواطنة وقيمها هي خاصيتها السياسية التطورية عبر التاريخ فكلما كان انتقال للمجتمعات نحو الديمقراطية إلا وطرحت قيم المواطنة بحدة.

سنحاول في هذا الفصل تحليل الافتراض الاول في هذه الدراسة والمتعلق بتمثلات المثقف الجزائري الذي تمثله فئة الاساتذة الجامعيين لبعض القيم والمثل المتعلقة بالمواطنة ومحاولة ربطها بنوعية تكوين هؤلاء الاساتذة. ومن اهم هذه القيم : الحرية العدالة المساواة بالإضافة الى محاولة تحليل فكرة المواطنة في الدستور الجزائري وهو ما يشكل احد اهم المؤشرات للبعد القانوني للمواطنة.

أولا : تمثلات المثقف الجزائري لمفهوم الحرية :

لا يمكننا إغفال قضية الحرية كقيمة أساسية من قيم المجتمعات الديمقراطية وكشرط أساسي لممارسة المواطنة ولذلك أردنا من خلال تحقيقنا الميداني الوقوف على معنى هذا المفهوم ومختلف تمثلاته لدى العينة المدروسة، وبالتالي اعتمدنا على مفهوم الحرية كبعد جوهري بهدف قياسه في الواقع وذلك من خلال ثلاث مؤشرات : تعريف الحرية، حرية المواطن وحرية المثقف .

ان المواطنة قبل تاريخ 1789 كانت عبارة عن امتياز يستفيد منه فئات معينة من المجتمع سواء كانوا فراد او جماعات (النبلاء ورجال الدين) وبالتالي الحرية لم تكن مرتبطة بالإنسان بل ارتبطت بالفرد من حيث مكانته في المجتمع ومركزه الاجتماعي والحقوق المكتسبة . كانت الحرية مرتبطة بمجتمع يعرف اللامساواة و يرتكز على الخصوصية لا العمومية. [1] وبالتالي جاءت الثورة الفرنسية لتعمم قيمة الحرية وأصبحت غير قابلة للتقسيم يشترك فيها الجميع : القصر والبالغين ، النساء والرجال، السود والبيض، الفقراء والأغنياء، العمال وأرباب العمل...

في الحقيقة إننا لا نريد معرفة المعنى الفلسفي النظري للحرية لأنه كما يرى **عبد الله العروي** هو معنى تافه لا يستطيع أن يبرهن عن الحرية في الواقع ، لكنه قد يقرب المعنى من الواقع فقط ، وهذا مقبول نوعا ما .

فكل واحد منا يعيش تجربته اليومية، كل منا يعادل الحرية بمجموع الحقوق المخولة له ، ويفهم من التحرر انخفاض عدد الممنوعات وارتفاع عدد المباحات.[2]

[1] Sophie HASQUENOPH ,**initiation a la citoyenneté de l'antiquité à nos jours** ,Editions ellips,2000,p118.

[2] – عبد الله العروي ، **مفهوم الحرية** ،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء ، 1993، ص7.

لكن إذا أردنا أن نعطي تعريفا سوسيولوجيا كمحاولة لتوضيح ولو نظري، يقول **مونتسكيو Montesquieu** :" ***الحرية هي القدرة على فعل كل ما يسمح به القانون ،فإذا أراد أي مواطن فعل كل ما يريد ، لن تبقى هنالك حرية ، لان الآخرين كذلك لديهم القدرة على فعل ما يريدون."*** [1] هذا التعريف يربط الحرية بدرجة أولى بالقانون لأنه بطبيعته يضمن ممارستها وينظم العلاقات بين المواطنين حتى يكون للحرية فضاء واضح للتمتع بها.

صحيح إن التساؤل عن مفهوم الحرية هو فتح مجال واسع من الإجابات والآراء والتصورات، خاصة في مجتمع مثل الجزائر لم يعرف الحرية إلا في وقت متأخر، حيث يعتبر التاريخ الجزائري حلقات طويلة من الاستعمار فمن الرومان إلى الفتح الإسلامي إلى الأتراك والإسبان والفرنسيين ،هذا بالإضافة إلى فترة ما بعد الاستقلال والمتعلقة بنظام الحزب الواحد ، كل ذلك يجعلنا نعتبر أن طرح موضوع الحرية ذو حساسية مفرطة باعتبار التجربة لدى أفراد المجتمع في ممارسة الحريات بمختلف أبعادها ، فردية او جماعية فكرية أو سياسية أو اقتصادية ، ليست متجذرة في التاريخ الحديث على الاقل، مقارنة بالمجتمعات الأخرى مثل أوربا أو أمريكا حيث عراقة الديمقراطية وممارسة قيمها الأساسية مثل الحرية لا يطرح تساؤلات كبيرة إذا من خلال الإجابات التي أدلى بها المستجوبون في البحث الميداني وهم كما ذكرنا مجموعة من أساتذة الجامعة نلخص تمثلاتهم في أربعة اتجاهات :

- **أولا** ربط الحرية بقدرة الإنسان على القول والكلام فمثلا المقابلة رقم **4** يقول المبحوث " ***الحرية هي ترك اللسان والفكر دون قيود ليمتلك هامش ما يريد التفكير ، الحديث الخوض فيه دون تدخل إلى وضع حاجز رمزي أو معنوي أو مادي"***
- **ثانيا** ربط الحرية بقدرة الإنسان على التصرف والسلوك مثلا المقابلة رقم **7** يقول المبحوث " ***الحرية هي العمل بدون قيود ، ودون التعدي على حرية الأفراد فتبدأ حريتي عندما تنتهي حرية الآخرين "***

[1] **Le robert** ,**dictionnaire de sociologie** ,Editions Seuil ,Paris,1999,p306

- **ثالثا** ربط حرية الإنسان بالقدرة على التفكير وإبداء الرأي مثلا المقابلة رقم3 اذ صرح المبحوث ***"الحرية هي القدرة على إعطاء الرأي أو القيام بالنشاطات مع احترام الأفراد والقوانين، دون التعرض لأي نوع من الظلم والاستفزاز"***

- **رابعا** ربط الحرية بقضية الشعور والوعي. مثلا المقابلة رقم 9 تخصص فلسفة ***"الحرية هي وعي بحدود الالتزام بين الأنا والأخر"***

كما اتفق بعض أفراد العينة إلى مراعاة الفرد لحرية الآخرين يعني أن الحرية يجب أن تفصل عن الأنانية ولا ينبغي أن تكون مطلقة، فممارسة الحرية داخل المجتمع في إطار التمتع بحقوق المواطنة لا تكون منعزلة عن الأفراد الآخرين، مع مراعاة العيش المشترك بين أفراد الجماعة المنتمية إلى دولة.

كما ان هنالك بعض المبحوثين تساءلوا عن أي نوع من الحرية نبحث فهنالك حرية شخصية كما قال احدهم **المقابلة رقم10** مشروطة باحترام معايير المجتمع الناتجة عن الدين والأعراف وحرية سياسية في اختيار نظام الحكم والتداول على السلطة وحرية الترشح للانتخابات وحرية المعتقد، الى آخره من أنواع الحرية.

من خلال ذلك لابد من القول كي تكون مواطنا يجب أن تكون حرا داخل دولة حرة، وهذا ليس تعريفا مثاليا بل حقيقة فالمواطن هو إنسان حر ليس بالمعنى الميتافيزيقي أو المجرد ، وحريته ليست آمالا معلقة بل هي نشاط يمارسه. ومن اجل ترسيخ هذا المبدأ المهم والضروري للممارسة الديمقراطية عملت الدول منذ القدم على محاولة تجسيد مبدأ الحرية من خلال الدساتير والقوانين فظهر منذ سنة 1789 بعد الثورة الفرنسية نظام تشريعي يتضمن مجموعة الحقوق الضرورية [1]

[1] روبير بيلو ، **المواطن والدولة** ، ترجمة: نهاد رضا ، منشورات عويدات ، باريس ، 1960.ص22

والمبادئ الخاصة بالحريات فمثلا المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن تنص" ***يولد الناس أحرارا ومتساوون في الحقوق ويبقون كذلك ....*** "[1]

كما تنصص المادة الرابعة على إعطاء تعريف للحرية " ***إن الحرية تكمن في أن يستطيع المرء صنع كل ما لا يلحق الضرر بالآخرين ولا يمكن تعيين حدودها إلا بالقانون*** "[2]

هذا بالإضافة إلى مواد أخرى تتحدث عن الحرية الشخصية وحرية الجسم والحرية الفكرية والحرية الدينية، بالإضافة إلى حرية التعبير والتي تتجسد في حرية الكلام والكتابة والطباعة...[3] إذا نلاحظ أن التشريعات جاءت لتتكفل بترسيخ فكرة الحرية بالتفصيل على مستوى المواد الدستورية والتي تساعد الأفراد على ممارستها في الواقع المعاش على عدة مستويات فكرية وسياسية واقتصادية ، لكن لا يمكن إغفال قضية أساسية هي درجة وعي المواطن بهذه الحرية من خلاص النص والممارسة، الشيء الذي يجبرنا على العودة إلى تحليل تمثلات المثقف لمفهوم الحرية في الجزائر.

حقيقة هنالك بعض الإلمام النظري لإجابات معظم المبحوثين من خلال ما ذكرناه حول مفهوم الحرية، وقد نرى تفسيرا لذلك وهو أن معظم المبحوثين ينتمون إلى مجال العلوم الاجتماعية ولعل مفهوم الحرية من المفاهيم المتداولة في هذا الحقل بقوة وخاصة في السنوات الأخيرة ، إذ رفعت كشعار في ما سمي بأحداث الربيع العربي إضافة إلى تأثير المحيط السياسي في الجزائر والمتعلق بالتجربة السياسية من خلال انفتاح المجتمع على مستوى الإعلام وحرية الصحافة ....

هذا بالإضافة إلى متغير التخصص او الحقل المعرفي هو من يؤثر على تمثلات المثقف فمن كان متخصصا في الفلسفة فحتما نظرته تختلف عن المتخصص في علم النفس او علم الاجتماع...، كما لا ننسى قضية الانتماء الجنسي تحدث فارقا في تمثل الحرية فمثلا المرأة تصورها للحرية مختلفة

[1] روبير بيلو ، **المواطن والدولة** ، المرجع السابق، ص23

[2] المرجع نفسه ص 24

[3] المرجع نفسه ص 25-26.

باعتبارها دائما تبحث عن التحرر في مجتمعنا الذي يشكل تصورا نوعا ما تقليديا إلى المرأة ومرد ذلك إلى الأعراف والتقاليد من جهة والقيم الدينية من جهة أخرى.

ثانيا : نظرة المثقف لحرية المواطن في الجزائر:

لاشك أن التساؤل عن حرية المواطن في مجتمع حديث النشأة مثل المجتمع الجزائري هي مثيرة للاهتمام، خاصة وأننا نريد معرفة أراء أو تمثلات المثقف حول تمتع المواطن بهذه الحرية باعتبار الفئة المستجوبة تعيش في مجتمع منفتح في عالم العولمة وصراع وتداخل القيم، وبالتالي أراء المبحوثين باعتبارهم مواطنين جاءت متباينة في هذه القضية مع ميل الكفة إلى فكرة النسبية ،أي أن المواطن الجزائري يتمتع بحرية نسبية، وهذا راجع إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع .

فكما يقول المبحوث ***رقم 4 تخصص فلسفة " بالمقارنة مع الدول العربية ، الجزائري بعد أكتوبر 1988 يملك الى حدا ما هامش من حرية الحديث – التمنشير – في السلطة مع ذلك الحرية لا تزال نسبية في مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ، نتيجة مختلف القيود ..."***

من خلال هذا القول نستطيع الإشارة إلى أن تاريخ 5 أكتوبر 1988 هو نقطة مفصلية على طريق التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري مقارنة مع فترة ما بعد الاستقلال ،حيث لم تكن هنالك لا حرية سياسية ولا اقتصادية ولا حرية إعلامية ولا حرية تعبير، بالإضافة إلى ذلك فان دستور 23 فيفري 1989 قد فتح الباب أمام الديمقراطية ،وبان هنالك تعددية في الحساسيات السياسية ، ومجيء التعددية النقابية . فالدستور الجديد نص على احترام الحريات الفردية والجماعية ، مع إلغاء

قضاء امن الدولة ، تعديل قانون العقوبات ....كل ذلك شكل مكاسب تشرف الجزائر على هذا الصعيد. [1]

فعلى صعيد حرية التعبير تعد الجزائر من اكبر ساحات الإدلاء بالرأي انفتاحا ،حيث يستطيع المواطن الجزائري وبحكم التجربة ان يعبر عن آرائه ومواقفه من مختلف القضايا والاطراف بما فيها من شخصيات سياسية بل حتى شخصية رئيس الجمهورية، بل تعمد الاغلبية الى الطابع السخري من تلك الشخصيات علنا .[2]

لقد كانت إجابة المبحوث رقم 4 المذكورة سابقا تشير إلى المقارنة ببعض الدول العربية حيث مازالت تعاني من مشاكل الانفتاح و التمتع بالحريات والممارسة الديمقراطية مثل بعض دول الخليج التي لازالت تمارس التضييق على الحريات والحقوق وأحسن مثال على ذلك سجن الشاعر القطري الملقب **بابن الذيب** 15 عاما بسبب قصيدة عن الربيع العربي[3] .

وهذا دليل على الفرق الشاسع بين الممارسة للحريات في هذه الدول وفي الجزائر التي قطعت مشوارا كبيرا خاصة في ما تعلق بحرية التعبير، وحرية إبداء الرأي فمعظم المواطنين بكل مستوياتهم يعبرون بآرائهم ومواقفهم بدون عقدة مقارنة بسنوات الحكم الأحادي و الحزب الواحد.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هنالك فئة من المبحوثين ذهبت إلى نفي فكرة تمتع المواطن الجزائري بالحرية مثل المبحوث رقم6 تخصص علم الاجتماع اذ يقول : " ***المواطن الجزائري أسير***

[1] حيرش بغداد ، **المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية** ،في **مقاربات حول المواطنة في الجزائر** ، تحت إشراف حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ،2012 ، ص 40.

[2] منير مباركية،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2013 ،ص195.

[3] موقع الحرة http://www.alhurra.com/content/fifteen-years-qatari-poet-jailed-/235177.html

العقبات والأزمات ولم يحاول يوما التحرر منها فهو ليس حر" لم تكن هنالك حرية مطلقة لدى المواطن وذلك ينطبق حتى على الدول المتطورة التي عرفت مسار طويل على طريق الديمقراطية .

فهنالك حتما عوائق تحول دون الحصول على الحرية التامة ، فالمواطن الجزائري يصطدم بواقع مرير في بعض الأحيان خاصة معاناته مع ممارسات الإدارة وهو أسير لبعض الممارسات الثقافية والتقليدية وحتى العقائدية او ما يسمى بحرية الاعتقاد، فمثلا حرية التعبير عن الرأي السياسي بعض الأحيان تصطدم بواقع جهوي عصبي بالمفهوم الخلدوني نلاحظ ذلك من خلال السلوك الانتخابي خاصة على المستوى المحلي فهو قد يجبر الناس على الانتخاب وفقا لمنطق قبلي أو حتى علاقة قرابة وهذا يدل على غياب الوعي السياسي. وسنتناول قضية الفعل الانتخابي بالتفصيل لا حقا.

ثالثا : حرية المثقف الجزائري:

إن وضعية المثقف داخل المجتمع وعلاقته بهذا المجتمع هي قضية جوهرية منذ حقب زمنية طويلة ،خاصة إذا ما تطرقنا إلى قضية حرية هذا المثقف، فصراع هذا الأخير خاصة منذ فجر النهضة الأوربية من اجل إثبات ذاته وفرض حضوره وإبداء آراءه ومواقفه تجاه قضايا مجتمعه تجلت بوضوح، إما ضد أقرانه من المثقفين في اختلاف التوجهات والإيديولوجيات أو ضد السلطة الحاكمة .

إن الحديث عن حرية المثقف هو حديث ذو بعدين فهو مواطن أولا ومثقف ثانيا ، فالبعد الأول يشترك فيه مع بقية أفراد المجتمع والثاني يشترك فيه مع فئة خاصة هي فئة المثقفين ، وبالتالي يعيش المثقف محنة الحرية أكثر من الفئات الأخرى الموجودة في المجتمع بالنظر إلى الوظائف الموكلة إليه، فبالإضافة إلى أنواع الحرية التي من المفروض أن يتمتع بها من حريات فردية وسياسية وغيرها تضاف إليها حرية الفكر والتعبير عن تصوراته لقضايا المجتمع وهذه حرية أساسية وجوهرية في وجود المثقف نفسه إذ تعتبر شرط ضروري لممارسة وظيفته التنويرية، ولممارسة مهنة المثقف التي هي من النشاطات الفكرية التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج واستهلاك الأعمال الفكرية من اجل إحداث اثر،

فكما يقول **جيرار ليكلرك** "**المثقفون هم هؤلاء الذين ينتجون اثأرا، الذين يبدعون ، الذين يجددون في المجال الثقافي ، الجمالي الإيديولوجي ...**[1]".

فقضية حرية المثقف قضية حياة له أو موت ، لكن لابد من الإشارة إلى فكرة جوهرية وهي انه غالبا ما تطرح فكرة حرية المثقف مقابل السلطة، يعني أن السلطة الحاكمة هي التي تحد من سلطة المثقف هذا ليس صحيحا 100% ،لان عامل السلطة السياسية هو عائق من العوائق الأخرى خاصة في مجتمع مثل مجتمعنا ، فبالإضافة إلى ذلك هنالك سلطة الدين مثلا وهي معروفة عبر التاريخ الأوربي القروسطي كيف كانت تقف الكنيسة كسلطة دينية مهيمنة في وجه كل محاولة تفكير مبدع أو خلاق .

كما لا ننسى التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر حيث لعبت وتلعب سلطة الدين دورا محوريا في الحد من نشاط المثقفين إن اعتبرناهم مثقفين على حد تعبير **الجابري** في كاتبه **المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية** . فالأمثلة كثيرة من المعتزلة إلى الفلاسفة المسلمون إلى علماء الكلام الذي ظهروا نتيجة اضطلاع المسلمين على الفلسفة اليونانية خاصة في العصر الأموي يقول الجابري : " **لم يكن المتكلمون في العصر الأموي يشكلون حزبا ولا كانوا فرقا بل كانوا "مثقفين" ،أي علماء متكلمين في القضايا الأساسية التي تشغل الناس في عصرهم....وهي قضايا ذات أبعاد سياسية ودينية**"[2] مما أدى إلى تحالف بين رجال الدين والخليفة لمحاربتهم وتكفيرهم بحجة زرع الفتنة. اذا لم تتوقف سلطة رجل الدين في محاربة المثقف لليوم.

[1] جيرار ليكليرك، **سوسيولوجيا المثقفين** ، ترجمة : جورج كتورة ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،بنغازي ليبيا ،2008 ، ص23-24 .

[2] محمد عابد الجابري ، **المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية** في :**المثقف العربي :همومه وعطاؤه** ، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001،ص63.

فالمثقفون المعاصرون لم يسلموا من قضية التكفير مثل **الجابري ونصر حامد أبو زيد ، وهشام جعيط** وغيرهم مما يجعل حريتهم في الإنتاج والإبداع الفكري ضيقة .وهو ما يفسر عجز المثقف العربي حامل قيم الحداثة وأفكارها على أن يكتسب سلطة فكرية في مجتمعاتنا خصوصا اتجاه سلطة راسخة ومتوارثة، هي سلطة الفقهاء ،بل إن فقهاء جددا قد ظهروا ليصبحوا قادة الرأي لدى ما يسمى بالجماعات الأصولية، وكثيرا ما يجد المثقفون أنفسهم اليوم بين مطرقة هؤلاء وسندان السلطة.[1]

إضافة إلى تلك العوائق التي تقلص من حرية المثقف هي سلطة العرف والتقاليد وظهور ما يسمى الطابوهات أو المواضيع الممنوعة. فانا شخصيا اعرف قصة واقعية لأحد المثقفين الذين كانوا يبحثون في موضوع أكاديمي حول **السحر** حيث قام هذا الباحث بدراسة ميدانية لعينة من السحرة في الجزائر حيث كان ينتحل الباحث شخصية مريض لإجراء مقابلاته مع السحرة فلما اكتشف أمره هددوه بالموت فهرب إلى تونس. هذا دليل على ان حرية المثقف الفكرية قد تكون محاصرة من عدة جوانب، وهذا ما يحد من حضور المثقف ومن ممارسة وظيفته على أتم وجه .

اذا على ضوء ذلك لقد تساءلنا في هذا البحث عن حرية المثقف الجزائري فكان السؤال موجا لعينة البحث المفروض أن تكون من الفئة المثقفة فكان اتجاه اغلب الإجابات هو النفي أي أن المثقف الجزائري لا يتمتع بالحرية ،كما جاءت اغلب الإجابات تصب في نقطة علاقة حرية المثقف بالسلطة، وبالتالي لم تكن تمثلات المبحوثين محيطة بكل جوانب القضية فما لفت انتباهي هي إجابة المبحوث رقم 10 تخصص علم الاجتماع حيث يقول:

"لا وربما المثقف الجزائري أسوا حظا من المواطن العادي في ممارسة الحرية، سواء الشخصية او السياسية لأنه يخاف على منصبه الوظيفي ان يطير منه ، خاصة وكل المثقفين تقريبا مصدر رزقهم الوحيد هو العمل الوظيفي الحكومي ، منهم الطامع في منصب اكبر ،

[1] علي اومليل ، **سلطة المثقفين وسلطة الدولة،في المثقف العربي** ، المرجع نفسه ،ص148.

ومنهم الخائف على منصبه، ومنهم المصدوم بهيبة السلطة القائمة، وهؤلاء الأصناف معظمهم يكون عائقا لأي حركة اجتماعية في سبيل التحرر من هيمنة القيم التقليدية التي تدعم الاستبداد، أما القلة القليلة من المثقفين الذين يبدون متحررين فهم إما محميين من طرف جهات سيادية في السلطة، ككتاب بعض الجرائد او فدائيين على استعداد للتضحية بمناصبهم من اجل الحرية ."

إذا نلاحظ الموقف الكلاسيكي لبعض أفراد العينة المتعلق بجدلية المثقف وصراعه مع السلطة ،وهذا دليل على ضيق مجال تمثلات هؤلاء المبحوثين حول قضية التمتع بالحرية مع التركيز على الحرية الفردية والسياسية وبالتالي اغلب المبحوثين لم يتطرقوا الى الحرية الفكرية وقضية الالتزام الفكري او الإنتاج الفكري و هذا ما يبرر ما قاله المبحوث **رقم 10سابقا**، ان المثقف في الجزائر ربط مصيره بمنصب وظيفي كمصدر وحيد لقوته وانشغاله بمشاكل جانبية اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى نوعية هذا المثقف في حد ذاته كأنه هو وضع حدا لحريته وبالتالي المثقف الجزائري يعيش حالة انغلاق، السلطة من جهة والمجتمع من جهة ثانية، ووعيه بوضعه من جهة أخرى الأمر الذي ذهب إليه عبد **الإله بلقزيز** في كتابه **نهاية الداعية** حيث يقول :

" **لا نملك ان نقرا تاريخ المثقف العربي الحديث الا بوصف تاريخ صلته بثلاث سلطات: المعرفة والمجتمع و الحاكم. ففي هذه العلاقة المثلثة تشكلت دائرة كيانه ، وارتسمت حدود فعاليته وانتظمت لها الأسس والقواعد**"[1]. إذا المثقفون في الجزائر وفي العالم العربي يعيشون داخل نظام مغلق لا يمكنهم تشكيل رابط بينهم وتكوين ما يسمى بالنخبة او ما يعرف بالانتلجانسيا ،

[1] عبد الإله بلقزيز ،**نهاية الداعية** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ،2000 ،ص9.

ومهما تمتعوا بغزارة الإبداع لا يمكن إلا ان نطلق عليهم غالبيتهم جماعة من حاملي الشهادات ليس لديهم حضور معرفي ورمزي داخل المجتمع.[1]

يرى **على الكنز** ان المرابط mrabet(رجل الدين التقليدي) الذي يعتقد أن الأرض موجودة فوق قرني ثور ويؤمن بهذه الفكرة شريحة واسعة من الناس ، ينتمي بفعالية إلى الانتلجنسيا أكثر من عالم الاجتماع اللامع الذي لا تقرا أبحاثه إلا من مجموع زملاءه في حيز ضيق.[2] فحقيقة هنالك أزمة مثقفين أزمة شكل ومضمون أزمة وجود وغياب .

فإذا عدنا للمثال الخاص بتأثير رجل الدين في المجتمع فوجوده فعال في المجتمع لسبب بسيط هو استحواذه على المقدس وحضور هذا الأخير وفعاليته في الحياة اليومية، وبالتالي انعكاسه على الإفراد سوف يكون كبيرا.

فمثلا رأينا على مواقع التواصل الاجتماعي احد رجال الدين يطرح مسالة فصل فيها العلم منذ قرون ،إذ نفى مسالة دوران الأرض واقر بثباتها ويستند في ذلك على بعض الآيات القرآنية وأقوال بعض رجال الدين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انحطاط المجتمعات التي نعيش فيها وتخلفها .وهي نفس الفكرة التي طرحت مع **غاليلي** في نهاية العصور الوسطى حيث كان الصراع قائما بين سلطة العلم وسلطة المقدس الديني.

في نفس السياق يصرح المبحوث **رقم 15 تخصص علم الاجتماع** ***"هناك خطوط حمراء لا يمكن للمثقف ان يتجاوزها خاصة ما تعلق بالجانب السياسي والمجال الديني لذلك كانت حريته مقيدة "*** بطبيعة الحال هنالك نظرة شبه مشتركة لدى اغلب المبحوثين على انعدام حرية المثقف كما قلنا سابقا ، لكن السؤال الذي يلح على نفسه ان يطرح هو طبيعة

[1] Ali el –kanz , **Au fil de la crise** ,Editions Bouchene,Alger,1989 ;p17

[2] Ali el -kanz , **op cite ;** p18

هذا المثقف الذي نتحدث عنه هل هو موجود وهل مارس وظيفته حتى تسلب منه حريته ،هذا ما ذهب إليه المبحوث رقم 6 حين قال" **لا يوجد مثقف جزائري أصلا لكي يتمتع بحريته**" فطبعا هذه نظرة تبلورت في بيئة ما ،وهذه الإشكالية المتعلقة بقضية المفهوم فصلنا فيها سابقا.

فهنالك من يخالف ذلك إذ يرى البعض أن المثقفون يتواجدون بالجامعة أو أنهم موجودون في مراكز قيادة الاقتصاد والإدارة، والبعض الأخر يتكلم عن المثقفين الموظفين، والمثقفين اللامنتجين وعن مثقفين عضويين او مثقفين تقليديين حسب تصنيف **غرامشي**.[1] وهناك من يرى انه إذا أردنا أن نعطي تفسيرا لوجود المثقف وحريته لابد من مقارنته بنظيره الغربي ، فهذا الأخير هو نتاج أكثر من قرنين من النضال حتى اكتسب سلطة فكرية ومعرفية لذلك توفرت له المشروعية للحديث عن وعيه بوجوده ودوره ووظيفته ، وهي وضعية تختلف عن وضعية المفكر العربي في مجتمعاتنا والجزائري بالخصوص، فقبل الحديث عن التزامه، او عن هذه القضية او تلك عليه أن يسال نفسه أولا : هل يمتلك حرية التعبير قبل النظر في محتوى ما يريد التعبير عنه .

إذا الفرق شاسع بين وضعية كاتب لم تعد حرية التعبير مشكلا له وكاتب عربي هذه هي مشكلته. فقضيته الأولى هي القضية الديمقراطية التي أساسها الحريات العامة ومنها حرية التعبير عن الرأي. [2]

في الحقيقة ليس من مهمة بحثنا الرئيسية إطلاق أحكام أو تصنيفات حول من ينتمي إلى دائرة المثقفين أو لا بل أن نتعامل مع ما هو موجود في الواقع حتى لا نخرج عن هدف البحث.

فحقيقة إذا قمنا بنظرة على واقع حرية المثقف الجزائري، نرى أن وضعه تحسن كثيرا مقارنة مع الماضي، خاصة في فترة الحزب الواحد أين كان يعرف بسجناء الرأي حيث كانت الدولة تسير في

[1] عاشور شرفي، **انتلجانسيا وانتهازية** ،في عمار بلحسن، **انتلجانسيا ام مثقفون** ، دار الحداثة ،1986،ص117

[2] علي اومليل ، **سلطة المثقفين وسلطة الدولة** ، **في : المثقف العربي همومه وعطاؤه** ، مجموعة من المؤلفين ، مرجع سبق ذكره ، ص146.

اتجاه اديولوجية واحدة، لم تكن تترك الحرية للمثقفين لمخالفة التيار السائد فمثلا قضية نفي **مالك بن نبي** والتضييق على غيره من المثقفين ، فلم يكن مجال الحرية مفتوحا نظرا للتوجه العام للدولة ، حيث كانت فكرة الحديث عن الحريات من مقومات الاتجاه الليبرالي وهو ما يخالف التوجه الاشتراكي وهذا له علاقة بالتاريخ وبالظروف العالمية حيث كان الانقسام بين المعسكرين الشرقي والغربي، الشيء الذي افرز داخل المجتمع الجزائري فئة مثقفة لا ترقى إلى مستوى النخبة لكنها تساير أيدولوجية الدولة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فئات المثقفين الجزائريين منذ تاريخنا المعاصر لم تكن فئات متماسكة كانت دائما ضعيفة ولا زالت لأنها تعيش واقع الانقسام منذ الاستعمار فهذه النخب كما يقول **ناصر جابي**:

"ضعيفة السمك الاجتماعي ومنقسمة لغويا و قيميا ولا تقوم بنفس الأدوار التي تقوم بها الفئات الوسطى المتعلمة او النخب عادة في مجتمعات عادية ... هذه الانقسامية التي جعلت هذه الفئات المتعلمة لا تحتل موقع النخبة إلا بالنسبة لجزء من المجتمع وليس كله ، تقوم بأدوار محددة لا تحيد عنها. ...الخلاصة كانت ، إننا لا نملك نخبة وطنية واحدة ولا مثقف وطني واحد ، بل اثنين لكل واحدة منها وظائف وادوار واهتمامات ...بل وجمهورها الذي تكتسب منه شرعيتها التي تكون عن طريق لغة مختلفة عن لغة ومعاني ورموز واهتمامات الجزء الأخر من النخبة ." [1]

اذا من خلال هذا الكلام نرى ان المثقف الجزائري أسير أزمة كبرى في المجتمع أزمة التصنيف الأيديولوجي مما يجعله في ضعف وما يقلص حريته في الفكر الموضوعي الهادف إلى فهم قضايا المجتمع الأساسية، وهذه الأزمة إما لديها جذور متعلقة بالتاريخ الاستعماري أو التاريخ الإسلامي.

[1] ناصر جابي ، **الجزائر: الدولة والنخب**، منشورات الشهاب ، باتنة، الجزائر ،2008، ص10.

فلاشك إن المثقف المتحصن وراء سلاحه الأيديولوجي حاضر بقوة في معارك السجال وساحات النضال ولكنه غائب على صعيد التحليل الدقيق والمحايد والقراءة المتأنية والمثمرة ما عدا جزء يسير من المثقفين الذين يعدون على الأصابع أمثال **محمد أركون ومحمد حربي والهوا ري عدي واخرون....**[1]

إذا على المثقف الجزائري ان يمارس حريته من خلال ممارسته لدوره كمحلل للوقائع ومشخص للازمات يساعد من خلالها السياسي في قراءاته وقراراته ، ولابد من التخلي عن الثنائيات الهشة بين ديني وعلماني أو وئامي أو استأصلي من اجل التعامل مع المشاريع والأفكار فالمواطن الجزائري يطالب بضرورات حيوية وجودية تاركا المجال للمثقفين والسياسيين[2] ، وأصبح وعيه اكبر بالواقع أكثر ويتجلى ذلك من خلال الحراك الاحتجاجي و مقاطعة الانتخابات وغيرها من أشكال الوعي.

رابعا : مفهوم العدالة لدى المثقف الجزائري وطرق تحقيقها :

تعتبر العدالة كرأسمال بالنسبة للمواطن الحديث ، حيث تلغى الفوارق بين المواطنين امام العدالة ، اذ يتساوى الجميع أمام القانون.[3]

نحن عبر التساؤل عن مفهوم العدالة نريد معرفتها كقيمة من قيم المواطنة والديمقراطية و ليس كمؤسسة تسهر على تنفيذ القانون. من خلال هذا التصور قد يفتح نقاشا طويل عبر تاريخ البشرية وتاريخ تطور القضية، فالعدالة لم تأت دفعة واحدة بل هي نتيجة صراع طويل، وتطور واستمرارية.

فمثلا **أرسطو** تحدث عن العَدالَة باعتبارها تخص المجتمع المدني، فذهب إلى تصنيفها إلى عدالة تعويضية، وعدالة توزيعية، تتعلق الأولى بالحقوق والواجبات وتتحقق من خلال إعطاء كل ذي حق

[1] محمد شوقي الزين ،**إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف**، منشورات الاختلاف ،لبنان ،2008،ص104.

[2] ، نفس الرجع ، ص106

[3] Sophie HASQUENOPH ,**initiation a la citoyenneté de l'antiquité à nos jours** ,op cité ,p124.

حقه، وأما الثانية فتتعلق بتوزيع الخيرات العامة على كل فرد من أفراد المجتمع، وفي كلا الحالتين لا بد أن ينال جميع المواطنين حظهم على طول المدى حتى تتحقق العَدالَة.

فحتى بداية العصر الحديث الخاص بالتاريخ الغربي ، لم تعد العدالة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، ومفهوم الحقوق المرتبطة بالمواطنة هو بحد ذاته مفهوم حديث ،ولم يتكون دفعة واحدة بل على دفعات استغرقها تاريخ طويل ،وبالتالي ليست المواطنة مفهوما حديثا ، الا بمضامينها الجديدة ، ولا العدالة مفهوم حديث. ولكن ربط العدالة بالمواطنة عبر مفهوم الحقوق هو الجديد في مفهوم العدالة.[1]

اذا أثيرت قضية العدالة في المجتمع الحديث لابد من الإشارة الى أبحاث **جون رولز . John RAWLS** الذي طور نظرية العدالة وربطها بمبدأ الاختلاف [2]،وهو احد الفلاسفة السياسيين القلائل الذين فتحو نقاشا سياسيا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق، وما تمثله من مخاطر على التماسك الاجتماعي والتوافق السياسي ، وبين النيوليبيرالية المناهضة للعدالة التوزيعية وما تمثله من مخاطر على الحريات الفردية.[3]

يعترف **رولز بان** نظريته تجد اساسا في افكار **جون لوك وروسو** حيث يقول " **ان هدفي هو تقديم تصور للعدالة يعمم وينقل الى اعلى مستوى من التجريد نظرية العقد الاجتماعي كما نجدها عند البعض ، لدى جون لوك وروسو** ..." هذا من جهة ومن جهة اخرى انتقد رولز المذهب النفعي العاجز عن صيانة الحقوق الاساسية للمواطنين ضمن مجتمع تحكمه مبادئ العدالة[4] .

---

[1] عزمي بشارة، **مداخلة بشان العدالة :سؤال في السياق العربي المعاصر**، مجلة تبيّن، المركز العربي للأبحاث السياسية، الدوحة، قطر، العدد2013،5،ص3.www.dohainstitute.org

[2] Le ROBER , **Dictionnaire de sociologie** ,op cite, p300.

[3] على تتيات ، محمد بلعزوقي، **مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية** ، المجلد 28 ،2014،ص 1227 . www.scholar.najah.edu/sites/default/files/7_14

[4] سيدي محمد ولد يب، **الدولة واشكالية المواطنة** ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011،ص97.

ينطلق جون رولز من ان العدالة هي الفضيلة الاولى للمؤسسات الاجتماعية ، حيث اراد ان يشرح كيف يجب على المواطنين احترام القوانين التي تسنها العدالة القائمة على مبادئ يقبلها فراد احرار وعقلانيون ، من اجل تحسين مصالحهم الخاصة. وتقوم فكرة العقد الاجتماعي عند رولز على ثلاث اسس مهمة للتمتع بمبدأ المواطنة وهي :

- ان تكون الاستفادة من حقوق المواطنة مضمونة لكل المواطنين.
- ان يكون تقسيم الثروات في مصلحة جميع المواطنين.
- يجب ان تكون مناصب المسؤولية في متناول الجميع، اي ان تكون مساواة في الوصول الى مختلف الوظائف في المجتمع.[1]

من خلال النظر الى الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول مفهوم العدالة تبين لنا أن معنى العدالة ينظر له في اتجاهين :

الاتجاه الأول : له تصور عام لمفهوم العدالة وذلك من خلال ربط العدالة بالحقوق وهنالك تقريبا **10** إجابات ترى أن مفهوم العدالة هو تمتع المواطن بحقوقه. وذلك مثلا في قول **المبحوث رقم** 12تخصص فلسفة والمبحوث **رقم20** تخصص علم الاجتماع" **ان يعطى كل ذي حق حقه وبمقابله أن يؤدي جميع الواجبات المطلوب فعلها**."

أما الاتجاه الثاني في إجابات المبحوثين فيعرف العدالة من خلال المساواة اي هنالك خلط بين المساواة والعدالة مثلا في قول المبحوث **رقم7** تخصص علم الاجتماع " **العدالة هي المساواة" وكذلك المبحوث رقم 5 " العدالة هي أن يكون كل المواطنين سواسية أمام القانون"** والخلط بين هذه المصطلحات دليل على النظرة السطحية على المستوى النظري والمثالي لهؤلاء المبحوثين

[1] سيدي محمد ولد يب، نفس المرجع السابق،ص99.

وربما قد يكون له علاقة بنقص الثقافة السياسية أو حتى تأثير البيئة المحيطة بالمثقف والتي تتميز باللامبالاة بقضايا المجتمع.

أما فيما يتعلق بالطرق التي يراها المبحوثين أنها كفيلة لتطبيق العدالة بين المواطنين هو اتفاقهم على أن السهر على تطبيق القانون على الجميع وذلك من خلال مؤسسات ذات مصداقية ولديها سلطة فمثلا المبحوث **رقم 10 يقول " تطبيق القانون على الجميع. أما العدالة كمشروع فهو يحتاج إلى كفاءات مسيرة تتصف بالنزاهة إضافة إلى إرساء مجتمع ديمقراطي متحرر من خوف السلطة غير العادلة ."**

لكن هذه الآراء كلها تبقى مجرد أمال لان العدالة إذا لم يلمسها المواطن ولم يشعر بها في مجالات الحياة اليومية في مكان عمله في الاستفادة من ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المعاملة أمام القضاء سوف لن يكون لها معنى وذلك ما ذهب إليه المبحوث رقم **14** حيث يقول **"لابد من توفر : – جهاز عدالة قوي ذي سلطة مستقلة– جهاز تربوي قوي ومنتج – نظام سياسي وسلطة منتخبة من طرف الشعب.– التوزيع العادل للثروة وإعطاء لكل ذي حق حقه مقابل أدائه لواجباته .– الوازع الديني والأخلاقي."**

من خلال إجابات المبحوثين ومن خلال الحياة اليومية نلاحظ ان المواطن الجزائري مشمئز نوعا ما من قضية العدالة في المجتمع فهذا ليس شعور عشوائي بل له مبررات تاريخية ، وبالأخص فترة ما بعد الاستقلال ، حيث تسبب التاريخ الاستعماري وحرب التحرير الجزائرية في إعادة تقسيم الجزائر إلى عدة فئات من المواطنين ، فئة أعطت لنفسها حق المواطنة وامتيازاته بحجة انها من قادة الثورة وشاركت فيها وحررت البلاد ، وفئة مواطنين من الدرجة الثانية ممن لم تسنح لهم الفرصة المشاركة في

الثورة .فالامتيازات التي تحظى بها الفئة الأولى جعلت أجيال ما بعد الاستقلال ل غير المنضوية إلى الفئات المذكورة ، تشعر بان مواطنتها من الدرجة الثانية [1].

خامسا : تحقيق المساواة بين المواطنين واهم العوائق:

مبدا المساواة هو من اهم القيم التي نادت بها الثورة الفرنسية في محاولة لإعطاء كافة افراد المجتمع فرصة التمتع بالحقوق المختلفة ،الشيء الذي حاكته باقي الدساتير في العالم الحديث من اجل التأسيس القانوني لقضية المساواة ، وبالرغم من ان قد يحدث خلل من خلال الفارق بين النصوص القانونية والممارسة ، الا ان الاستفادة من تمتع المواطنين من المساواة في الحقوق والواجبات يختلف من دولة الى اخرى وذلك حسب طبيعة الانظمة .

اذا شكل الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن الذي انبثق عن الثورة الفرنسية 1789 انتصارا لفكرة المساواة بين الناس اذ نصت المادة الاولى " **يولد الناس ويظلون احرارا ، ومتساوين في الحقوق، لا تمييز ولا تفاضل بينهم، الا في ما تقتضيه المصلحة العامة**". اذا يمكن القول ان هنالك نوعان من المساواة الاولى طبيعية حيث يولد الناس متساوين في الكرامة، الثانية المساواة في المواطنة اي تمتع الكل بالحقوق والواجبات ، الاولى تنظر الى الانسان كمفهوم فلسفي مجرد ، والثانية تترجمه الى ممارسة واقعية.[2]

لا نريد في الاول الخوض في قضية المساواة كفكرة فلسفية عالجها العديد من الفلاسفة ، لكن يجب الاشارة الى دراسة مهمة جدا متعلقة بدراسة المواطنة وقضية المساواة من طرف **مارشال** وذلك من خلال بحثه حول المواطنة والطبقات الاجتماعية حيث اشار الى اطروحة متعلقة بالمساواة المتأصلة في المواطنة التي يمكنها ان تكون متوافقة مع عدم المساواة المتجذرة في البنية الطبقية وهذا يعني ان

1 منير مباركية ،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مرجع سابق ،[1] 2013.ص200.

[2] علي يوسف، **المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية** ،دار المعارف الحكمية، بيروت ،2013 ،ص26.

المساواة الانسانية لها علاقة بالعضوية الكاملة في المجتمع وهذه هي قضية المواطنة الاساسية. وبالتالي يرى مارشال ان اللامساواة في النظام الطبقي الاجتماعي يمكن ان تكون مقبولة شرط الاقرار بالمساواة في المواطنة.[1]

فبالعودة الى الدراسة الميدانية التي قمنا بها في محاولة لفهم مواقف المثقف حول السبل والاسس التي يمكن بواسطتها تحقيق المساواة بين افراد المجتمع وماهي العوائق التي تحول دون تحقيقها، يجب الاشارة اولا الى بعض الدراسات التي اطلعنا عليها التي تبين ان الاهتمام بقضية المساواة في المجتمع الجزائري تركز في اغلبها على نقطة واحدة هي المساواة بين الرجل والمرأة التي تتخذ كشماعة وتستخدم من طرف مختلف الاطراف في النقاشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتبرير وجود المساواة بين الجنسين .فهذا لا يجعلنا نكران ما حققته المرأة الجزائرية في مختلف القطاعات فاذا اخذنا مثلا قضية الشغل و القطاعات التي تمثل فيها المرأة نسبة معتبرة وهو ما يبينه الجدول التالي :

2- ديريك هيتر، **تاريخ موجز للمواطنة** ، مرجع سابق ،ص 168

الجدول رقم 1 : احصائيات حول وضع المراة الجزائرية*

القطاعات	نسبة النساء
التعداد العام للموظفين	٪30
اساتذة التربية	٪60
المهن الطبية	٪60
الاساتذة الجامعيين	٪50
القضاة	٪35

***مصدر الجدول : منيير مباركية ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة : الجزائر نموذج ، مركز دراسات العربية ، بيروت ،2013، ص188.**

وفي هذا الباب يذهب **منير مباركية** في دراسة مهمة حول المواطنة في الجزائر حيث يشير الى نقطة المساواة ، فيتعرض الى قضية التمييز الذي يعيشه المواطن الجزائري وذلك من خلال عدة معطيات منها :

قضية الخطاب والمعاملات العامة: اذ ينتشر بين المواطنين خطاب تمييزي متعلق بمسائل متعددة مثل اللون هذا اسود او الاقليات مثل القول هاذا قبائلي او شاوي او مزابي ...وغيرها وهو ما يعمق فكرة التشتت وليس الترابط بين المواطنين بالإضافة الى عدم قيام المؤسسات المدنية بدورها من اجل التقليل من حدة التمييز .

السياسة والمناصب العليا : فعندما نلاحظ العملية السياسية في الجزائر خاصة في مناسبة الانتخابات فهنالك نوع من الانحياز الى مرشحي السلطة في مختلف انواع الانتخابات وذلك راجع

لعدة اسباب منها عدم حياد الادارة ، ودور المال السياسي وعدم حيادية وسائل الاعلام ، اما في ما يتعلق بالمناصب السياسة والادارية لازال الامر خاضع لمنطق التعيين مما يساهم ويحد من فعالية نشاط المؤسسات السياسية والادارية وهو ما يبعد عنها اصحاب الكفاءة وروح المسؤولية وبالتالي يعتبر الولاء والجهوية معايير حاسمة في تولي المناصب، كما يتم اقصاء الشباب والاحتفاظ بكبار السن بحجة التجربة والخبرة ،وهذا كرس الثقافة الابوية السائدة في الثقافة العربية .[1]

من خلال الاجابات التي تحصلنا عليها في تحقيقنا الميداني تتجه اغلبها الى ثلاث مواقف :

الموقف الاول :هناك عدد من المبحوثين اتفقوا على ان المساواة بين المواطنين لا تتم الا بواسطة القانون وذلك من خلال منظومة تشريعية اهمها الدستور وهو ما صرح به المبحوث رقم 5 " **الدستور كمنظومة قانونية يساعد على تحقيق المساواة بين افراد المجتمع**" وهذا شيء منطقي بحيث ان الكلام عن المواطنة وقيمها ومثلها العليا لا يمكن لها ان تجسد على ارض الواقع الا اذا وجدت الارضية التشريعية والقانونية وهو ما تستند عليه الدول الديمقراطية خاصة بعد الثورات الديمقراطية مثل الثورة الامريكية والثورة الفرنسية التي انبثق عنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن. وهو ما حاولت بعض الدول محاكاته خاصة في الجزائر بعد احداث 5 اكتوبر 1988 حيث سارعت الدولة الى وضع اطار قانوني لفتح المجال السياسي من خلال دستور 1989 وهو ما سنحاول تحليله لاحقا في البعد القانوني.

لكن الذي يجب الاشارة له هو ان القوانين من جهة اخرى لا معنى لها اذا كانت جافة ومثالية وليس لها اي تطبيق وتجسيد، ووجود مؤسسات تسهر على تحقيق تلك التشريعات بحيث تعود بالإيجاب على عموم المواطنين من اهم تلك المؤسسات جهاز العدالة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

[1] منير مباركية ،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة** ،مرجع سابق، ص 182-183.

الموقف الثاني : يحمل بعدا مثاليا اخلاقيا ركز على المساواة كحق انساني وهو ما ذهب اليه المبحوث رقم **12** السن 33 تخصص فلسفة اذ يقول" **اذا كان افراد المجتمع يتساوون في شيء، فهم متساوون في الانسانية اولا وفي المواطنة ثانيا وفي احترام سلطة القانون ثالثا اما ما دون ذلك فالاختلاف بينهم مشروع.**"

لابد وان هذا الراي يحمل خلفية متعلقة بنوع التكوين لدى المبحوث فهو متخصص في الفلسفة وهو ما يجعل نظرته الى مفهوم المساواة ذو طابع فلسفي مثالي فأكيد ان الاختلاف بين الناس شيء طبيعي ، لكن لما نتكلم عن الانتماء الى مجتمع تحكمه سلطة ما خاصة اذا كان ذلك يتم وفقا لعقد اجتماعي ، مما يضمن للجميع التمتع بمختلف الحقوق والواجبات فهنا لا يمكن اغفال الكلام عن المساواة بين المواطنين وبالتالي لابد من التمتع بالمواطنة لضمان المساواة بين الجميع داخل المجتمع ، لكن التمييز بين الافراد داخل المجتمع في ما تعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وحتى العقائدية متجذر في المجتمعات ذات السلطة الدكتاتورية الغير الديمقراطية ،ففي بعض الاحيان قد نلاحظ عبر التاريخ في مجتمعات ادعت الديمقراطية وتطبيق المواطنة عانت كثيرا من التمييز مثل المجتمع الاثيني حيث تم اقصاء الكثير من الفئات مثل العبيد والاجانب والنساء من الاستفادة من حقوق المواطنة.

اما الموقف الثالث : فاخذ بعض المبحوثين توجها دينيا في معالجة قضية المساواة فمثلا المبحوث **رقم 07** السن 31 يصرح " **ينبغي العمل لما يرضي الله وبما امر به رسوله صلى الله عليه وسلم**" فأكيد ان الدين الاسلامي جاء ليوصل رسالة من خلال التعاليم المتعلقة بالنصوص ليؤكد على فكرة المساواة بين الناس وانه لا يوجد هنالك فرق بينهم الا بالتقوى وهو ما ورد في بعض الاحاديث والآيات مثل قول الرسول "**الناس سواسية كأسنان المشط** " او الحديث الذي يقول " **لا فضل لعربي ولا لأعجمي ولا ابيض ولا اسود الا بالتقوى**" .

فحقيقة ان النص المقدس لا يوجد فيه مشكل بل الخلل الكبير في تفسير او تطبيق هذا النص ، فنحن نعلم ان الدستور الجزائري مثلا ينص على ان الاسلام دين الدولة لكن هاذا لا معنى له في حياة الناس وفي ممارسات مؤسسات الدولة والمجتمع فعندما ،نندمج مع حياة الناس اليومية قد نستنتج ان هنالك خلل بين النص والممارسة، فاذا اخذنا اشكالية بسيطة في حياة الشباب الجزائري الا وهي قضية التشغيل او البحث عن منصب عمل سوف نلاحظ ان لا مكان للدين او النص او التعاليم الدينية فكثير من الشباب حرموا من مناصب هم اجدر بها باسم التمييز الجنسي او الطبقي او العرقي او الجهوي او السياسي وغيرها من المعايير التي تختلف مع نصوص الدين وهو ما يطرح اشكالية مكانة الدين في حياة الناس وهو ما ذهب اليه الاستاذ **بلخضر مزوار** في اطروحته عن الدين والرابط الاجتماعي بحيث يصف الموقف الديني على وجود خلل بين العبادات والمعاملات لدي الجزائريين.[1]

اما في ما يخص مواقف المبحوثين اتجاه العوائق التي تقف في وجه تحقيق المساواة بين الجزائريين فقد تعددت الآراء حيث تراوحت معظم الاجابات بين توجهين :

التوجه الاول : ذهب بالقول ان من اهم العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة هو تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وهو ما صرح به المبحوث رقم 1 السن 36 سنة " **اجل هنالك عوائق تتلخص في طفو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة الامر الذي يجعل بعض الاشخاص (اصحاب المصلحة الخاصة) يدوسون ويخترقون كل ما يكرس الحرية والعدالة والمساواة.**"

قد يكون هاذا الراي صائب بالنظر الى الواقع فحقيقة ان في مجتمعاتنا ما دام غياب الوعي بمختلف ابعاده لدى المواطن على مدى سنوات ادى ببعض الفئات الانتهازية الى الحصول على

[1] Belakhdar Mezouar, **religion et lien sociale en Algérie**, thèse de doctorat ,université de Tlemcen K2005,p15.

امتيازات سياسية واقتصادية وهو ما شكل عائقا كبيرا اما تحقيق المساواة ، لكن في السنوات الاخيرة لا حظنا نوع من الحراك الاحتجاجي لدى الجزائريين مما يفسر او يعطي مؤشرا على تنامي الوعي ، خاصة في ما تعلق بالمستوى المحلي فكثيرا ما سمعنا بقطع الطرق الو غلق البلديات احتجاجا على السكن او عدم انجاز مشاريع وهو ما يؤشر على وجود هوة بين من يتخذ القرار على المستوى المركز ومن ينفذ على المستوى المحلي وهذا ما شجع على تغلغل اصحاب النفوذ واحصاب المصالح الخاصة .هذا من جهة ومن جهة اخرى لا حظنا على المستوى السياسي العزوف عن الانتخاب كدليل على عدم المساواة السياسية بين المواطنين الجزائريين وهو ما سنتطرق اليه لاحقا.

التوجه الثاني في اجابات المبحوثين يرى في النظام السياسي كعائق امام تحقيق المساواة بين المواطنين الجزائريين وهو ما صرح به المبحوث رقم **10" من اهم العوائق النظام السياسي ، فبدون ديمقراطية حقيقية لا يمكن تحقيق قيم مثل الحرية والعدالة والمساواة "** في الحقيقة كما قلنا سابقا ان قيم المواطنة لم تكن شعارا فقط عنما نشأة الدولة الديمقراطية الحديثة في الغرب بل كانت ممارسة وشعور يعيشه المواطن في المجتمع وهو ما يشكل نوع من الحماية للمجتمع والدولة معا ، وما يؤسس لرابط اجتماعي قوي يكون محصلة لرابط سياسي ففي الحقيقة ان الدولة الجزائرية وفرت الاطار التشريعي من قوانين ودستور وهو ما نلاحظه اليوم من خلال التعديلات الدستورية التي تتعرض الى النقد لان البعض يرى ان كل ذلك يصب في مصلحة النظام السياسي .

لكن من جهة اخرى لا بد من الوقوف على تصريح لاحد المبحوثين **رقم 9** اذ يقول **" ينقصنا الوعي بجميع هذه القيم في الجزائر ، كما ينقصنا ايضا نخبة مثقفة تقوم بدورها في التوعية بهذه القيم داخل الاوساط الاجتماعية ."**

لا نريد ان نقف على تصريحات محددة تكون تشكل الاغلبية، لكن قد يبدو جليا من القول السابق ان هنالك خلل في المجتمع متعلق بالوعي لدى الفرد الجزائري ، وبغياب دور كبير للنخب المثقفة التي هي بدورها تعرف الانقسام والتشتت وعدم القيام بالوظائف المنوطة بها ومساهمتها في

تكوين وعي اجتماعي وسياسي نظرا لعد وجود الاطار المؤسساتي الذي يجمع هذه النخبة. فانسحاب المثقف من الساحة وتركها فارغة امام السياسي وامام الانتهازيين شجع على شعور المواطن بفقدان الامل من كل الاطراف الفاعلة وبالتالي اصبح هذا المواطن تائها في المجتمع امام تقهقر حقوقه.

سادسا : تمثلات المواطنة في الدستور الجزائري:

عند الحديث عن الدستور بصفة عامة لابد من الاشارة الى الدور الذي يلعبه في الدولة الحديثة باعتباره وثيقة قانونية مقدسة ، حيث يعتبر مصدر اولي لقوانين الدولة وتشريعاتها لذى على الدولة ومختلف مؤسساتها عدم مخالفة نصوص الدستور.

فالدولة بحاجة الى دستور لتنظيم وضبط العلاقة بين الحكام والمحكومين. ولعل الدولة الجزائرية المستقلة عرفت اصدار دستورين وتعديلين دستوريين .

فأول دستور عرفته الجزائر كان يوم 08 سبتمبر 1963 الذي عرض على الاستفتاء الشعبي ثم تلاه التعديل الدستوري لسنة 1976[1] ، وبالتالي جاءت هذه الوثائق في ظل النظام الاحادي. وصولا الى دستور 1989 الذي عرف نقلة سياسية نوعية ، والذي عرف تعديلا سنة 1996، وهو المعمول به حاليا لكنه سيخضع بدوره لعملية تعديل حسب ما هو مرتقب.

في محاولة لتحليل الجانب القانوني للمواطنة في الجزائر من خلال الدستور الجزائري كنص قانوني اسمى في البلاد وكمصدر للتشريع السياسي والاقتصادي والاجتماعي اردنا معرفة مدى مساهمة الدستور في تكريس وتجسيد بعض قيم المواطنة مثل الحرية والعدالة والمساواة . وقبل الخوض في تحليل

[1] عمار عباس، **تاثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري** ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12 ،جوان ،2014.ص 98.

بعض اقوال المبحوثين لابد من الاشارة الى ان الدستور الجزائري الحالي وحسب بعض الدراسات عليه بعض التحفظات منها:

- استخدامه لكلمتي مواطنين ومواطنات في معظم مواده مثلا :

المادة 31 التي تنص "**تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات** ... " هو ما يبتعد عن الحيادية اذ يذهب البعض الى القول انه يجب الكلام عن المواطن الفرد دون التمييز بين الجنسين.

- هنالك من انتقد فكرة الترشح لرئاسة الجمهورية بتحديد نوع من الشروط التي تقصي البعض مثلا كوضع شرط المشاركة في الثورة التحريرية 1954، مما يجعل مواطنة البعض ناقصة .

- عدم الاعتراف للأجانب المقيمين بالجزائر الا ببعض الحقوق كالحماية الشخصية والممتلكات.[1]

اذا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها جاءت اجابات المبحوثين تصب في اغلبها الى اعتبار ان الدستور الجزائري لا يجسد قيم المواطنة الا نظريا اي ان هنالك هوة شاسعة بين النص والممارسة فمثلا المبحوث **رقم 18 يصرح " الى حد ما الدستور الجزائري يجسد القيم السابقة الذكر– المساواة العدالة الحرية – وذلك بتناوله لقوانين تضمن الوصول اليها ، الا انه يبقى ناقص بسبب عدم الفصل بين السلطات ، كما ان الواقع المعاش يقول العكس لانه لا يوجد من يطبقه (المحاباة الفساد اللاأخلاق) ."**

فحقيقة ان هنالك مشكلة كبيرة في تطبيق النصوص الدستورية في الواقع المعاش فهنالك في بعض الاحيان تناقضات او مخالفات لبعض النصوص الدستورية بحكم الملاحظة وبحكم الواقع المعاش

[1] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة .

وهو ما يصرح به المبحوث رقم10 " ... **عندما تتحول المواد الدستورية الى قوانين تؤول وفقا للسلطة القائمة مثلا حق الاضراب القانون يلزم المضرب او المتظاهر بالحصول على رخصة ذلك مما يجعله تحت رحمة الادارة التي لن تمنحه الرخصة."**

ومنه اذا نظرنا الى كيفية تطبيق الدستور فهي بعيدة كل البعد في مجملها بحيث لا يستفيد كل المواطنين من تلك المواد الدستورية .كما هنالك من المبحوثين من رأى ان الدستور الجزائري هو مجرد تقليد للدستور الفرنسي حيث يقول المبحوث **رقم 4 " هو حبر على ورق ، الدستور الجزائري عبارة عن ترجمة للدستور الفرنسي وجميع القيم التي يتكلم عنها لم تتحقق لا في زمن الحزب الواحد او التعددية."**

فاذا نظرنا الى هذا التصريح فهو عبارة عن حكم عام ومسبق ليس هنالك تمييز فهنالك فرق بين فترة الحكم الاحادي والتعددية بحكم التجربة التي تخوضها الجزائر بعد دستور 1989 هنالك تغير كبير في الوضع السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي وعلى مستوى الحقوق كذلك وعلى مستوى بعض القيم مثل الحرية السياسية وحرية الصحافة وحرية الراي وغيرها من الامور الايجابية التي لم تكن معروفة في وقت النظام الاحادي. وهاذا دليل على ان بعض تمثلات المبحوثين تسيطر عليها بعض الاحكام المسبقة وهو ما يجعلها جزءا من تكوين تلك التمثلات.

هنالك من ربط فكرة الدستور بالجانب الديني حيث يصرح المبحوث رقم13 ماجيستير في علم الاجتماع " **اظن الدستور اذا تجاوب والشرع الاسلامي يمكن ان يجسد هذه القيم ، وكلما ابتعدنا عن الشرع بات الدستور عبارة عن قوانين يمكن لأي فرد له السلطة ان يسنها وبالتالي يمكن ارتكاب الاخطاء ."**

وبالتالي هنالك من يعتقد انه كلما اقتربنا من التشريع الاسلامي يمكن تحقيق العدالة والمساوة والحرية وهذا خطا لان المشكل ليس في النص فالمشكل هو في الفرد والبشر فاذا اخذنا اقرب دولة

الى التشريع الاسلامي وهي السعودية فهي من الدول المصنفة من طرف المنظمات الدولية بانتهاك حقوق الانسان والحريات وهنالك من اعدموا بسبب المعارضة او الانتقاد ، ونحن نعرف ونرى ان الثروة النفطية وعائداتها هي في يد السلطة الحاكمة وهي العائلة الملكية. وبالتالي ليس المشكل في النص مهما كان مصدره اكان سماويا او وضعيا الخلل موجود في الانسان.

سابعا : نظرة المثقف الى بعض المواد الدستورية :

اردنا ان ندقق في بعض المواد الموجودة في الدستور من خلال اخذ اراء المبحوثين اتجاه المادة **29** من الدستور التي تنص على "**كل المواطنين سواسية امام القانون**" والمادة **32** التي تنص على "**ان الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمواطنة مضمونة**" باعتبار ان المادتين مرتبطتين بقضية المواطنة حيث ان المشرع الجزائري من خلال نص الدستور جسد النص القانوني للتمتع بحقوق المواطنة.

من خلال اجابات المبحوثين تبين ان مواقفهم تنقسم الى اتجاهين :

الاتجاه الاول يرى ان مواد الدستور هي نسبية التطبيق اي اذا تجسدت المادة في الواقع لن تطبق على اغلبية المواطنين وهو ما ذهب اليه المبحوث رقم 5 وهو انثى 37 سنة اذ تقول " **هذه المادة الدستورية لا تطبق على كل المواطنين ، بمعنى ان هنالك اشخاص لا تطبق عليهم هذه المادة انطلاقا من سلطة النفوذ والجاه...**" في حقيقة الامر الكلام هذا لا ينطق به من فراغ بل هنالك واقع حقيقي يعيشه المواطنون ،في اغلب مؤسسات الدولة.

فاذا اخذنا قطاعا واحد مثل العدالة الذي من المفروض ان يسهر على تطبيق المساواة بين المواطنين امام القانون الشيء الذي لا يمكن تحقيقه اذا تعلق الامر بقضايا تمس ناس لديهم نفوذ سياسيي او مالي. وهو نفس الشيء الذي ذهب اليه المبحوث رقم 17 ذكر 37 سنة حيث يقول " **تبقى كلمات فقط لان الافراد ليسوا سواسية في الواقع.**" وبالتالي على مستوى التجربة

الديمقراطية في الجزائر ومن خلال الثقافة السياسية اتجاه المسائل المتعلقة بالجانب القانوني ، فهنالك حتما في فجوة كبيرة بين النص والممارسة .

اما الاتجاه الثاني لا يرى تطبيقا لمواد الدستور فينظر البعض اليه كوثيقة مكتوبة لا اساس لها في الواقع لأنها تنتفي بانتفاء المواطن نفسه وذلك ما ذهب اليه المبحوث رقم 6انثى 34 سنة **"هذه عبارة فارغة – المقصود المادة 29من الدستور– من اي محتوى فلا يوجد مواطن اصلا بل مجموعة من الرعايا يحكمهم نظام مسطر مسبقا."**

من خلال هذه الواقف يمكن الاستنتاج انها تحمل نسبة من الاحكام المسبقة فبالنظر الى الواقع هنالك تفاوت في تجسيد المواد الدستورية فاذا نظرنا بعين فاحصة الى واقع المجتمع الجزائري نلاحظ ان فئات غير قليلة تستثمر الكثير من المواد المنصوص عليها في الدستور مثل اللجوء الى الاضراب كورقة للمطالبة بالحقوق وهو ما عرفته قطاعات التربية والتعليم و التعليم العالي وقطاع الصحة وغيرها من الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ فجر التجربة الديمقراطية ، وهو حق منصوص عليه في المادة 57 من الدستور **"الحق في الاضراب معترف به ، ويمارس في اطار القانون"**

بالإضافة الى الكثير من الحقوق مثل الحق النقابي وهو ما لاحظناه على مدى سنوات فعالية العمل النقابي خاصة مع وجود نقابات مستقلة في مختلف القطاعات وقدرتها على الضغط والتفاوض وتحقيق المطالب. كل هذا لا يمكن انكاره ،لكن كما قلنا سابقا ان التمثلات المتجسدة في مواقف بعض افراد العينة قد يغلب عليها طابع الاحكام المسبقة والنظرة العامة التي تعبر بدورها على النظرة الضيقة لديهم.

من خلال الاجابات المتحصل عليها كذلك لاحظنا بعض المواقف والآراء التي تحمل طابعا تحليليا فلسفيا وهو ما يبرر تأثير طبيعة تكوين المثقف في تمثلاته وهو ما صرح به المبحوث رقم 9 تخصص فلسفة السن 27 انثى اذ تقول حول المادة 29 من الدستور" **في هذه المادة يظهر القانون**

كمؤسسة لحفظ قيمة المواطنة اكثر من حفظه لقيمة المساواة في حد ذاتها لهذا كان من الاجدر القول : الناس سواسية امام القانون .وفي هذا القول الاخير أنسنة لمؤسسة القانون اكثر من القول الاول" .

من هنا يتبين صحة الافتراض الذي وضعناه عن تأثير التخصص على تمثلات المثقف لمفهوم المواطنة خاصة في بعدها القيمي والقانوني و . يمكن القول في الاخير ان الدستور قد يجسد كافة الحقوق ويحفظ الحريات الاساسية للمواطنين هذا على المستوى النظري لكن الذي ينقص هو الاليات التي تساعد في تطبيق هذه المواد على ارض الواقع بحيث يستفيد المواطن منها.

خلاصة:

بعد ما تطرقنا الى طبيعة تمثلات المثقف الجزائري لبعض المثل العليا للمواطنة والمتمثلة في مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ومن خلال التحليل لمختلف المؤشرات تبين ان التمثلات المختلفة تلك المثل نابعة من واقع معاش هذا الواقع قد يتم اختزاله في بعض الاحكام المسبقة التي تتشكل في اذهان الفئات المستجوبة وهي فئات اعتبرناها مثقفة، لكن الشيء الملاحظ ان تلك المواقف والاحكام لا تعبر في جزئياتها عن الواقع ، وهوما لاحظناه على المستوى تمثلات المثقف للدستور اذ تم اصدار الاحكام على عدم فعالية المواد الدستورية بعيدا عن فحص الواقع .كما يمكننا استنتاج الفرق بين التمثلات الذي تحدده طبيعة تخصص المثقفين. بعد ان تطرقنا الى البعد المثالي والقيمي للمواطنة سنحاول في الفصل الاخير تحليل البعد الممارساتي للمواطنة وذلك من خلال عدة مؤشرات.

الفصل السادس :

تمثلات المثقف الجزائري لممارسة المواطنة

تمهيد

اولا– نظرة المثقف إلى الفائدة من الانتماء السياسي

ثنيا– تمثلات المثقف للعلاقة الموجودة بين الحزب والمواطن

ثالثا– الانتماء السياسي لدى المثقف

رابعا – تمثلات المثقف الى منظمات المجتمع المدني

خامسا – مصلحة المواطن من المشاركة في الحركات الجمعوية

سادسا – تمثلات المثقف لمفهوم الانتخاب:

خلاصة

تمهيد :

يهتم هذا الفصل بالجانب العملي او الممارساتي للمواطنة وذلك في محاولة للإجابة عن الافتراض الثاني المتعلق بالبرهنة عن العلاقة الموجودة بين تمثلات المثقف للمواطنة والثقافة السياسية حيث لا يمكن الحديث عن المواطنة كشعور وكمثل وكتشريعات فقط بل الاساس في ذلك هو ممارسة هذه المواطنة في الحياة اليومية للأفراد والجماعات وذلك من خلال مؤسسات وتنظيمات وفضاءات ذات اساس سياسي، فالمواطن لا يمكن ان يكون مواطنا الا اذا مارس الحقوق المنصوص عليها في الواقع خاصة واننا نتحدث على فئة من المجتمع من المفروض ان تكون لديها نظرة واسعة ومعمقة حول الموضوع.

أولا : نظرة المثقف الى الفائدة من الانتماء السياسي للمواطن:

تعد قضية الانتماء الى حزب سياسي في المجتمعات الديمقراطية قضية وعي بممارسة المواطنة ، وكذلك لها علاقة كبيرة بما يسمى بالثقافة السياسية ،والمشاركة السياسية ، والنضال السياسي. فالأحزاب السياسية هي جماعات من الأشخاص المتطوعين والمجندين من اجل هدف رئيسي هو الوصول إلى السلطة مع الارتكاز على برنامج سياسي ويعتمد على التنظيم في المستوى المركزي وعلى المستوى القاعدي وبالتالي يمكنه الحصول على دعم جماهيري.[1]

فحسب **موريس ديفرجييه** ان قبل تاريخ 1850 لم يعرف أي بلد في العالم أحزابا سياسية بمفهومها العصري ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ، وابتداء من تاريخ 1950 بدأت الأحزاب السياسية تظهر في اغلب الدول المتحضرة وكانت الدول الأخرى تحاول تقليدها في ذلك.[2] ويشير **موريس ديفرجييه** ومقاربات أخرى ان الأحزاب السياسية وجدت للقيام بثلاث وظائف ***أهمها:***

بناء الرأي العام : من خلال تحليل وضعية البلد، بالاعتماد على قيم مرجعية وإيديولوجية معينة ، وتقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية وفقا لبرنامجها السياسي.

تجنيد الرأي العام : وذلك عن طريق برنامجها السياسي بشتى الطرق وخاصة عن طريق الإعلام، الإشهار السياسي ،الحملات الانتخابية .

انتقاء ومراقبة النخب السياسية : فقبل أي انتخابات تقوم الأحزاب السياسية بانتقاء مرشحيها، وتساهم في بروز النخب السياسية ، كما تقوم بمراقبة منتخبيها .[3]

---

[1] Le ROBERT **dictionnaire de sociologie**, op cite, p383.

[2] موريس ديفرجييه ،**الأحزاب السياسية** ، ترجمة :علي مقلد ،عبد المحسن سعد ،شركة الامل للطباعة والنشر ،القاهرة ،2011 ، ص6.

[3] Le ROBERT, op cite , p384.

يمكن القول إن الأحزاب السياسية مؤسسات وسيطة أساسية، بين المواطنين والسلطة السياسية داخل الأنظمة الديمقراطية.[1]

الحزب السياسي أصلا وجد ليخوض مختلف الصراعات السياسية والأيديولوجية داخل المجتمع ،وليساهم في التنشئة السياسية للمواطن. فالأحزاب تقوم بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها ، وتساهم في رفع الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع .[2]

إن تصورات عينة البحث من خلال نظرتها إلى الاحزاب السياسية في المجتمع الجزائري اتجهت إلى اعتبار الانتماء الحزبي كهدف لتحقيق المصالح والامتيازات الشخصية فمعظم الإجابات جاءت لتعبر عن فكرة رئيسية هي : أن الحزب في الجزائر هو وسيلة لتحقيق أهداف شخصية. حيث يصرح المبحوث رقم 3 " **الفائدة من الانتماء إلى الحزب السياسي ، هو الحصول على دعم وصلاحيات يستطيع الفرد من خلالها تحقيق أهدافه الشخصية بالوصول إلى السلطة أو الحصول على امتيازات إذا ما تحصل الحزب على السلطة، أما فيما يتعلق بخدمة الأخر كما يدعي كل منخرط، فأظن أننا بعيدون كل البعد على هذا المفهوم.**"

فحقيقة أن الواقع يثبت أن النشاط الموسمي النادر للأحزاب السياسية ،وضعف متانتها التنظيمية قد يجعلها بيئة للانتهازيين لتحقيق مأربهم بالإضافة الى ضعف الأحزاب في تلقين ما يسمى بالتنشئة السياسية لأعضائها ، هذه الحالة أدت إلى نشأة بعض السلوكيات والظواهر المتعلقة بالنشاط السياسي للأحزاب وخاصة عشية اي انتخابات ، واهم هذه الظواهر تغيير المنخرطين للأحزاب وعدم ثباتهم في حزب واحد، وذلك ما ذهبت إليه إحدى الدراسات التي قام بها فريق من الباحثين بمركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران، حيث كشف الفريق من خلال بحث

[1] ibide ,p384.

[2] د. علي نوير ، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية ،مجلة عالم الفكر** ،العدد 1 المجلد 40، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2011 ،ص29

ميداني حول الانتخابات المحلية لسنة 2007 عن حراك دائم وتنقل مستمر للمنتخبين عشية كل انتخابات [1].و الجدول التالي يوضح الظاهرة بشكل جلي :

جدول رقم 2 : **يوضح الانتقالات الحزبية للمنتخبين المحليين .**

نائب رئيس	جبهة التحرير الوطني	الجبهة الوطنية الجزائرية	
رئيس مجلس شعبي بلدي	الجبهة الوطنية الجزائرية	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	
نائب رئيس	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية
عضو	جبهة التحرير الوطني	عهد 54	جبهة التحرير الوطني

المصدر: حسن رمعون واخرون ، المواطنة امام تحديات المحلي ، دراسة ميدانية للانتخابات المحلية سنة 2007 بثلاث ولايات : وهران بلعباس وغليزان، في الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران 2012، ص 107.

[1] حسن رمعون واخرون ،**المواطنة امام تحدي المحلي** ،**في :مقاربات حول المواطنة في الجزائر** ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ،2012 ، ص 106.

ومن الأسباب التي خلصت إليها هذه الدراسة حول أسباب تنقل المنخرطين بين العديد من الاحزاب هو الصراع على تصدر القوائم الانتخابية وذلك ما يدعم فكرة و تمثلات المستجوبين في بحثنا هذا بحيث إن ترأس القوائم الانتخابية للمرشحين سوف يتيح لهم فرصة تقلد المناصب ، وبالتالي الحصول على الامتيازات وتحقيق المصالح. وهو ما صرح به المبحوث رقم 6 وهو انثى تخصص علم الاجتماع " **الفائدة من الانتماء إلى حزب سياسي هي فائدة مادية سلطوية ليس هدفها خدمة الشعب بقدر ما تهدف إلى خدمة أشخاص أو أفراد معينين**".

إذا من خلال تصريحات اغلب المبحوثين تبين لنا تأثرهم بالواقع السياسي الجزائري الذي أنتج قيما يتقاسمها معظم ممثلين اللعبة السياسية وهذا ما يميز الثقافة السياسية وما يبلور التمثلات السياسية لأغلب أعضاء عينة البحث.

هذا لا يعني عدم وجود تصورات مختلفة فمثلا هناك بعض المبحوثين قدموا مواقفهم اتجاه الانخراط في الأحزاب السياسية من خلال نظرة مثالية بالنظر إلى الواقع، وذلك ما ذهب إليه المبحوث رقم 16 إذ قال :" **إن الانتماء إلى حزب سياسي هو تجسيد لمبدأ المواطنة ويؤشر عن ممارسة الديمقراطية بكيفية واقعية** ".

أي ان الحزب السياسي هو فضاء لممارسة المواطنة لأنه يوفر للفرد إمكانيات الترشح للمناصب العليا والمحلية وما يسمى بالمشاركة السياسية وإبداء الرأي .يمكن القول انه لا يمكن الاستغناء عن الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية، لأنها تدفع المواطنين الى إعمال الفكر و الى التعبير عن آراءهم، فتصبح هكذا مدرسة حقيقية تعمل على تثقيف المواطنين بالمعلومات المدنية الا أنها تصبح ذات خطر حينما تريد التفكير محل الناخبين والتصرف محل الحكومة.[1]

[1] روبير بيلو ، **المواطن والدولة** ،ترجمة : نهاد رضا ،منشورات عويدات ،1960،ص163.

ثانيا : العلاقة الموجودة بين الحزب والمواطن:

كما قلنا سابقا ان للأحزاب أهمية كبرى في تكوين الوعي السياسي وذلك من خلال تأسيس علاقات متينة مع بنية المجتمع ومع المواطنين بصفة خاصة ،هذا على المستوى المثالي ، لأنه في الحقيقة اذا نظرنا الى نشأة الأحزاب في العالم الغربي انها ظهرت نتيجة لتطور طبيعي ، اجتماعي واقتصادي وفكري وسياسي ، وهذا ما لم يتحقق في مجتمعنا العربي ، فعندما نتأمل لظروف نشأة الأحزاب في مجتمعاتنا أنها ولدت مشوهة وولدت في سياق أزمة، وبالتالي فسياستها وبرامجها لتطوير وتحديث المجتمع ليست فعالة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى طبيعة المجتمع الذي تنشط داخله هذه الأحزاب له اهمية، فمجتمعاتنا تعاني من الأمية والجهل السياسي وهذا يؤثر على الوعي، إضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أبوية السلطة السياسية التي تقتضي الطاعة ورفض المعارضة من أبناء المجتمع.[1]

من هذا المنطلق ومن خلال المقابلات التي أجريناها وفي محاولة لفهم العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والمواطن اتجهت اغلب الآراء إلى اعتبارها علاقة موسمية أي أنها علاقة تظهر في فترات محددة وهي فترة الانتخابات وهذا ما ذهب إليه المبحوث **رقم3 تخصص علم الاجتماع 32 سنة** حيث قال " **المواطن غير مقتنع وغير مطمئن لهذه الأحزاب لأنها تظهر وتقوم بنشاطات جواريه في فترة الانتخابات وتختفي بعد ظهور النتائج**" وفي حقيقة الامر هذا ما لا يخفى على عاقل كلنا نعيش على وقع التجربة السياسية في الجزائر ومنذ بداية التسعينيات ونحن نلاحظ النشاط الحزبي الذي تميز بموسميته المتكررة في كل مناسبة فالمواطن قد لا يصله الخطاب الحزبي الا في موعد انتخابي محدد وهذا ما يجعل المواطن في واد والحزب في واد آخر.

[1] على ليلة ، **المجتمع المدني العربي** ، مرجع سبق ذكره ،ص152.

يلخص لنا **المبحوث رقم 10** – تخصص علم الاجتماع 40 سنة – علاقة الحزب بالمواطن بقوله "**بينهما برزخ لا يبغيان ،المواطن الجزائري لا يهتم بالأحزاب السياسية ، لأنه يراها نسخة من السلطة القائمة وشخصيا وفقا لقراءتي واستطلاعاتي لا يوجد في الجزائر سوى أيدولوجيات كانت مزدهرة في بداية التسعينيات وهي الأيدولوجيات الوطنية وكان يمثلها حزب جبهة التحرير الوطني ، والأيدولوجيات الإسلامية وكان يمثلها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والأيدولوجيات الاشتراكية البربرية وكان يمثلها حزب القوى الاشتراكية والأيدولوجيات اللائكية وكان يمثلها التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، إضافة إلى أحزاب مستنسخة منها ،حيث كان للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في المجتمع، لكن بعد النكسة الديمقراطية في سنة 1991 لم يعد الجزائري يهتم بأي حزب سياسي ماعدا النفعيون والانتهازيون ، وقليل من النزهاء ."**

حقيقة هذا التحليل او النظرة التي قدمها لنا هذا المبحوث تعكس الى حد كبير الواقع السياسي في الجزائر، فهنالك شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري لم تعد لها اهتمامات بالسياسة وبالانخراط في الأحزاب السياسية او ما قد نسميه باللامبالاة السياسية خاصة التعبير عن الرأي من خلال الانتخابات كالمقاطعة مثلا وسنتناول هذه القضية لاحقا . لكن هذه النظرة قد تكون نسبية لأنها تحمل بعض الأحكام المسبقة وهو ما يشكل جزءا من هذه التمثلات.

فحقيقة ان التجربة الديمقراطية في الجزائر التي حملت نوعا من الفشل في فترة ما لكنها لم تكن السبب الرئيسي في اعراض الناس عن الأحزاب ، بل طبيعة هذه الأخيرة هي التي لم تقم بالأدوار المنوط بها من اجل لفت انتباه المواطن الجزائري او الاهتمام بقضاياه الأساسية ومشاكله اليومية.

ثالثا : المثقف والانتماء السياسي:

من خلال تحليل مختلف إجابات عينة الدراسة لا حظنا ان اغلب الآراء اتفقت على فكرة جوهرية عندما طرحنا قضية الانتماء السياسي لدى المثقف الجزائري ، وهي التأكيد على أهمية انتماء المثقفين إلى الأحزاب السياسية فمثلا المبحوث **رقم 2** يصرح **"من المفروض المثقف هو الذي يقوم بالسياسة لخدمة المجتمع "** هذا يعني أن المثقف داخل مجتمعه لابد ان يكون لديه اهتمام سياسي يتماشى مع توجهاته وآرائه لكن ليس إجباريا فقد يكون الرأي السياسي خارج عن الانتماء الحزبي وذلك ما ذهب إليه المبحوث **رقم 9 تخصص فلسفة اذ يقول "عدم انتماء المثقف الى حزب سياسي بعينه لا يعني بالضرورة الحياد ، فالنضال الاديولوجي قد يتخذ أشكالا غير الانتماء الى أحزاب سياسية "**

فحقيقة إننا لا نلح على إجبارية الانتماء السياسي لدى المثقفين لكنا قد نرى القضية من وجهة نظر أخرى باعتبار المثقف مواطن لديه الحق في ممارسة مواطنته من زاويتها السياسية بحيث يكون لديه الحق في تأسيس الأحزاب او النضال داخلها، فالمثقف يتحلى بالمعرفة إضافة الى العمل والممارسة وفقا للثقافة المكتسبة فهو متعلم او متخصص، وهو صاحب قضية اجتماعية او سياسية يعمل من اجلها وفق رؤية للعالم .

ان المثقف لديه دور نضالي يهدف الى تغيير العقلية الشعبية ، وهذا يتطلب دخوله في النشاط العملي [1] ، ولا يكون ذلك الا في إطار مؤسساتي مثل النشاط الحزبي وغيره .

قد يطرح ذلك قضية التزام المثقف التي تختلف عن التزام المواطن العادي داخل مجموعة سياسية. فالتزامه يختلف كليا عن مشاركة المواطن السياسية التي تعبر عن ذاتها عبر الانتخاب كحد أدنى ،

[1] صلاح جرار ، **المثقف والتغيير**، دار الفارس للنشر والتوزيع،عمان ،2003،ص 19.15.

فالمثقف الملتزم هو الذي ينتمي الى النخبة الثقافية التي تمسك بالسلطة الفكرية ما يشكل وزنا وقوة قد تحرج ما يقابلها من سلطة سياسية .[1]

في هاذ الاتجاه يبرز تحليل **غرامشي** للعلاقة الموجودة بين الحزب والمثقف وللالتزام الأيديولوجي. فالمثقف حسب تعبيره هو **"المثقف العضوي للبروليتاريا " خلافا "للمثقفين التقليديين"** فان يكون المرء عضوا في الحزب الشيوعي يعني تلقائيا انه قد أصبح مثقفا.[2]

لكن هنالك من يري أن هذا الانتماء قد يؤدي الى إضعاف وظيفته الأساسية المتعلقة بالعمل الفكري والإنتاج المعرفي والتنوير والمساهمة في التغيير الايجابي للمجتمع في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ..[3] وبالتالي قد تتغلب المهمة النضالية والتغييرية على مهمة التفكير والفهم والتفسير ويصبح ماركسيا على حسب المقولة المشهورة الانشغال بتغيير العالم بدلا من فهمه. [4]

رغم تباين آراء ومواقف المبحوثين وانقسامهم بين معارض وموالي لفكرة الانتماء السياسي، إلا أننا لا يمكن إنكار الرأي السياسي للمثقف ، ومشاركته السياسية باعتباره مواطن سواء تجسد ذلك في إطار مؤسسة الحزب أو خارجها ، فهذا يجعلنا نقول ان الالتزام بقضايا المجتمع بمختلف ابعادها لا يكون دائما عائقا امام الوظيفة الفكرية فالكثير من المثقفين والمفكرين كانت لديهم نشاطات نضالية سياسية او اجتماعية وغيرها الا انهم لم يتخلوا ابدا عن مهمتهم الاساسية وهي الانتاج الفكري نذكر مثلا **ماركس** الذي كان مناضلا شيوعيا واشتراكيا، لكنه كان منتجا للفكر من خلال ما خلفه من

[1] جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين** ، ترجمة جورج كتورة ،دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2008/2003 ص103.
[2] المرجع نفسه ،ص123.
[3] المرجع نفسه،ص8
[4] علي حرب ، **اوهام النخبة او نقد المثقف** ،المركز الثقافي العربي ،بيروت 2004،ص155.

اثار وكتب ، نذكر كذلك **بيير بورديو** كمناضل شارك في العديد من التظاهرات الشعبية في فرنسا لكنه لم يفقد مكانته كمفكر وكسوسيولوجي ذو ثقل على الساحة المحلية والعالمية.

رابعا : تمثلات المثقف إلى منظمات المجتمع المدني :

تتجسد ممارسة المواطنة عبر مؤسسات مختلفة من أهمها تنظيمات المجتمع المدني و هو الامر الذي رسمه **توماس هوبز** حيث اعتبر أن المجتمع المدني تشكيلة من المؤسسات الحديثة التي تتولى تنشئة البشر على اساس من المساواة وبما يعمق لديهم قيم المواطنة[1] ، وبالتالي المجتمع المدني ركيزة أساسية من ركائز الدولة الديمقراطية ، وهو ما تحتاجه المجتمعات العربية اليوم وتطالب به عبر قوى فاعلة.

تتجه دراستنا الميدانية في هذا العنصر الى محاولة الكشف عن المعنى الذي يعطيه المثقف الجزائري لدور تنظيمات المجتمع المدني من خلال مواقف واراء العينة المستجوبة . ففي حقيقة الامر جاءت اغلب الاجابات عامة وسطحية ليست على مستوى عميق من التحليل لأهمية هذه التنظيمات في حياة المواطن ماعدا بعض الاجابات ، فهذا راجع اما لعدم مبالاة المستجوبين بتنظيمات المجتمع المدني ، او تشكيلهم لنظرة سلبية اتجاه الحركات الجمعوية باعتبارها غير مستقلة ولا تقوم بدورها المنوط بها. حيث يقول المبحوث رقم **10 تخصص علم الاجتماع "تنظيمات المجتمع المدني هي الوسيط بين السلطة والشعب ان اهتمت بالشعب صلحت السلطة وان اهتمت بالسلطة فسد الشعب والسلطة معا."**

ماعدا هذه الاجابة التي قدمت نوع من التصور الى وظيفة تنظيمات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه في حياة المجتمع. فحقيقة هنالك علاقة وساطة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي جوهر هذه العلاقة كما يقول المبحوث رقم 13 " **تسمح بإعطاء صورة واضحة عن الحياة التي يعيشها**

[1] علي ليلة ، **المجتمع المدني العربي** ، مرجع سابق ص201.

الانسان في المجتمع ورفع مختلف المشاكل للمسؤولين بصدق وشفافية والتنديد بنقائص النظام واقراح حلول تخدم المصلحة العامة."

وهكذا تتقرر العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في اغلب الاحيان في صورة صراع ، لكن هذه العلاقة تتميز بالخلل وعدم التوازن وذلك على مستوى الماهية فبالنسبة للدولة ترادف معنى السلطة وهي الخاصية الأساسية لها، التي لها الحق في الاستعمال الشرعي لهذه السلطة . لكن بالنسبة للمجتمع المدني يشوبه تساؤلات كثيرة وكبيرة أهمها ما هو مفهوم هذا المجتمع المدني وما هي مكوناته وحدوده؟ وهذا إشكال نظري.

ومن جهة ثانية إشكال معرفي حول نشأة المجتمع المدني وتاريخه المرتبط بالمجتمعات الغربية وذلك مرتبط بتجربة تاريخية ونوعية لها حمولة معرفية محددة، وهذا ما لم تعرفه المجتمعات العربية. [1]ومن جهة ثالثة يمكن طرح السؤال التالي هل مكونات المجتمع المدني في العالم العربي موحدة غير منقسمة الرؤى والأهداف ونحن نعرف تركيبة هذه المجتمعات من نخب مختلفة المشارب والمناهل التقليدية التراثية والحداثية؟

اذا سنحاول اعطاء تحليل لظاهرة المجتمع المدني من خلال عرض تعريفه واهم الافكار فلسفية والنظرية المتعلقة بطبيعته، ثم نقوم بتحليل للمفهوم من خلال واقع المجتمع الجزائري.

لا يمكن فهم بروز استخدام مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة وغيرها في البلدان العربية إلا إذا فهمنا اهتمامات هذه الدول الحديثة الاستقلال في فترات الستينات والسبعينات .ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين أساسيين هما:

[1] سعيد بنسعيد العلوي واخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001،ص11-12.

أولا : لقد برزت مفاهيم الحداثة والديمقراطية في القاموس السياسي العربي بعد أن تراجع عهد الفكر القومي في مشاريع الدولة العربية وبالتالي غاب التفكير حول تلك المفاهيم وفي هذا الباب يرى **خالد لحروب** أن هذا الغياب جاء نتيجة اهتمامات أخرى تصب في جوهر الفكر القومي و هي :

- الاهتمام بمواضيع مثل دور الدم واللغة والتاريخ في تشكيل الوعي القومي العربي.
- حتميات التخلص من الاستعمار والتبعية إلى الخارج و مواجهة الخطر الصهيوني.
- الشك في قيام ديمقراطية عربية لأنها بمثابة الخطر على الوحدة العربية .[1]

ثانيا : سقوط القطبية الثنائية من الصراع العالمي وبقاء الأحادية الغربية الرأسمالية وتجلي مؤشرات العولمة متأصلة في نموذج واحد ،ومهددة كل الثقافات الأخرى خاصة الثقافات السياسية وظهور ما نسميه بعولمة المفاهيم. زيادة على ذلك مساعدة التطور التكنولوجي في مجال الإعلام و كثرة الارتباطات الاقتصادية والسياسية بين الدول والمعاهدات الدولية وغيرها كل ذلك أدى إلى تبني الكثير من المفاهيم في الخطابات العربية سواء بالنسبة للنخب السياسية او المثقفة. هذا يجبرنا على طرح السؤال التالي :

هل التغيرات العالمية التي ذكرناها أثرت على تركيبة المجتمع العربي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و أدت بشكل منطقي إلى الحديث على مفاهيم مثل المجتمع المدني أم أن هذ المفاهيم هي عبارة عن مشاريع تحملها نخب معينة في المجتمع.؟

رغم كل ما قلناه يبقى الحديث عن المجتمع المدني في العالم العربي واقعا لا يمكن إنكاره مادام ان مؤشرات كثيرة تدل على وجوده إذا فهل وجوده يدل على مفهومه؟.

المجتمع المدني في الغرب بمثابة الوسيط بين المجتمع بمختلف شرائحه وبين الدولة، ورأى بعض المفكرين الغربيين أن للمجتمع عينا فاحصة ومستقلة، وهذه العين هي مجموعة واسعة من الجمعيات المدنية

[1] خالد لحروب ، في: خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2001.ص 100.

اليقظة المنظمة ذاتياً. و هي ضرورة لازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق أهدافها عن طريق إشراك نسبة من المجتمع في مراقبة الدولة .أي أن الأمر لا يقتصر على الأحزاب السياسية بل يشتمل بالإضافة إليها على مؤسسات اجتماعية ومهنية وتعليمية ونقابات ومواد ثقافية واجتماعية تمثل طيفاً واسعاً من السكان والمثقفين والناشطين و ليس هدفها الوصول إلى السلطة.

من هذا المنطلق لابد أن ننبه إلى أمر مهم هو مسالة توظيف المفاهيم في الدراسات الاجتماعية فقد شاع استخدام مفاهيم مثل حقوق الإنسان ،آو المواطنة أو الديمقراطية دون ربطها بظروف نشأتها لأننا عندما نقول مفهوم يعني تجريد لمعطيات واقع معين أي هناك بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بني عليها المفهوم وتختلف عن البيئة التي نقل إليها وهذا ما ذهب اليه الفيلسوف محمد عابد الجابري وهو ما ذكرناه سابقا.

السؤال الذي يطرح نفسه ألان كيف نعرف المجتمع المدني في ظل هذا التجاذب بين تداولاته من مكان لأخر. فكما رأينا سابقا مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة بل تم بناؤه تدريجيا تاريخيا وفكريا.

إذا أردنا أن نعطي تعريفا أوليا للمجتمع المدني فيمكن القول انه مجموعة من التنظيمات المتعددة الأهداف ذات الغاية المشتركة وهي نشر **الحس المدني** ، هذه التنظيمات تحتل موقعا وسطا بين العائلة التي هي نواة البناء الاجتماعي والنسق القيمي في المجتمع من جهة والدولة ومؤسساتها ذات الطابع الرسمي من جهة أخرى.

لكن إذا أردنا أن نقف على تعريف دقيق للمجتمع المدني فلابد أن يتصف بما يلي :

- تنظيمات المجتمع المدني تطورت تاريخيا نتيجة تغيرات موضوعية وفكرية .
- هذه التنظيمات لا تسعى إلى ممارسة السلطة ولا هي هدف لها لكن من جهة أخرى تعمل على الضغط عليها وذلك لحماية حقوق المجتمع.

- إن تنظيمات المجتمع المدني هدفها إشباع حاجات الأفراد خارج إطار العائلة وتطلب ذلك من الدولة، والحاجات المراد تحقيقها متنوعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ..[1]

يخلص المفكر **العربي عزمي بشارة** إلى أن المجتمع المدني جاء ليحل التناقض بين الإنسان والمواطن الذي يتخذ شكل التناقض بين الدولة والمجتمع [2].

إن المجتمع المدني يعبر عن تطور مجتمعي، تصبح فيه العلاقات الرابطة بين العناصر الفردية وتراعي مصالحها بدون استثناء، بل وتسمح لها بالمساهمة في فحص هذه العلاقات وتطويرها وتغييرها. إذ يمكن لكل تشكيلة اجتماعية أو فئة أو جهة، المساهمة في تسيير وسطها، فتتعدد بذلك مراكز القول والفكر والفعل. الشيء الذي يسمح بالحديث عن المساواة داخل المجتمع المدني. وربما كانت هذه المساواة هي العنصر الأساسي المكون له.

عند الحديث عن الظواهر الاجتماعية في الجزائر ومنها المجتمع المدني تعتبر سنة 1988 منطلقا رئيسيا لتحليل التحول الاجتماعي، كما ذكرنا سابقا ،ونحن نركز على التحول أكثر من التغير نظرا للفرق الشاسع بين المفهومين. فظهرت الأحزاب السياسية استنادا لمواد دستورية وظهرت الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها بمقتضى القانون رقم 31-90 المؤرخ في 14-12-1990 .[3]

هذا لا يعني انه من قبل لم تكن هناك جمعيات، بلى لقد وجدت جمعيات حتى أثناء الاستعمار لكن الانفجار الجمعوي كان ملفتا للانتباه بعد سنة 1988من حيث الإطار القانوني والكمي والنوعي .

---

[1] علي ليلة، **المجتمع المدني العربي** ،مكتبة الانجلو- المصرية، القاهرة 2007،ص19.

[2] عزمي بشارة : **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1998 ،ص 72.

[3] احمد بوكابوس ، مجلة دفاتر المركز، **في الحركة الجمعوية في الجزائر** ، منشورات المركز الوطني للبث الانثروبولوجي والاجتماعي ، وهران ،2005.ص 75.

لكن السؤال الجوهري المطروح هنا: هل تشكل هذه التنظيمات التي تستند على أساس قانوني- يعني ان الدولة هي التي وفرت الإطار القانوني لظهورها – مفهوم المجتمع المدني كما رأينا يلعب دور الوساطة بين المجتمع والدولة وإشباع حاجات الأفراد، وغيرها من المهام ؟

في نفس هذا الاتجاه يتساءل الجابري عن نقطة مهمة: إذا كنا نعني بـ"المجتمع المدني" التنظيمات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بنوع من الخدمة للمجتمع ككل، فأين سنضع الجمعيات الإسلامية الخيرية المستقلة التي تقوم بخدمة المجتمع أثناء الكوارث الطبيعية...؟

هذا يحيلنا على قضية جوهرية تثيرها طبيعة المفهوم ، فانتماء الأفراد إلى المجتمع المدني لا يتم وفق مرجعية دينية او عائلية أو جهوية وعرقية كما رأينا وان تم ذلك فسينفي قيمة الحداثة التي تصبغ المفهوم. الحل يراه **الجابري** أن نتجه إلى دراسة الواقع في حد ذاته لنلتمس محددات مفهوم المجتمع المدني ، والاستعانة بالظروف التي أثارت إمكانية الحديث عنه في الوقت الراهن ويجيب أن هنالك مؤشرات واقعية تدل على قيام مجتمع مدني .

نفهم من هذه الرؤى انه لابد من فهم مكونات الواقع في المجتمع الجزائري فلا يمكن الجزم بقيام مجتمع مدني بالمفهوم الغربي كما يتصوره البعض ،بحيث لا يمكن انتقاء من الواقع ما نريد أو كما يقال نخضع الواقع للفكر بل العكس هو الذي لابد أن يحدث.

يري السوسيولوجيان الجزائريان – **علي الكنز وعبد الناصر جابي** – إن هنالك مجتمعان في الجزائر مجتمع العصرنة الذي هو مجتمع يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة المفرنسة والذي يرفع شعارات الديمقراطية الحداثة ، ويتجسد هذا المجتمع تقريبا في المجتمع المدني الذي يعبر عن الكثير من المؤسسات

والجمعيات والهياكل [1]... والمجتمع الأخر الذي يعاني من التهميش وقد يضم عدت فئات حتى من الطبقة الوسطى قد يتبنى معظم أفراده أفكارا دينية وتقليدية .

يمكن اختصار الفكرة في انه يوجد في الجزائر نموذجين من الحياة الاجتماعية واحدة تستند على الحداثة، وأخرى تستند على الاصالة مع أنهما في الواقع متداخلان على مستوى الفرد والجماعة. أي يمكن للعلاقات الدينية والقرابة أن تخترق نشاطات تنظيمات المجتمع المدني وهذا ما يعبر عن ازدواجية لها دلالاتها السوسيو- تارخية واعني الاستعمار والعولمة.

يقول الجابري " **إن المشكل الذي نعانيه هو مشكل الازدواجية التي تطبع كل مرافق حياتنا المادية والفكرية"** و يتوصل إلى فكرة واقعية وجوهرية مفادها أننا نقبل الازدواجية ونرفضها في نفس الوقت .نقبلها من حيث أننا نمول القطاعات والمرافق الخاصة بالعصرنة والمرافق الخاصة بالأصالة ونرفضها على صعيد الفكر، فالبعض يدعو إلى تبني القيم العصرية والبعض الأخر يدعو إلى التمسك بقيم التراث[2].

قد يبدو للقارئ أننا خرجنا عن موضوع المجتمع المدني في الجزائر هذا للوهلة الأولى لكننا نرى في هذه القضايا أنها الجوهر في فهم ظاهرة المجتمع المدني كظاهرة سوسيولوجية تحتاج إلى تحليل وتحقيق .

وما نخلص إليه من خلال كل ما عرضناه هو أن المجتمع المدني في الجزائر موجود كواقع مادي من خلال بنيته التنظيمية الاجتماعية والثقافية لكنه يتأثر بمحيطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وخصوصيات المجتمع الثقافية. هذا من جهة ومن جهة أخرى ندعوا الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية إلى الاهتمام بمثل هذه الدراسات التي تعطي دفعا قويا في تدعيم الوعي بالأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني وخاصة نشر قيم المواطنة والحس المدني وثقافة التسامح عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تقدمها مختلف مؤسساته.

[1] على الكنز ، عبد الناصر جابي ، **في الأزمة الجزائرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999ن ط2،ص265.

[2] محمد عابد الجابري ، **المسالة الثقافية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط3 ،2006 ،ص58.

خامسا : مصلحة المواطن من المشاركة في الحركات الجمعوية :

من خلال اجابات المبحوثين اتفق اغلبهم على الاهمية القصوى لمشاركة المواطن في الحركات الجمعوية باعتبارها تساهم في نشر الوعي والمعرفة بحقوقه ، فالنضال الجمعوي يلعب دور كبيرا في تعريف المواطنين بمسؤولياتهم وحقوقهم المتعددة خاصة في مجتمع مثل الذي نعيش فيه، اين يغيب الوعي السياسي والحس المدني ، طبعا هذا يتحقق اذا ادت هذه الحركات الجمعوية الادوار والوظائف المنوطة بها وذلك ما ذهب اليه المبحوث رقم 4 " **نعم كلما كان المواطن اكثر تهيكلا في الحركة الجمعوية كلما استطاع التأثير وتحصيل حقوقه وحقوق من يمثلهم.**"

ليس هذا فحسب بل ان الانخراط الواسع للمواطنين في المنظمات المدنية والنقابات وغيرها يعتبر تدعيما لوظيفة المجتمع المدني، حيث تعطيه دعما وشرعية خاصة القاعدة الجماهيرية الكبيرة تشكل وسيلة ضغط وهو ما يؤسس رأيا عاما يحسب له الف حساب ،كما هو متوافر لدى الدول الغربية، وهو ما ذهب اليه المبحوث رقم 15 تخصص علم الاجتماع حيث يقول " **مشاركة المواطن في الحركات الجمعوية هو تقوية وتدعيم للمجتمع المدني الذي من مهامه مراقبة المجتمع السياسي والتدخل لمحاولة تصحيح مساره حين يجب ذلك .**"

من خلال التأمل في هذه الافكار والاجابات يتبين لنا ان هنالك نظرة تقيم التعارض بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي الذي تمثله الدولة وهذا ليس صحيح لان الامر مرتبط بثقافة سياسية ولدت في بيئة خاصة جدا ، فكما يقول البعض العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تنشا وفقا لطبيعة النظام فاذا كان النظام ديمقراطيا فالعلاقة تكون متكاملة. والعكس صحيح أي كلما كانت الدولة ذات نظام شمولي او دكتاتوري فتبرز صفة التنافر بين الطرفين.

فالدولة في النظام الديمقراطي ليست جسما متنافرا مع المجتمع او كائنا سياسيا قاهرا له ، بل هي تمثيلية له ، أي تراعي مستوى التوازن بين الحقلين الاجتماعي والسياسي ، او قد تكون انعكاسا

لتناقضات البنية الاجتماعية وممثلا لها. ومن ثمة يمارس المجتمع المدني سلطته في في ظل اشتغال الدولة . اما الدولة في النظام السياسي الاستبدادي مثل بعض الانظمة العربية فتكون جسما مغلقا على نفسه منفتحا على الفئوية الضيقة وبالتالي ليس لها تمثيل ،ما يؤدي الى فقدانها للشرعية.[1]

سادسا : تمثلات المثقف لمفهوم الانتخاب:

يعتبر الانتخاب حق من حقوق المواطنة ، ووسيلة وامتياز رمزي لسيادة المواطنين. فهو في الممارسة الديمقراطية وسيلة للمواطن لاختيار ممثليه من جهة ، ومن جهة اخرى وسيلة لتنظيم الحياة السياسية ، من خلال ضبط الصراع بين الجماعات السياسية ، وادارة النقاشات السياسية بدلا من العنف. احتل الانتخاب في المجتمعات الديمقراطية مكانة هامة من خلال تأسيس نوع من الشرعية لطبيعة الحكم ، اذا يمكن وصف الانتخاب كرمز لمقدس جديد وهو المجتمع السياسي الذي يضمن الرابط الاجتماعي ويحدد مصير الجماعة.[2]

بواسطة الانتخابات يمكن القضاء على عزلة الافراد داخل المجتمع ،فهو يؤسس رمزيا لجماعة المواطنين la communauté des citoyens ومصدر الشرعية السياسية .اذا هو وسيلة ديمقراطية اساسية لإعطاء السلطة للحكام ، حيث ربط البعض بين الديمقراطية والانتخاب وجعلوا الواحد شرط لتحقيق الاخر ، اي لا يمكن للديمقراطية ان تقوم دون اتخاذ الانتخاب كوسيلة لاختيار الحكام.[3]

اذا يمكن الاعتماد على الانتخابات كآلية للتعبير عن سيادة الشعب، أداة لقياس درجة ولاء وقبول المواطنين لجهة حزبية معينة أو لبرنامج معين، لا يمكنها ان تستقيم إلا بوجود ضوابط أساسية وضرورية منها وجود حاضنة ديمقراطية، مبدأ فصل السلطات، خضوع جميع المؤسسات لمراقبة ممثلي

[1] عبد الاله بلقزيز ،**في الديمقراطية والمجتمع المدني** ، مرجع سابق ،ص32-33.

[2] Dominique SCHNAPPER ,**qu'est-ce que la citoyenneté** ,op cite ,p141.

[3] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر**، جامعة القاهرة ،2008،ص144.

الشعب في البرلمان، حكومة مسؤولة أمام البرلمان الى اخره...[1] اذا لا يجوز الحديث عن معنى الانتخابات الا في ظل نظام حكم ديمقراطي تعددي...

ان الانتخاب هو احد اشكال التعبير السياسي الذي يعبر من خلاله المواطنون داخل دولة ما عن فعل المشاركة السياسية ، لكن يبقى الانتخاب من وجهة نظر علم الاجتماع ظاهرة اجتماعية قابلة للدراسة والفهم والتفسير ، بحيث تعددت المداخل النظرية والميدانية التي حاولت دراسة هذه الظاهرة وما تحمله من اثار على المجتمعات فكانت البدايات من الولايات المتحدة الامريكية منذ سنة 1930.

حيت ركزت الدراسات السوسيولوجية للانتخاب ليس على الفعل الجماعي فقط بل على الناخب كفرد له علاقة مباشرة بالخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية. ويعتبر **بول لازارس فيلد Paul Lazarsfeld** رائدا في ذلك [2] . دون ان ننسى مدرسة **ميتشيغان Michigan** التي تعتبر رائدة في الدراسات السوسيولوجية الميدانية حول ظاهرة الانتخاب .

لم تكن المقاربة السوسيولوجية الوحيدة بل ظهر توجه اخر جدير بالاهتمام الا وهو **التحليل الايكولوجي** للانتخاب الذي يهتم بدراسة الجماعة الانتخابية في وسطها الجغرافي . اذ يتم التركيز على نتائج الانتخابات في رقعة جغرافية (مثل مكتب انتخابي او بلدية) وربطها بخصائصها السكانية .وهوما قام به الباحث **André Siegfried** حيث ركز على الوسط الجغرافي وربطه بالاختيارات السياسية للناخبين.[3]

[1] عبد العزيز فجال، **سوسيولوجية الفعل الانتخابي**، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

[2] Jean-Philippe Lecomte ,**L'essentiel de la sociologie politique** ,Editions Gualino, Paris,2006,p127.

[3] Jean-Philippe Lecomte ,Op cité, p123.

اذا من خلال تحليل اجابات المبحوثين لا حظنا انقسام الاجابات في الغالب الى قسمين هنالك من يعتبر الانتخاب **كحق** وهناك من يعتبره **واجب** فمثلا المبحوث **رقم 5** يصرح " **ان الانتخاب هو ممارسة لحق شرعي ودستوري يعبر عن انتماء الفرد للوطن** " وهذا يدل على وجود نوع من الوعي السياسي لدى بعض افراد العينة باعتبار ان الانتخاب هو احد الحقوق التي يتمتع بها المواطن بالرغم ما يقال عن العملية الانتخابية في الجزائر وغيرها من الدول عن عمليات التزوير التي تشوب الكثير من الانتخابات ، لكن على الاقل هنالك اقرار بوجود كلمة للشعب من خلال الصندوق ،وذلك ما قد يرسخ فكرة الديمقراطية عاجلا ام اجلا ومقارنة مع كثير من الدول المتخلفة سياسيا.

لكن هنالك بعض المبحوثين من صرح العكس فمثلا المبحوث رقم **2 يقول** " **الانتخاب واجب وطني** " وهوما يعكس عدم الوعي السياسي وهاذا مرده الى نوع من التنشئة السياسية التي ربما تلقنها الافراد عن طريق الاعلام او عن طريق الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المتمثلة في القيم التي تأسست ابان فترة التعددية السياسية والتي عمل النظام عبر مختلف الوسائل بثها في نفوس المواطنين حتى يحفزهم على الاقبال على التصويت والانتخاب.

كما نلاحظ ان الاجابات لم تتخلص من النزعة الواقعية حيث دائما كان هنالك اسقاط على الواقع نظرا للتجربة التي عاشها الجزائري طوال سنوات ودورات من العمليات الانتخابية التي كانت دائما تحمل طابعا متشابها من خلال المنافسة السياسية ومن خلال النتائج المترتبة عن التجربة الانتخابية خلال 25 سنة تقريبا فمثلا المبحوث رقم **10** يصرح ان الانتخاب " **سلطة يملكها المواطن لتعيين مسؤوليه ، هذا اذا كان الانتخاب نزيها** " هذا يدل على اكتساب الفرد الجزائري لثقافة سياسية لا يهم ان كانت صحيحة ام خاطئة لكنها تعبر عن تمثلاته للحدث السياسي من خلال تجربته ومشاركته السياسية ، فمنذ ما يقارب الثلاث عشريات خاصة بعد الانتقال السياسي من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية اكتسب الجزائري نوع من التجربة الانتخابية ، جعلته يحصل

على نوع من الثقافة السياسية لكن الغريب في الامر اننا نلاحظ ونقارن من خلال هذه الدراسة اراء او تمثلات عينة مصنفة من النخبة المثقفة على الاقل ولو افتراضيا .

لكن من خلال الآراء المتحصل عليها ليس هنالك فرق بين راي المواطن العادي الذي نستمع اليه اتجاه الاحزاب والانتخابات في الكثير من المناسبات خاصة عبر وسائل الاعلام، وبين راي بعض المثقفين وهو ما يطرح اشكالية التمثلات التي يذهب العديد من الدارسين والمختصين الى اعتبار، ان جزءا كبيرا من هذه التمثلات يتكون من الحس المشترك والاحكام المسبقة .

وهذا ما يعكس طبيعة ونوعية هذا المثقف الذي يعيش نوع من الانعزال والبعد عن القضايا المجتمعية وخاصة ذات الطابع السياسي.

1- نظرة المثقف الى الفعل الانتخابي في الجزائر :

حقيقة ان الانتخاب كما قلنا سابقا هي الية ديمقراطية، تمكن الشعب من اختيار من يمثله وذلك من المستوى المحلي الى المستوى الوطني ،سواء تعلق الامر بانتخاب الاشخاص او الدساتير. فالجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية لها تجربة نوعا ما متميزة بخصوص الفعل الانتخابي وفي ما يتعلق بعملية الانتقال الديمقراطي الذي اتت به احداث 5 اكتوبر 1988.

فنحن نتحدث عن تجربة ديمقراطية فتية بغض النظر عن ما يقال من كلام على انها شكلية او انها تخدم النظام الحاكم . المهم انها تجربة حدثت وغيرت الكثير من الوقائع في المجتمع ، لعل من اهمها الفعل الانتخابي الذي يتكرر عبر فترات زمنية معينة بأشكال مختلفة من الانتخاب الرئاسي الى التشريعي الى المحلي الى الاستفتاء الدستوري وغيرها من الانماط الانتخابية. فاردنا من خلال دراستنا هذه معرفة مواقف المبحوثين اتجاه الفعل الانتخابي باعتباره ظاهرة اجتماعية وسياسية تحدث اثرا على حياة المواطنين .

تتجه معظم الاجابات الى اعتبار الفعل الانتخابي في الجزائر مازال بعيدا عن معناه الحقيقي كسلوك ديمقراطي وهو ما ذهب اليه المبحوث رقم **15 السن 32 "الفعل الانتخابي في الجزائر لا يزال بعيدا عن التقاليد الحقيقية للديمقراطية الحقة "** فبالنظر الى نتائج الانتخابات التي جرت على مدار السنوات الماضية يتبين لنا ان هنالك دائما تكرار لفوز حزب معين او التصويت لصالح شخص – **الرئيس** – او اشخاص– **النواب** – لهم علاقة بذلك الحزب هذا يدل على ان الفعل الانتخابي اما يكون موجه او هنالك وزن وقاعدة شعبية لذلك الحزب او الرئيس ، خاصة مع بروز ظاهرة العزوف والمقاطعة التي ظهرت بقوة والتي سوف نخصص لها مجالا للتحليل في الصفحات اللاحقة.

يصرح المبحوث رقم **20 " ان الفعل الانتخابي في الجزائر موجه منذ البداية من طرف مرشحي السلطة ،مزور في الانتخابات التشريعية والرئاسية ،وكل التعديلات الدستورية والاستفتاءات الشعبية ، فقط هو يتميز بنوع من النزاهة في المحليات ، وهذا وفقا لتجربتي الخاصة في العمل الانتخابي "** اذا نلاحظ كما صرحنا سابقا ان هذا النوع من التصور هو محدد بنوع من الثقافة السياسية التي اكتسبها افراد المجتمع مع اضافة بعض المحددات خاصة وان هذا المبحوث رقم 20 كان منتميا الى جزب جبهة التحرير الوطني وهو ما يجعله على الاقل يكتسب نوع من التجربة في العمل السياسي .

هنالك بعض الآراء والمواقف التي تميزت بنوع من الغموض فمثلا المبحوث رقم **1** يصرح **" ان الفعل الانتخابي في الجزائر هو امر مبهم"** ففي حقيق الامر، من خلال هذا النوع من الاجابات ، لابد من ذكر مسلمة مفادها ان المثقف الحقيقي الذي يهتم بقضايا المجتمع والذي لديه القدرة على تحليل الظواهر المجتمعية بمختلف ابعادها غائبة في مثل هذه التصورات ،مما يجعل بعض المواقف تتميز بالسطحية والبعض الاخر غير مفهومة مثل الاجابة رقم 12 **" كمساهمة بصوت في اختيار**

الاشخاص للتفويض لهم مسؤولية تسيير هياكل الدولة." وبالتالي توضع مصداقية صفة المثقف على المحك وهو ما يطرح بقوة مكانة ووظيفة هذا المثقف خاصة في المجتمع الجزائري .

فاذا اردنا ان نخوض في تحليل نوع المثقف الموجود على الساحة الاكاديمية اي الموجود في الجامعات فعلينا ان نقارن بينه وبين سلفه الذي كان موجودا في سنوات مضت حيث كان اغلب المثقفين يتموقعون في اطار التصنيف الأيديولوجي **ماركسي ليبيرالي اسلاماوي** وهو ما كان موجودا في فترة الحرب الباردة اضافة الى فترة الاستعمار و تأسيس ما يسمى بالمثقف القومي والتحرري الذي تفتح وعيه على صدمة الاستعمار والهيمنة الغربية ، حيث عمل مثقف التحرر الوطني على المساهمة في بناء دولة الاستقلال وشارك في تشكيل أيديولوجية دولة الوحدة في مقابل دولة التجزئة.[1]

واتخذ المثقفون القوميون من القضية الفلسطينية محورا رئيسيا من نشاطه ونضاله حيث جمعت القضية قطاعات واسعة من الانتلجنسيا العربية وكانت الاساس لظهور الصراع بين الغرب الامبريالي وحركة التحرر والنهوض القومي. مع ظهور فئات مثقفة ذات مرجعية اديولوجية خاصة في الفترات التي تلت استقلال الدول العربية ومن بينها الجزائر. ظهر نوع اخر من الفئات المثقفة المرتبطة بالمال وخاصة عندما نتحدث عن دول نفطية ذات دخل ريعي ، حيث اغتنم البعض الفرصة للتقرب من الحكام وعمل على احتلال الفراغ الفكري بهدف الحصول على المال والجاه وهو بذلك بعيد كل البعد عن الوظيفة الحقيقية لنشاط المثقفين . وبالتالي نحن ذكرنا نموذجين من المثقفين واحد يدافع عن قضية واديولوجيا والاخر يدافع عن مصلحة مادية.

لكن السؤال الذي نطرحه: اين نضع المثقف العربي والجزائري اليوم امام التحولات والتغيرات التي تعرفها الساحات المحلية والعالمية ؟ هل نحن اليوم امام مثقف بدون وظيفة وبالتالي لا يحق لنا تسميته بالمثقف .؟

[1] محمود عبد الفضيل ، **المثقف العربي : سعيا وراء الرزق والجاه، في : المثقف العربي** ، مرجع سابق،121.

هذا يجعلنا نستنتج ان مثقف اليوم سواء في العالم العربي او في مجتمعنا هو مثقف فاشل عاجز عن فهم واقعه ودوره ، فهو تائه بين طلب الرزق والدفاع عن قضية او أيدولوجية معينة ، وهو ما يؤدي به الى فقدان مصداقيته في اعين الناس. وبالتالي هو مسؤول امام الامة والتاريخ.

2- نظرة المثقف الى ظاهرة العزوف عن الانتخابات :

ظاهرة العزوف عن الانتخابات ليست ظاهرة جديدة او موجودة في الجزائر فقط ، ففي كل الدول التي تعرف تجارب ديمقراطية هنالك نوع من العزوف عن التصويت وقد تختلف التفسيرات حسب انواع الدول وانواع الانتخابات ، فالبعض لا ينتخب على اساس اللامبالاة والبعض الاخر ينظر الى المقاطعة انها نوع من الموقف السياسي كما هناك من يراها ظاهرة سلبية .

وكمثال على ذلك نرجع الى الانتخابات التشريعية الاخيرة في الجزائر التي اجريت في 10 ماي 2012 حيث بلغت نسبة المشاركة 43،14٪ .اذ بلغ عدد الناخبين المسجلين 21.645.841 مليون مسجل عدد الناخبين الذين صوتوا 9.339.026 مليون ناخب ، عدد الاصوات الملغات 1.704.047 مليون حيث بلغت نسبة المشاركة بالنسبة للأصوات المعبر عنها35.27%. [1] وبالتالي تبين لنا هذه الارقام مدى حجم العزوف لدى فئات كبيرة من الشعب الجزائري.

فمن خلال الاجابات التي تحصلنا عليها في هذا البحث اتجهت معظم الآراء الى اعتبار مقاطعة الانتخابات نوع من عدم رضى المواطن على الوضع السياسي و هو ما ذهب اليه المبحوث رقم 11 بقوله " **هو حق يكفله الدستور والقانون .اما في الجزائر فصارت المقاطعة تعبير ساخر من المواطنين ضد السلطة (ورايي الشخصي بالرغم من انني مقاطع دائم) ان المشاركة مهمة ، لو شارك الكل لقل التزوير ، ويبقى العائق الاكبر هو اليات الرقابة المتاحة للمواطن في حماية صوته الانتخابي غير كافية وربما معيقة للعمل الانتخابي .**"

[1] – المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

كما قلنا سابقا ليس المجتمع الجزائري وحده يعرف هاذه الظاهرة فهنالك مجتمعات عريقة جدا في الدمقراطية عرفت ظاهرة العزوف ، لكنها في المجتمع الجزائري لا يمكن اعتبارها ظاهرة سخرية بل هي تعبير عن واقع العملية السياسية، اذ ان المواطن الجزائري وبعد مسار طويل خاصة منذ فترة التعددية نستطيع القول انه قد فقد الثقة في حدوث اي تغيير على المستوى السياسي نظرا لعدم فعالية الية الانتخابات في احداث قطيعة مع رواسب الثقافة السياسية القديمة.

هاذا من ناحية لكن من ناحية اخرى يمكن اعتبار العزوف عن الانتخابات كنوع من الحياد السياسي ، حتى لا تكون فيه المسؤولية مشتركة بين المنتخِب والمنتخبْ. وهو ما صرح به المبحوث رقم 9 " **مقاطعة الانتخابات هي وسيلة سلمية غير واعية للحياد.**"

هنالك من رأى ان المقاطعة قد تكون ذات معنى سلبي اذا كانت غير واعية او تحدث بسبب اللامبالاة وهو ما يمكن التعبير عنه بالحرمان السياسي اي ان الفرد يحرم نفسه من التعبير عن رايه السياسي وبالتالي ما يقضي على روح المنافسة السياسية خاصة لدى الاحزاب وهو ما ذهب اليه المبحوث رقم 5 " **المقاطعة هي تعبير عن موقف معين اذا صدرت عن وعي وقناعة ، اما اذا كانت مقاطعة من اجل المقاطعة فهي سلوك سلبي داخل المجتمع**". اذا مقاطعة الانتخابات في الجزائر تحمل دلالة سياسية تعبر عن عدم رضى شريحة واسعة من المجتمع عن الواقع السياسي الجزائري او قد تكون نوع من المعارضة المحايدة للمقاطعين.

خلاصة :

اذا من خلال تحليلنا لمجموعة من المتغيرات الخاصة بالافتراض الثاني في دراستنا هذه والمتمثل في ربط تمثلات المواطنة عند المثقف الجزائري بطبيعة الثقافة السياسية تبين ان معظم الآراء والتمثلات المتحصل عليها لدى عينة الدراسة تتأرجح بين تفسيرين مرتبطين بتكوين التمثلات حيث في المقام الاول تسيطر مجموعة من الاحكام المسبقة على مواقف المبحوثين تجاه الكثير من القضايا المتعلقة بالواقع السياسي.

اما في المقام الثاني حقيقة هنالك نوع من الثقافة السياسية المرتبطة بثقافة المجتمع الذي غالبا ما يربط القضايا السياسية بالسلطة والحكم، اي ان تحليل بعض القضايا السياسية لدى فئات المبحوثين هو تحليل ضيق يتطابق مع ما نسمعه عند العامة ، فالآراء والمواقف السياسية لدى اغلب افراد العينة وهم مجموعة من اساتذة بعض الجامعات الجزائرية، فهي مجرد تمثلات سطحية لا ترقى الى مستوى المثقف الحقيقي.

خاتمة :

من خلال تتبع سيرورة هذا البحث تبين ان مفهوم المواطنة على المستوى النظري تطور معناه عبر مراحل التاريخ البشري القديم والحديث. وبالتالي يتسم الموضوع بحركية وتفاعلية كبيرة متداخلة مع عدة مجالات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . على هذا الاساس لابد من دراسة المواطنة بطريقة منهجية تعتمد على الاهتمام بالتطور التاريخي من اجل المقارنة بالإضافة الى فهمه على مستواه النظري وادراك مؤشراته على مستوى الممارسة مع ربطه بالنظام السياسي الديمقراطي باعتباره البيئة الطبيعية لتطور ونشأة المفهوم.

لقد سمحت لنا الدراسة التاريخية بمعرفة البذور الاولى لمفهوم المواطنة كصفة امتيازيه اكتسبها مجموعة من الناس كانت لديهم امتيازات ،لكن مع النهضة الاوربية و وتطور العلوم الاجتماعية وظهور النظريات السياسية وخاصة نظريات العقد الاجتماعي ، عرفت المواطنة تطورا واضافة على مستوى المعنى ، وصولا الى عهد الثورة الفرنسية التي اشبعت المفهوم واعطته طابعا شرعيا من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن 1789 حيث وجدت المواطنة ثقلها القانوني واصبحت صفة مجردة قبل ان تكون ممارسة. اضافة الى تحولات موضوعية اجتماعية ودينية واقتصادية ، وفرت البيئة الخصبة لنشأة المفهوم.فبالرغم من ذلك لم يكتمل مفهوم المواطنة الا في العصر الحديث ، فمثلا لم تكن المرأة مواطنة كاملة الحقوق الا بحصولها على الحق في الانتخاب سنة 1948.

هكذا من خلال هاذ العرض راينا المسيرة الطويلة للمفهوم اذ لم يكن بحثنا نظريا حيث كان جوهر هذه الدراسة هو طرح قضية المواطنة في الجزائر بالارتكاز على محاولة فهمها من خلال وجهة نظر اجتماعية حيث حاولنا معرفة تمثلات المواطنة لدي فئة مهمة في المجتمع الا وهي فئة المثقفين كفئة من المفروض ان تحتل ريادة المجتمع من خلال الاهتمام بقضاياه وظواهره.

فقد راينا ظاهرة المواطنة مرتبطة بعدة متغيرات من بينها طبيعة النظام السياسي وطبيعة المجتمع وهو ما لاحظناه على مستوى بعض الدراسات التي خصت بالدراسة للنظام السياسي في الجزائر وطبيعته وتتبع مسار تطوره ،ومدى تأثره بالعوامل التاريخية والثقافية وبالظروف الخارجية. بالإضافة الى محاولة فهم لاهم العوائق التي تقف في وجه قيام المواطنة في الجزائر وتعدد هذه العوائق من سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وغيرها.

من خلال اتمامنا لهذا البحث وكنتيجة طبيعية في كل بحث علمي هو التوصل الى بعض النتائج الخاصة المتعلقة بالفرضيات و بعض النتائج العامة التي استنتجناها من التحليل النظري والميداني ومن اهما نذكر :

*الأفكار المسبقة والحس المشترك يلعبان دورا مهما في بنية تمثلات المبحوثين. فآراء الأساتذة المبحوثين خاصة في ما تعلق بالجانب الممارساتي للمواطنة لا يختلف بعضها عن باقي تمثلات او تصورات عامة الناس. وهذا ما يتعلق بسطحية تلك التمثلات وارتباطها بالثقافة السياسية السائدة التي يطغى عليها غياب الوعي السياسي.

*الخلفية النظرية والمجال المعرفي للمبحوثين لديها تثير على تمثلاتهم لمفهوم المواطنة ،فمثلا بعض الاساتذة كان لديهم نظرة شاملة عندما تعلق الامر بقيم المواطنة والبعض الاخر لديه نظرة محصورة مثلا الاساتذة الذين لديهم تكوين فلسفي قدموا تحاليل فلسفية عندما تعلق الامر ببعض قيم المواطنة. وهو ما يثبت صحة الافتراض الذي انطلقنا منه.

*مفهوم السياسي لدى بعض المبحوثين مازال غامضا وهذا راجع الى عدم الاهتمام ا بالقضايا السياسية، ودائما هناك جدلية العلاقة بين السياسة والدولة.

*المجال الاجتماعي والسياسي له دور في تشكيل تمثلات المبحوثين وهو ما يبرر صحة النظرية الخاصة بالتمثلات الاجتماعية التي اعتمدناها كمقاربة نظرية ، اذ تعتبر التمثلات كخارطة ذهنية

للسلوك والتصرف. وتاثر بعض تمثلات المثقفين بالاحكام المسبقة وهو ما تؤكده نظرية التمثلات الاجتماعية حيث تعتبرها جزءا كبيرا من تركيبتها .

*الثقافة السياسية للفئات المستجوبة هي ثقافة احكام وليست ثقافة تحليلية علمية او على الاقل تحليلية سياسية، اي ان الاستاذ الجامعي الذي مثل عينة هذا البحث و الذي يمثل نموذج المثقف ليس لديه القدرة على تقديم تحليل ذو خلفيات سوسيولوجية او على الاقل علمية للمسائل السياسية المحيطة به .

* من بين استنتاجات هذا البحث ما يتعلق بنموذج المثقف حيث لم تستطع اغلب الفئات المثقف المنضوية تحث مفهوم المثقف اخراج نفسها من دائرة المثقف الموظف الذي لا يستطيع القيام بوظائفه الحقيقية داخل المجتمع ومن هذه الوظائف تقديم تحليل وفهم وتفسير لما يحيط به من ظواهر وواقع سياسي وذلك اما لعدم تأهله علميا ومعرفيا للقيام بذلك واما لخوفه على منصبه وعدم امتلاكه للجرأة.

*التمثلات المتحصل عليها من خلال التحقيق الميداني جاءت نوعنا سطحية وفي بعض الاحيان غامضة ولم تكن عميقة في تحليل مفهوم المواطنة.

*كمية المعلومات التي يمتلكها الاساتذة المستجوبون عن مفهوم المواطنة بشقيها المثالي والممارساتي قليلة جدا وربما يرجع ذلك الى عدم امتلاك القدرة المعرفية في الجانب السياسي او العزوف عن الممارسة السياسية التي لها دور في تكوين تجربة وفهم الظواهر السياسية. لان المثقف كمفهوم ليس من مهمته التفكير والكتابة فقط، بل ممارسة ما يؤمن به من افكار وتجسيدها الى ارض الواقع.

*اما المجال الذي تدور فيه هذه التمثلات وهو الجامعة ، فنظرا لحركة الجمود الفكري والمعرفي الذي تعرفه الجامعة الجزائرية قد يكون له تأثير ، خصوصا على انعدام النقاشات المعمقة حول المجتمع

وقضاياه المختلفة ،ومن بينها القضايا السياسية ،وهوما ينعكس على الفاعلين داخل هذا الفضاء ، وخاصة النخب الاكاديمية .

نحن لا نعمم هذه الملاحظات التي تحصلنا عليها في هذا البحث ، لكن من خلال معطيات البحث هنالك نسبة قليلة جدا من الفئات المثقفة في الحقل الجامعي من لديها القدرة على فهم وتحليل الواقع السياسي في الجزائر ومفهوم المواطنة هو جزء من هذا الواقع.

من اهم النتائج التي يمكن ملاحظتها هو صعوبة وتعقيد المجتمع الجزائري خاصة في المرحلة الراهنة اين يعرف مرحلة الانتقال وما يطبع هذه المرحلة من صراع قيمي ثقافي يؤثر على استقراره .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1) احمد الخشاب ، **التفكير الاجتماعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،دون تاريخ.

2) احمد ناصيف. مجدي كامل ،**ميكيافلي**، دار الكتاب العربي ،دمشق،2008

3) اسحق عبيد ،**عصر النهضة الاوربية** ، دار الفكر العربي، القاهرة ،2006.

4) اميرة حلمي مطر ، **الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس**، دار المعارف ، القاهرة ، 1995.

5) ايوب ابو دية ، **علماء النهضة الاوربية** ، دار الفرابي ، بيروت، 2011.

6) برهان غليون ،**نقد السياسة : الدولة والدين** ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء،2007.

7) برهان غليون واخرون ،**حول الخيار الديمقراطي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت1994

8) برهان غليون، **اغتيال العقل**، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء،2006

9) بلخضر مزوار، **الظروف الموضوعية لظهور المواطنة في أوربا**، الندوة الفلسفية الثامنة عشر القاهرة2006 .

10) جان جاك روسو ،**العقد الاجتماعي** ، ترجمة عادل زعيتر ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة 2012

11) جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة :د.محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2006

12) جون بيوري ، **حرية الفكر** ،ترجمة : محمد عبد العزيز اسحاق، المركز القومي للترجمة ،القاهرة 2010

13) جون لوك ، **الحكومة المدنية** ، ترجمة : محمد شوقي الكيال ، شركة الاعلانات الشرقية، دون تاريخ.

14) جون لوك ، **رسالة في التسامح** ، ترجمة : منى ابو سنة ،المجلس الاعلى للثقافة، الاسكندرية، 1997

15) جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين** ، ترجمة جورج كتورة ،دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2008/2003.

16) جيرار ليكليرك، **سوسيولوجيا المثقفين** ، ترجمة : جورج كتورة ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،بنغازي ليبيا ،2008

17) حسن حنفي ، **مقدمة في علم الاستغراب** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت2000.

18) حسن رمعون وآخرون ،**مقاربات حول المواطنة في الجزائر** ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ،2012 ، ص 40.

19) حسين جميل ، **حقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987.

20) خيري القطاوي ،**في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ،مجموعة من المؤلفين ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

21) ديريك هيتر ، **تاريخ موجز للمواطنية** ، ترجمة: اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ، بيروت 2007.

22) رسطو، **السياسة**، ترجمة : احمد لطفي السيد ،الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ .

23) روبرت دال ، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت، 2005.

24) روبير بيلو ، **المواطن والدولة** ،ترجمة : نهاد رضا ،منشورات عويدات ،1960.

25) سامح فوزي، **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ،2007

26) سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001

27) سيدي محمد ولد يب، **الدولة واشكالية المواطنة** ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011

28) صالح هاشم ،**الانتفاضات العربية** ، دار الساقي، بيروت، 2013،

29) صلاح جرار ، **المثقف والتغيير**، دار الفارس للنشر والتوزيع،عمان ،2003.

30) عاشور شرفي، **انتلجانسيا وانتهازية** ،في عمار بلحسن، انتلجانسيا أم مثقفون ، دار الحداثة ،1986.

31) عبد الإله بلقزيز ،**تكوين المجال السياسي الإسلامي النبوة والسياسة**، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

32) عبد الإله بلقزيز ،**نهاية الداعية** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ،2000

33) عبد الاله بلقزيز، ف**ي الديمقراطية والمجتمع المدني**، افريقا الشرق، بيروت،2001

34) عبد الرحمن بن زيد الزنيدي ،**المثقف العربي بين العصرانية والاسلامية** ،دار كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع،الرياض،2009.

35) عبد الله العروي ، **مفهوم الحرية** ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، 1993.

36) على ليلة ، **المجتمع المدني العربي** ،مكتبة الانجلومصرية، القاهرة،2007.

37) *علي الكنز ،عبد الناصر جابي و آخرون*، **الأزمة الجزائرية** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2 ، 1999

38) علي حرب ، **أوهام النخبة أو نقد المثقف** ،المركز الثقافي العربي ،بيروت 2004.

39) علي عبود المحمداوي ، **الفلسفة السياسية** ،منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف ن بيروت ، 2015.

40) علي يوسف ،**المواطنون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**، دار المعارف الحكمية، بيروت ،2013.

41) العياشي عنصر ،**التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر ،في الأزمة الجزائرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط2 ،1999.

42) غوستاف لوبون ، **روح الثورات والثورة الفرنسية** ، ترجمة :عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2013

43) فايد العليوي ، **الثقافة السياسية في السعودية** ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2012

44) فضيل دليو، **مدخل الى البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2014

45) لويس دومون، **مقالات في الفردانية** ، ترجمة :بدر الدين عردوكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006

46) المثقف العربي :همومه وعطاؤه ، مجموعة من المؤلفين ،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001.

47) محمد الغيلاني، **المجتمع المدني** ، دار الهدى ، بيروت ،2004

48) محمد شوقي الزين، **ازاحات فكرية** ،منشورات الاختلاف ،الجزائر ،2008.

49) محمد شوقي الزين ،**إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف** ،منشورات الاختلاف ، لبنان ،2008.

50) محمد عابد الجابري ، **المسالة الثقافية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط3 ،2006.

51) محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.

52) محمد نجيب بوطالب ،**سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2002.

53) محمد وقيع الله احمد ، **مدخل الى الفلسفة السياسية**، دار الفكر ، دمشق،2010.

54) المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية ، **المدخل لعلم السياسة** ، دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع،2011.

55) منير مباركية ،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2013.

56) موريس ديفرجييه ،**الأحزاب السياسية** ، ترجمة :علي مقلد ،عبد المحسن سعد ،شركة الأمل للطباعة والنشر ،القاهرة ،2011.

57) ناصر جابي ، **الجزائر: الدولة والنخب**، منشورات الشهاب ، باتنة، الجزائر ،2008.

المراجع باللغة الأجنبية

1) ADDI lahouari, **l'impasse du populisme**, ENAL, Alger 1990,

2) ADDI Lahouari, **Etat et pouvoir** , O.P.U, Alger,1990 .

3) ADDI Lahouari, **Sociologie et Anthropologie chez pierre BOURDIEU**, Edition de couverte, Paris,2002

4) Ben saada Mohamed tahar , **Le régime politique Algérien** ,ENAL Editions ,Alger ,1992,

5) Bodin Louis , **les intellectuels existent–ils**, **Bayard** Editions ,Paris , 1997

6) Bodin luis, **Les intellectuelles**, PUF, Paris, 1962.

7) Castillo Monique , **la citoyenneté en question**, Editions Ellipses ,2002

8) CLENET, j, **Représentation**, **Formation et Alternance**, Edition Développement l'harmattan, Paris, 1998.p70.

9) Djamel Guerid, **L'exeption algérienne**, Edition CASBAH, Alger ,2007.

10) DURKEIME.Emile , **Les formes élémentaires de la vie religieuse**, Editions Livre de poche, Paris, 1991 p403 404.

11) El –kanz ali , **Au fil de la crise** ,Editions Bouchene,Alger,1989

12) Fred constant, **la citoyenneté**, Editions, Montchrestien, Paris ,2000.

13) Jacques coenen-huther, **sociologie des élites**, Editions Armand colin , Pris ,2004.

14) Jean-Philippe Lecomte, **L'essentiel de la sociologie politique**, **Editions** Gualino, Paris, 2006, p127.

15) JODLET Denis, Les **Représentations sociales** , P.U.F Paris, 1989

16) KAËS René, **Image de la culture chez les ouvriers Français**, Editions Cujas, Toulouse ,1968.

17) Le Pors Anicet , **la citoyenneté** ,PUF,2004,paris.

18) LEBRUN Monique, **les représentations sociales** , les Editions LOGIQUES ,2001.

19) Marie Gaille ,**le citoyen**, Editions ,Flammarion ,Paris,1998

20) MOSCOVICI serge, **psychologie social** P.U.F. Paris, 1998, p367

21) Northcote parkinson, **l'évolution de la pensée politique**, Editions Gallimard ,Paris,1965.

22) Schnapper dominique, **la communauté des citoyens**, Éditions Gallimard,Paris1994

23) Schnapper Dominique, **qu'est-ce que la citoyenneté**, Editions Gallimard, 2000.

24) Sophie HASQUENOPH, **initiation à la citoyenneté de l'antiquité à nos jours** ,Editions ellips,2000,p118.

25) Soufiane Djilali, **L'ALGERIE**: **Une nation en chantier**, Edition CASBAH, Alger ,2002

26) TOUALBI-THAALBI Noureddine, **L'ordre et le désordre**, CASBAH Editions, Alger, 2006

27) WINDISCHE ULI, **le suisse**, **cliché**, delivre, realité, Editions d'alg de l'homme, lausanne, 1998.

المجلات :

1 - **مجلة تبيّن**، المركز العربي للأبحاث السياسية، الدوحة، قطر، العدد2013،5. www.dohainstitute.org

2 - **مجلة عالم الفكر** ،العدد 1 المجلد 40، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011.

3- **مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية** ، المجلد 28 ،2014، www.scholar.najah.edu/sites/default/files/

4 **– مجلة اضافات** ، العدد 22 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2013.

5 - **مجلة دفاتر المركز**، في الحركة الجمعوية في الجزائر ، منشورات المركز الوطني للبث الانثروبولوجي والاجتماعي ،وهران ،2005.ص 75.

6 **مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع**، العدد رقم 1، كلية العلوم الاجتماعية ، الجزائر،2000.

7 **مجلة الاكاديمية** للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 12 ،جوان ،2014.

8 مجلة دراسات ،الجامعة الاردنية ،العدد2012،2

الرسائل والاطروحات :

1-Mezouar Belakhdar, **religion et lien sociale en Algérie**, .thèse de doctorat, université de Tlemcen ,2005

القواميس والمعاجم :

1- **ابن منظور، لسان العرب**، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت،1988

2-Le Robert, Dictionnaire de sociologie ,Editions Du Seuil ,Paris,1999.

وثائق:

1 -مزوار، الظروف الموضوعية لظهور المواطنة في أوربا، الندوة الفلسفية الثامنة عشر، القاهرة ،2006.

المواقع الالكترونية :

1- http://www.alhurra.com/content/fifteen-years-qatari-poetjailed-/235177.html. موقع الحرة .

2- http://www.ahewar.org/debat/show.art

3- www.scholar.najah.edu/sites/default/files/7_14

4- http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

دليل المقابلة

اسئلة خاصة بحالة المبحوثين :

1 - السن

2 - الجنس

3- الاقدمية المهنية

4 - الشهادة المتحصل عليها

5 - مكان التكوين

6 - لغة التكوين

اسئلة خاصة بمفهوم المثقف:

1 - في أي مجال علمي تتجه اهتماماتك، وهل لديك اسهامات على المستوى الوطني او الدولي ؟

2 – هل لديكم نشاط خارج الجامعة في جمعيات مثلا ؟

3–من هو المثقف في رايك؟ وهل يمكن اعتبار الاستاذ الجامعي مثقفا؟

4 – في اعتقادك ما هي المعايير التي نعتمد من خلالها لنعتبر ان فلان مثقف ام غير مثقف؟

أسئلة خاصة بالمفهوم المواطنة

اولا البعد المثالي

15- ماهو مفهوم الحرية بالنسبة اليك ؟

16 - هل المواطن الجزائري يتمتع بالحرية ؟

17- هل المثقف الجزائري يتمتع بالحرية ؟

18- ماهومفهوم العدالة بالنسبة اليك ؟

19- كيف يمكن تحقيق مفهوم العدالة في اعتقادك ؟

20- على اي اساس يمكن تحقيق المساواة بين افراد المجتمع ؟

21 - هل تعتقد ان هنالك عوائق تحول دون تحقيق قيم مثل الحرية العدالة المساواة ؟

البعد القانوني :

5- في رايك هل الدستور الجزائري يجسد القيم السابقة الذكر (الحرية العدالة المساواة) كيف ؟

6- المادة 29 من الدستور تنص على مايلي : كل المواطنين سواسية امام القانون. ماهو رايك في هذه المادة ؟

7 – تنص المادة 32 من الدستور الجزائري على ان الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمواطنن مضمونة .هل هذا صحيح في الواقع؟

البعد الممارساتي

8-في رأيك ما هي الفائدة من الانتماء إلى حزب سياسي ؟

9 – ما هي نظرة للعلاقة الموجودة بين الاحزاب السياسية والمجتمع ؟

10 – ماهو رايك في المثقف الذي ليس لديه انتماء سياسي؟

11 - ماهي اهمية تنظيمات المجتمع المدني في نظرك ؟

12 – هل من مصلحة المواطن المشاركة في الحركات الجمعوية ؟لمذا

13- ماذا يمثل لك الانتخاب ؟

14 - كيف تنظر الى الفل الانتخابي في الجزائر ؟

15 – ما رأيك في الافراد اللذين يقاطعون الانتخابات؟

البيانات الخاصة بالمبحوثين

رقم المقابلة	السن	الجنس	الاقدمية	مكان التكوين	مكان العمل	الشهادة	التخصص
1	36	ذكر	6	جامعة وهران	جامعة بلعباس	ماجيستير	علم الاجتماع
2	43	انثى	11	وهران	جامعة بلعباس	دكتوراه	علم الاجتماع
3	32	ذكر	6	وهران	بلعباس	ماجيستير	علم الاجتماع
4	43	ذكر	7	وهران	معسكر	ماجيستير	فلسفة
5	37	انثى	7	بلعباس	جامعة بلعباس	ماجيستير	علم الاجتماع
6	34	انثى	10	وهران	جامعة بلعباس	دكتوراه	علم الاجتماع
7	31	ذكر	3	تلمسان	تلمسان	ماجيستير	علم الاجتماع
8	29	ذكر	3	تلمسان	تلمسان	ماجيستير	علم الاجتماع
9	27	انثى	2	وهران	معسكر	ماجيستير	فلسفة
10	40	ذكر	7	البليدة	معسكر	ماجيستير	علم الاجتماع
11	40	ذكر	6	الجزائر	معسكر	دكتوراه	فلسفة
12	33	ذكر	4	الجزائر	معسكر	ماجيستير	فلسفة
13	42	ذكر	5	البليدة	معسكر	ماجيستير	علم الاجتماع
14	46	ذكر	10	وهران	معسكر	دكتوراه	علم الاجتماع
15	32	ذكر	5	تلمسان	تلمسان	ماجيستير	علم الاجتماع
16	38	انثى	6	وهران	معسكر	ماجيستير	علم الاجتماع
17	37	ذكر	4	تلمسان	تلمسان	ماجيستير	فلسفة
18	60	ذكر	17	تلمسان	تلمسان	بروفيسور	انثروبولوجيا
19	37	ذكر	8	تلمسان	تلمسان	دكتور	علم الاجتماع
20	50	ذكر	10	وهران	معسكر	دكتوراه	علم الاجتماع
21	38	انثى	7	تلمسان	تلمسان	دكتوراه	علم النفس

إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789

الإعلان الذي أصدرته الجمعية الوطنية في 26 آب/أغسطس 1789. يعتبر الإعلان من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية وتُعرَّف فيها الحقوق الفردية والجماعية للأمة.

الإعلان متأثّر من فكر التنوير ونظريات العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية التي قال بها مفكرون أمثال جان جاك روسو، جون لوك، فولتير، مونتيسكيو، وهو يشكل الخطوة الأولى لصياغة الدستور. رغم أن الإعلان حدّد حقوق البشر دون استثناء (وليس حقوق المواطنين الفرنسيين فقط) إلا أنّه لم يحدد مكانة النساء أو العبودية بشكل واضح.

إن لمبادئ هذا الإعلان مكانة دستورية في القانون الفرنسي الحالي.

حسب ترجمة فرح أنطون

إن ممثلي الشعب الفرنسي، الملتئمين في جمعية وطنية، إذ يؤكدون أن الجهل والإهمال وعدم احترام حقوق الإنسان هي وحدها أسباب شقاء المجتمع وفساد الحكومات، يعلنون أنه قد قر عزمهم على أن يعرضوا في إعلان للعموم حقوق الإنسان الطبيعية، المقدسة، غير القابلة للخلع، وذلك لكي يبقى هذا الإعلان حاضرا باستمرار في جميع أعضاء الجسم الاجتماعي يذكر الناس على الدوام بحقوقهم وواجباتهم، ولكي تكون أعمال السلطات التشريعية وتصرفات السلطات التنفيذية قابلة لأن توزن في كل لحظة بالهدف من كل مؤسسة سياسية فتحظى بذلك باحترام أكبر، ولكي تكون احتجاجات المواطنين التي ستنبني من الآن فصاعدا على مبادئ بسيطة وغير قابلة للاعتراض عليها، لأنها ستدور دوما حول العمل بالدستور ومن أجل سعادة الجميع. وبناء عليه فإن الجمعية الوطنية تقرر وتعلن، أمام الكائن الأسمى (الله) وتحت رعايته، حقوق الإنسان والمواطن الآتي ذكرها.

المادة 1: يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين قي الحقوق. ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية (أي أن نفع الجمهور هو قاعدة الامتياز.(

المادة 2: غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعة التي للإنسان والتي لا يجوز مسها. وهذه الحقوق هي: حق الملك وحق الأمن وحق مقاومة الظلم والاستبداد.

المادة 3: الأمة هي مصدر كل سلطة. وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.

المادة 4: كل الناس أحرار والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً. وبناء عليه لا حدَّ لحقوق الإنسان الواحد غير حقوق الإنسان الثاني. ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه.

المادة 5: ليس للقانون حق في أن يحرّم شيئا إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الاجتماعية. وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يُرغم الإنسان به.

المادة 6: إن القانون هو عبارة عن إرادة الجمهور. فلكل واحد من الجمهور أن يشترك في وضعه سواء كان ذلك الاشتراك بنفسه أو بواسطة نائب عنه. ويجب أن يكون هذا القانون واحداً للجميع. أي أن الجميع متساوون لديه. ولكل واحد منهم الحق في الوظائف والرتب بحسب استعداده ومقدرته ولا يجوز أن يُفضل رجل على رجل في هذا الصدد إلا بفضيلته ومعارفه.

المادة 7: لا يجوز إلقاء الشبهة على رجل أياً كان ولا القبض عليه ولا سجنه إلا في المسائل التي ينص عليها القانون وبموجب الطرق التي يذكرها. وكل من يغرى أولى الأمر بعمل جائر أو كل موظف يعمل عملاً جائراً لا ينص عليه القانون يُعاقب لا محالة. ولكن كل رجل يُدعى أو يُقبض عليه باسم القانون يجب عليه أن يخضع في الحال. وإذا تمرد استحق العقاب.

المادة 8: لا يجوز أن يعاقب القانون إلا العقاب اللازم الضروري. ولا يجوز أن يُعاقب أحد إلا بموجب نظام مسنون قبل الجرم ومعمول به قانونياً قبله.

المادة 9: كل رجل يُحسب بريئاً إلى أن يثبت ذنبه. وإذا مست الحاجة إلى القبض عليه فيجب أن يُقبض عليه بلا شدة إلا متى دعت الحاجة إلى ذلك. وكل شدة غير ضرورية يُعاقب صاحبها.

المادة 10: لا يجوز التعرض لأحد لما يبديه من الأفكار حتى في المسائل الدينية على شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام.

المادة 11: إن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها.

المادة 12: إن السهر على حقوق الناس يستوجب إنشاء قوة عمومية إي هيئة حاكمة. فهذه الهيئة تنشأ إذاً لمنفعة الجميع.

المادة 13: بما أن الهيئة الحاكمة تحتاج إلى نفقات لإدارة الشؤون فيجب وضع ضريبة عمومية على جميع الوطنيين. أما مقدار هذه الضريبة فيجب أن يكون مناسباً لحالة الذين يدفعونها.

المادة 14: لكل الوطنيين الحق في أن يراقبوا أموال الضريبة سواء كانت المراقبة بأنفسهم أو بواسطة نوابهم. ولهم أيضاً البحث عن الوجوه التي تنفق فيها وتعيين مدة جبايتها.

المادة 15: للهيئة الحاكمة والمحكومة الحق في أن تسأل كل موظف عمومي عن إرادته وأعماله وأن تناقشه الحساب فيها.

المادة 16: كل هيئة لا تكون فيها حقوق الأفراد مضمونة ضمانة فعلية بواسطة السلطة العمومية ولا تكون فيها السلطة التشريعية (أي البرلمان) والسلطة التنفيذية (أي الحكومة) منفصلتين الواحدة عن الأخرى انفصالاً تاماً تكون هيئة غير دستورية.

المادة 17: بما أن حق الامتلاك من الحقوق المقدسة التي لا تُنقض فلا يجوز نزع الملكية من أحد إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك اقتضاءً صريحاً وفي هذه الحالة يُعطي الذي تُنزع منه ملكيته تعويضاً كافياً.

ملخص اللغة العربية

الهدف من هذا البحث هو محاولة تحليل مفهوم المواطنة ، من خلال تفسير مختلف تمثلات فئة المثقفين لأبعادها في الجزائر من قيم وممارسات وقوانين ، في اطار البحث عن اهم المتغيرات التي تحدد تلك التمثلات والتي افترضنا ان تكون متعلقة بالثقافة السياسية وطبيعة المجتمع والدولة ، وذلك من خلال دراسة لعينة من الاساتذة الجامعيين على مستوى ثلاث جامعات بالغرب الجزائري هي تلمسان ومعسكر وبلعباس.

الكلمات المفتاحية :المواطنة ،المثقف ، التمثلات ،الثقافة السياسية.

Résumé en français

Le but de cette recherche est d'essayer d'analyser le concept de la citoyenneté, à travers l'explication de diverses représentations construits par les intellectuels, dans le cadre d'une recherche de variables les plus importantes qui déterminent les représentations que nous supposons être lié à la culture politique et la nature de la société et de l'Etat, à travers l'étude pour un échantillon de professeurs universitaires dans trois universités au niveau du ouest de l'Algérie Tlemcen et Mascara et Bel Abbes.

Mots clés : Citoyenneté, intellectuel, représentations, culture politique

English summary

The purpose of this research is to try to analyze the concept of citizenship, through the explanation of various representations constructed by intellectuals, as part of a search for the most important variables that determine the representations we assume be related to the political culture and the nature of society and the State, through the study for a sample of university professors at three universities in the western level of Algeria Tlemcen and Mascara and Bel Abbes.

KEY words : Citizenship, intellectual, representations, political culture